كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

622

WWW.KASSIOUN.ORG

حزب الإرادة الشعبية

الاحد 06 تشيين الاول 2013 ● 24 صفحة ● الثمن «25» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3120598 11 00963» ● بريد الكتروني: «GENERAL@KASSIOUN.ORG»

«الشعبية» على
يسار «المتحاربين»
04

في مأساة
مخيم اليرموك
08

الخصخصة تطال
الانترنت
11

أثرى أثرياء
السوريين
13



من صور «النزوح» السوري – لبنان

رويترز

الافتتاحية

«القديم» و«الجديد».. والاصطفافات الحقيقية

جاءت تفاعلات الأزمة السورية، بشقها السياسي، لتظهر أن الهياكل السياسية التي أنشئت على مقاس محاولات التدخل الخارجي المباشر في حينه– «مجلس اسطنبول» بالدرجة الأولى– باتت غير قابلة بنيوياً ومنطقياً للاستمرار، بنتيجة ميزان القوى الدولي المتشكل والتي بدأت معالمه بالظهور عملياً مع أول فيتو روسي– صيني مزدوج يلجم ذاك النمط من التدخل، الأمر الذي دفع بـ«المعلم» الخارجي– الأمريكي أولاً– المتحول ديناميكياً إلى التدخل غير المباشر إلى تعديل «الطبخة» وإنتاج وتسويق وتعويم ومحاولات فرض هياكل سياسية «سورية» تلائم ذاك النمط من عمله– «ائتلاف الدوحة» مثلاً، مع مختلف التشكيلات التي أخذت صراحة عناوين طائفية، والتي باتت هي الأخرى اليوم، بنيوياً ومنطقياً، غير قابلة للاستمرار مع بدء أفول معالم التدخل غير المباشر، من خلال التوجه إلى نقل الصراع السوري إلى إحداثياته السياسية، بالدرجة الأولى، ناهيك عن حتمية فشل محاولات واشنطن تنصيب تلك الهياكل وتقديمها «حزباً قائداً وأوحدَ» جديداً باسم كل المعارضة السورية، في الوقت الذي تتجه فيه البلاد موضوعياً نحو التعددية السياسية، وهو ما تم إنجازه جزئياً وشكلياً على الأقل ببعض التعديلات التي تضمنها الدستور الجديد، دون أن يعني ذلك انتقال تلك التعديلات تلقائياً، بعد، لحيز الممارسة الفعلية اليومية، بحكم قوة العطالة داخل جهاز الدولة تحديداً.

ومن الواضح أن هذه الصيرورة– الاستمرارية أو انعدامها– هي حكم تاريخي على كل تشكيل سياسي يجري تفصيله بناءً على «طلبية خارجية»، كونه لن يكون قادراً على تمثيل المصالح الحقيقة للبلد والناس العاديين، مثلما هي حكم تاريخي على أي تشكيل سياسي من الفضاء السياسي السوري القديم– النظام بشكله السابق مع الأحزاب والهياكل والتشكيلات والأجهزة المنضوية تحته، أو الأحزاب والتيارات التي تعلن معارضته، بأدوارها السابقة والقائمة– والتي إما استنفدت شكلها وإمكانية استمرارها أو باتت غير قادرة كلياً على استيعاب المتغيرات واستحقاقاتها الجدية، والتكيف معها بالتالي، لإعادة إنتاج تحليل ورؤية وخطاب وممارسة مواكبة لمسار تطور الأحداث، إن لم تكن سبّاقة عليه، تحليلياً على الأقل.

وإذا كان الخيار هكذا مع القديم، بمعنى إما التكيف والتجدد ضمن الثوابت أو الاندثار الفعلي– بغض النظر عن تمظهر الوجود الشكلي، فإن المنطق ذاته وحسب ما ورد أعلاه ينطبق على كل «جديد» شكلي، يحمل منطقاً وعقلية ورؤية «قديمة»، أي أنه لا توجد حظوظ في استمرارية أي قديم وإن كان لبوسه جديداً..! وهذا ينسحب على كل التنويعات والتشكيلات والبنى السياسية في «النظام» و«المعارضات» المختلفة، على حد سواء.

ومع بدء التحول المرتقب في إحداثيات الصراع في سورية وعليها، بناءً على المستجدات في ميزان القوى الدولي والإقليمي، فإن هذا الوضع، وجدلية «القديم» و«الجديد»، سيخلقان توازنات جديدة سيتحول مركز الثقل فيها حكماً لمصلحة القوى الوطنية الديمقراطية السورية الجذرية والحقيقية والجدية، المعبرة عن مصالح السواد الأعظم من السوريين، بما فيها المصالح الاجتماعية، بما يخلق اصطفافات سيكون لها هي الأخرى طابع حقيقي بعيداً عن تلك الاصطفافات السابقة والقائمة، بما فيها ثنائية «موالاة» و«معارضة»، كون هذا التقسيم بحد ذاته لا يجري على أساس امتلاك أحد الطرفين لبرنامج سياسي اقتصادي اجتماعي ديمقراطي متكامل تخدّم بنوده بعضها بعضاً، وامتلاك الطرف الثاني للبرنامج النقيض القائم على مقاربات سياسية واقتصادية اجتماعية وديمقراطية مختلفة، ولكنها منسجمة ومتناغمة داخلياً، هي الأخرى.

اعتقالات جديدة بصفوف «الشيوعي السوداني»



أصدر مكتب العلاقات الخارجية للحزب الشيوعي السوداني في 2013/10/1 بياناً أكد فيه لجوء السلطات في الخرطوم إلى تنفيذ سلسلة جديدة من الاعتقالات في صفوف كوادر الحزب ومن ضمنهم عضو في المكتب السياسي للحزب.

وجاء في البيان: «استكمالاً لإجراءاتها القمعية في اعتقال الناشطين والقيادات السياسية المعارضة وفي محاولة لشَلّ ولجم الشارع المنتفض، تم مساء اليوم اعتقال الدكتور مهندس علي بابكر الكنين عضو المكتب السياسي والسكرتير التنظيمي للحزب الشيوعي السوداني قبيل ساعتين من الآن.

وبذلك ينضم الزميل علي إلى مئات المعتقلين منذ منتصف الأسبوع الماضي وعلى رأسهم المهندس صديق يوسف وميرغني عطا المنان عضوا المكتب السياسي للحزب إلى جانب بعض قيادات المناطق وأحزاب قوى الإجماع الوطني».

■ عن موقع «قاسيون»

«وجع ورق»

بدي بقها للبحصة.. لكْ أحلى شي شو يا حزرك؟ أنو الكل هلأ ما شا الله من إمعات وعتاولة النظام والمعارضة بعد ما اتجرروا غصب من عنهم ع جنيف صار عم يحكي بالحل السياسي والحوار والتسوية والروحة ع جنيف يابا. بس شوف وينك.. مشان يحفظ شوي من ماء وشو ويحاول يجر البساط لطرفو لحالو لساتو عم يجادل ويـأوح ويحط شروط وحتى وقائع ومجريات مسبقة كمان..!

يعني بدي أفهم شلون الواحد منهم هدول يللي لما كنا نقلهم من أول شهر بالأزمة "حل وحوار ومصالحة" يطلعنا يا إما خاينين «للوطن» أو خاينين «للثورة».. شلون واحدهم رح يقدر يطلع بعيون أمهات مئات آلاف الشهداء المدنيين والعسكريين من الطرفين والمعتقلين والمفقودين والمخطوفين والمهجرين.. وشو بدو يقلهم؟ بدكم ما تآخذونا طلعنا غشم.. طلعنا جأرين وراكبين راسنا ع الفاضي بس لا تآخذونا روّحنا ولادكم فرق عملة..!

أخي بالنسبة إلنا.. اللهم لا شماتة.. ما عنا عقد ذاتية.. والله يرحم كل الشهداء ويفرج ع البقية.. بس ياريت هدول الإمعات أنفسهم من هلأ ورايح يريحونا ويريحوا ها البشر شوي ويركنوا ع قشهم ويفهموا أنو البلد بدها تعمر وتتغير.. والبلد والناس بقيانة وهنن بهاد المنطق عم يحددوا مصيرهم إنهم رايحين..!

بصراحة



■ محمد عادل اللحام

بأي معنى تكون الحركة النقابية مستقلة؟

الأزمة الوطنية بكل تفاصيل تطوراتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية مدار بحث ونقاش دائمين في المجالس والاجتماعات كافة، وهذا طبيعي وضروري من حيث الفرز وتبلور الرؤى والمواقف تجاه المخارج والحلول المطروحة من القوى السياسية والاجتماعية، ومنها الحركة النقابية السورية، التي تدور حوارات هامة داخلها، وتكشف عن مواقف ما تزال في طور التكون، والتبلور متجاوزة ما يطرح في الحركة النقابية.

الموقفان السائدان في الحركة:

الأول:يعتبر أن الحركة النقابية قامت بدورها في مواجهة السياسات الاقتصادية الليبرالية، وفي الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة على أرضية التحالف والتشارك مع الحكومة في صياغة القرارات الاقتصادية، وما يتعلق بحقوق العمال التي جرى عليها هجوم واسع من جهاز الدولة، و«رجال الأعمال»الذين أعطوا القلم الأخضر كناية عن تسهيل مصالحهم، بالوقت نفسه جرى التضييق على حرية الطبقة العاملة السورية في الدفاع عن حقوقها ومصلحتها، وخاصةً في استخدام حقها المشروع الذي كفله الدستور السوري، ولم تتبنّه قيادة الحركة النقابية إلى الآن كشكل من أشكال الدفاع عن المصالح، وهذا الموقف جذره المادة الثامنة القديمة سارية المفعول حتى الآن من الناحية العملية، وهي التي أسست لمبدء التشاركية مع الحكومات المتعاقبة، وبالتالي كبلت الحركة النقابية بقيود جعلت مبدأ استقلاليتها موضع نقاش، يجري الدفاع عنه بأن الحكومة والقيادة السياسية إلى جانبنا، تساعدنا في تحقيق ما نقدم لها من مطالب.

الثاني: لا يختلف كثيرا عن الرأي الأول في رؤيته لواقع الحركة النقابية ودورها المفترض أن تلعبه في الحياة السياسية والاقتصادية، مع العلم بأن وجود بعض التباينات أحياناً، لا يطرح تمايزاً بين الموقفين من حيث المبدأ كون قاعدة الانطلاق السياسية واحدة «التحالف» الذي يرى في الحركة النقابية جزءاً منه مما جعل قسمة الكعكة النقابية بين أطراف التحالف أمراً واقعاً، عكس نفسه لاحقاً على مجمل النضال العمالي في القطاع العام، والخاص الذي هو خارج التغطية النقابية بأغلبيته الساحقة مما جعل مبدأ المساومة مع أرباب العمل هو الناظم للموقف النقابي تجاه حقوق عمال القطاع الخاص بدليل أن أرباب العمل استطاعوا عبر نفوذهم السياسي والاقتصادي إقرار قانون عمل أدى إلى اغتصاب حقوق العمال وتشريدهم، ودفعهم إلى مواقع ساهمت في أن يكونوا حطباً في نار الأزمة الوطنية، وبالرغم من هذا الواقع، يجري تسويق المنطق الإصلاحي في الحركة النقابية من أجل حقوق العمال كما هو جار في نقاش قانون العمل رقم«17»والقانون الأساسي للعاملين.

إن الحركة النقابية السورية حالها كحال القوى السياسية، التي أصابها ما أصابها من أمراض في ظل المادة الثامنة القديمة والفضاء السياسي القديم، معرضة لمزيد من الترهّل وغياب الدور في حال عدم استجابتها لشروط التطور في الرؤية والأدوات القادرة على تعزيز وحدتها، واستقلاليتها، ودورها من أجل الدفاع عن الوطن، وعمن تمثل.

المتعاقدون المحليون بالسفارات والقنصليات يطالبون بالزيادة



مازال العديد من العاملين في مختلف الوزارات لم يحصلوا على الزيادة الأخيرة للرواتب التي أقرت بالمرسوم التشريعي، علماً أن معظمهم حصلوا على كل الزيادات والمنح السابقة خلال السنوات الماضية، لذلك لسان حالهم دائما يتساءل: كيف كانت تصرف لهم المنح والزيادات في السابق وعلى أي أساس، ثم بعد ذلك يجدون أنفسهم محرومين منها؟ وهل هذه العملية ستطبق عليهم من الآن فصاعداً؟؟

■ ياسر حاج حسين

ومن هؤلاء الذين لم يشملهم الزيادة المتعاقدون المحليون بالسفارات والقنصليات الذين يؤكدون إنه «وفي عام 2011 تم شمولنا بالزيادة المقررة من السيد الرئيس بالمرسوم 40 في عام 2010، و بصدور المرسوم 38 تم شمولنا بالمنحة المقررة من السيد الرئيس في عام 2013، لكن خرج إلينا أحد المكتشفين في وزارة المالية ليعلن إننا نخضع لقانون العمل في البلد الموجود فيه البعثة التي نعمل بها».

العاملون ضمن هذه البعثات يتساءلون: هل راجع المكتشف المبدع ملف البعثات جيداً؟ مؤكدين عدم حدوث ذلك، موضحين أن الزيادة على رواتبهم تكون بنسبة 9% كل عامين، وقانون العمل مثلاً في دول الخليج ينص على زيادة رواتب العاملين بنسبة 12% في كل عام، وهذا يعني ببساطة إننا نخضع لقانون العاملين السوري!!.

إن هذا الرد جاء بعد قيام العاملين بتاريخ 2013/7/16 بإرسال الشكوى رقم /1/ وبتاريخ 2013/7/31 جددوا بإرسال الشكوى رقم /2/ التي جاءت فيها: «نرجو من سيادتكم التكرم والإيعاز لتنفيذ بنود المرسوم التشريعي رقم 38 لعام 2013، والذي ينص بزيادة الرواتب، ويدخل في شمول المادة الأولى السابقة المشاهرون والمياومون والدائمون منهم والمؤقتون سواء كانوا وكلاء أم عرضيين أم موسميين أم متعاقدين بعقود استخدام أم معينين بجداول تنقيط أو بموجب صكوك إدارية، وكذلك العاملون على أساس الدوام الجزئي أو على أساس الإنتاج أو الأجر الثابت والمتحول، فنحن متعاقدون محليون في سفارات الجمهورية العربية السورية، ومن حقنا الحصول على الزيادة المقررة في المرسوم التشريعي، ونحن بأمس الحاجة لهذه الزيادة، لكن لم تصرف لنا الزيادة المقررة في المرسوم التشريعي حتى الآن!!.

السؤال الذي لابد منه هو: إن كان هؤلاء يستحقون هذه الزيادة لماذا الاجتهاد في حرمانهم من هذا الحق؟!.

التسجيل في مكاتب التشغيل والموت بالتقادم!



إحدى الآليات التي اعتمدتها الحكومة في السنتين الأخيرتين الإتاحة للجهات العامة التوظيف دون اعتماد مبدأ الدور والرقم في مكاتب التشغيل، ودون الحاجة الى الترشيح من وزارة العمل، شريطة أن تكون شهادة قيد العمل التي تمنحها المكاتب إحدى الوثائق الثبوتية المطلوبة للتوظيف، وأن يكون المتقدمون لشغل الوظائف في الجهات العامة من المسجلين في مكاتب التشغيل لأعوام يتم تحديدها من الوزارة، بناء على تقدير لنسبة المسجلين في مكتب التشغيل الممكن إعطاؤهم فرصة التقدم لهذه الوظائف.

■ ريم نمر

لقد تم الاتفاق على هذا الإجراء مراعاةً لمبدأ تكافؤ الفرص والإتاحة للجهة العامة في اختيار الأكفأ والأقدر لشغل الوظيفة ليكون العمل في هذا القطاع مثالاً يحتذى به، لكن السؤال هو: كيف يتم الاختيار هذا فيما تبين التقديرات أن الداخلين إلى سوق العمل سنوياً يزيد عن 250 ألف مواطن، إضافة إلى وجود 500 ألف عاطل عن العمل، بحسب الإحصاءات الرسمية، فيما لم تنجح الخطط الحكومية الخمسية والعشرية في تأمين ولا حتى 50% من فرص العمل المطلوبة في كل القطاعات للداخلين الجدد إلى السوق في السنوات الماضية؟!.

إن الأهم من هذا وذاك أن هناك الآلاف من الشباب السوري العاطل عن العمل الذين يمثلون قوة العمل الحقيقة وهم الأكثرية بين الفئات العمرية الذين سجلوا بمكاتب التشغيل عند الإعلان عن فتحها منذ عام 2002، ومنذ ذلك التاريخ وهم ينتظرون الأمل في الترشيح المنتظر، إلى أن تم إيقاف موضوع الترشيح وأصبح المسجلون وفقاً للقرارات الأخيرة موضوعاً يدعم الشخص المسجل بالمكتب من خلال تثقيل العلامات فقط!!.

المشكلة الكبرى التي تواجه هؤلاء الشباب أنهم لم يعدوا شباباً بعد مرور كل هذه السنوات على التسجيل، حيث الأغلبية تجاوز عمره الـ 36 عاماً، ومنهم من تجاوز 38 عاماً أو حتى الـ 40 عاماً ولم يفلحوا بتلك الفرصة، والسؤال هو: ماذا يفعل هؤلاء بعد أن مات تسجيلهم بالتقادم، والحكومة لا تهتم إلا ببرنامج تشغيل الشباب الذي يسن على العمر الأقصى 35 عاما؟!.

الثناء لعمال سد الفرات العظيم



■ الرقة – مراسل قاسيون

تعتبر طبيعة العمل من المطالب الواحدة والمترابطة في كل أقسام العمل في سد الفرات لذلك لا يوجد يأس من العمال، لكن توجد مطالب وهي ضرورية، وهم يستحقونها، ونتيجة الأزمة والأوضاع الأمنية الصعبة والاشتباكات التي حصلت بالقرب من السد، جعلت العمال يساعدون بعضهم بعضاً على قاعدة العيش المشترك وتقسيم اللقمة لحين تهدأ الأوضاع، من المؤكد أن حل المشاكل جماعيا يدل على وعي عالٍ عند العمال، خاصة أن المشكلة القائمة عامة وجماعية، والحل الحقيقي هو إعطاء المشكلة حقها الطبيعي بعد أن تم طرحها من الغالبية العظمى من العاملين في المؤسسة العامة للفرات.

إن ما يقارب سبعة آلاف عامل في مدينة الطبقة موقع سد الفرات العظيم، يتَحدونَ قساوة الطبيعة ببردها وحرها وترابها ومطرها، بالإضافة لصعوبات الحالة المعيشية، بعد الخناق عليهم وتضييق مساحة تحركهم بعد سيطرة بعض الميليشيات المسلحة على أجزاء منها، الأمر الذي يتطلب من الجهات المعنية تلبية مطالبهم والاهتمام بهم بعيداً عن الموقف الذي أصبحوا فيه، بالإضافة إلى أزمة السكن التي يعانون منها أصلاً طيلة السنوات الماضية.

إننا نقول هذا لأن بعض العمال وخوفاً على حياتهم تركوا عملهم على الرغم من أن ضرورات العمل تتطلب زيادة في اليد العاملة لا تقليصها، حتى طبيعة العمل التي قلنا إنها مترابطة شاقة وقاسية في الصيف والشتاء، والعامل بذلك يحتاج إلى تغذية ليكون مردوده وإنتاجه عالياً، ولكي يتمكن بالتالي من الاستمرار في تقديم هذا المردود أو مضاعفته بشكل يوازي متطلبات العمل الذي يساهم فيه.

العمال في كل رسائلهم يشكونَ من أجورهم المتدنية، وغير المتناسبة مع طبيعة عملهم بعيداً عن المقارنة بين الفئات الأولى والثانية والرابعة، والأزمة زادت من معاناتهم، لأن تلك الأجور القليلة لا تتناسب مع قيمة العمل المبذول على كل المستويات، ناهيك عن ضخامة حجم العمل في مشاريع السد التي بحاجة دائمة إلى فنيين أو خبراء من مستويات مختلفة.

إن كنا مقتنعين أن أصوات العمال والفلاحين ما زالت هي العليا، يجب إنصافهم أيضاً حتى يبقوا كذلك قولاً وفعلاً!!.

■■

تسريحات تعسفية بالجملة للعمال في اللاذقية

جملة من القضايا النقابية والعمالية والصعوبات تعترض واقع العمل في بعض مفاصل العمل النقابي والعمالي في محافظة اللاذقية بسبب الفصل التعسفي في مختلف المنشآت السياحية والصناعية دون أن تجد طريقها للحل، ففي مجال السياحة يوجد أعداد كبيرة من العمال في المرافق السياحية فقدوا أعمالهم جراء التسريح التعسفي بسبب الأزمة الراهنة وتفاعلاتها على الأرض، ولم تنقذهم كل الدعوات التي طالبت بإعادة النظر بأوضاعهم.



■ اللاذقية – مراسل قاسيون

أما في نطاق الصناعات المعدنية فإن الصعوبات القاسية جاءت من نصيب عمال شركتي المحركات والألمنيوم المتوقفين عن العمل، بالإضافة لتوقف معظم معامل القطاع الخاص عن العمل مما جعل عمالها عرضة للبطالة بعدما فقدوا أعمالهم أيضاً، ولم3 تنجح المكاتب النقابية حتى اللحظة بإعادتهم للعمل.

وفي قطاع النقل البحري طالب العمال في شكواهم بضرورة تسوية أوضاع عمال المجموعات الذين أحيلوا على المعاش على أساس سنوات الأعمال المجهدة، ومعالجة الخلل الحاصل في الجهاز المركزي، وبحث الصعوبات التي تحول دون تخصيص عقارات للسكن العمالي والتعاون السكني والتأخير اللامنطقي في التسليم، بعد أن أحيل قسم منهم على التقاعد أو فارق الحياة، وحتى تاريخه لم يتم تخصيص أي قطعة أرض من مجلس المدينة علما أن مدفوعات العمال المكتتبين زادت عن 115 مليون ليرة وأن عدد الشقق لا يتعدى 535 شقة، وكان قد تم الإعلان عن الأمر منذ ما يقارب 5 سنوات، ومع ذلك مازال عمالها يراوحون بين الوعود الكثيرة التي سمعناها مراراً وتكراراً من مجلس المدينة.

والسؤال هو: إلى متى يبقى هؤلاء العمال تحت رحمة أصحاب العمل الذين يسرحون متى شاءوا دون أي اعتبار للتنظيم النقابي ووزارة العمل؟ وهل تتحرك المحاكم العمالية التي أنشأت أصلاً للدفاع عن مصالح الطبقة العاملة؟!.

من الأرشيف العمالي

من أجل جبهة عريضة لمحاربة النهب والفساد

إن أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلى ضعف فاعلية التنظيم النقابي هو أن اتحاد النقابات العمال لم يعد فاعلاً لأنه أصبح جزءاً من السلطة السياسية.

إن شعار ربط الأجور بالأسعار لن يتحقق ما لم تكن الطبقة العاملة قادرة على تحقيقه، وهذا يتطلب أن تكون الطبقة العاملة قوية بما يكفي لفرض مطالبها الأساسية المتمثلة بالعيش الكريم والوقوف في وجه تكالب البرجوازية الطفيلية والبيروقراطية اللتين تنهبان الدولة والشعب، والطبقة العاملة تدرك جيداً أن إضعاف هاتين البرجوازيتين يقوي الموقف الوطني السوري ويرسخه ويقويها هي، أما ازدياد نفوذهما في البلاد فيؤدي إلى إضعاف الموقف الوطني وإنهائه وإضعافها هي.

إن قطاع الدولة الذي بني بجهد وعرق ودماء الكادحين يراه العمال اليوم يزداد وهناً وضعفاً في كل يوم يمضي، وهم إزاء ذلك لا حول لهم ولا قوة لوقف هذا التدهور لأن التنظيم النقابي أصبح تأثيره ضعيفاً في العمليات الاقتصادية، وما لم يلتفت التنظيم النقابي إلى مصالح العمال بشكل جدي وقوي فالعمال سيفقدون الثقة به نهائياً، وهذا الأمر يتطلب من التنظيم النقابي وقفة انتقادية ذاتية مطولة لدراسة الأسباب التي أدت إلى ما آلت إليه الأمور لأخذ العبر وإصلاح ما تم إفساده، لقد أراد البعض أن يصطاد بالمياه العكرة إذ طالبوا منذ سنوات قليلة بالتعددية النقابية على أساس أن الديمقراطية تتطلب ذلك!!.

ونحن نعتقد أن البروجوازية الطفيلية وراء هذا الطرح، وما كان لها أن تتجرأ وتطرحه لولا أنها قد لمست ضعفاً حقيقياً في التنظيم النقابي في دفاعه عن مصالح وحقوق العمال، ومن معرفتهم الأكيدة أن العمال قد بدؤوا يعيشون حالة من الاعتراب إلى حد ما عن تنظيمهم النقابي، ومع ذلك ما الذي تم اتخاذه من تدابير لوقف هذا الخطر الآتي من البرجوازية الطفيلية بإيعاز من سادتهم القابعين وراء المحيط، لا شيء سوى القول إن التنظيم النقابي في سورية ينبغي أن يبقى موحداً.

وهذا الأمر هام ومتفقين عليه لاشك بذلك، ولكنه وحده لا يكفي، فالمطلوب هو اجتثاث كل السلبيات والأخطاء والطفيليات التي علقت بمسيرة التنظيم النقابي، ومن المعروف أنه قد تحول عدد من القادة النقابيين إلى بيرقراطيين لضعفهم أمام الإغرارات التي قدمت إليهم فلم يعد يهمهم إلا زيادة «مكتسباتهم ورفاهيتهم».

إننا ندق جرس الإنذار، والوقت لم يمض بعد، وبالإمكان إصلاح ما فسد حتى الآن إذا ما توفرت النية والعزيمة الصادقة لذلك لدى الجميع، ونقولها بصراحة: إن من فسدوا لا خير يرتجى منهم، والمطلوب في المؤتمرات الانتخابية القادمة تقديم النقابيين الشرفاء المؤمنين حقاً بالطبقة العاملة والمستعدين للتفاني في خدمتها. ويجب أن يعلم كل نقابي أنه لا يمثل سوى العمال فقط في مكانه النقابي، وينبغي أن يكون ولاؤه لهم لا لغيرهم.

إن وحدة التنظيم النقابي في سورية استندت باستمرار إلى أهيمة ذلك في النضال الوطني وفي الدفاع عن مصالح العمال، والطبقة العاملة لا تحتاج إلى التعددية النقابية ولكنها تحتاج إلى تطوير النشاط النقابي وتفعيله وتأمين قدر من استقلالية النشاط والعمل النقابي عن إدارات ودوائر الدولة.

■ قاسيون العدد /141/ آذار 1997.

«الجبهة الشعبية» في مؤتمرها الثاني
مناضلةٌ على يسار «المتحاربين»



لم تكن قد مضت شهورٌ أربعة على انفجار عوامل الأزمة العميقة التي عانت، ولم تزل تعاني، منها البلاد، عندما أعلن عن ولادة التحالف الجديد الذي شهدته الساحة السياسية السورية. جديدٌ هذا التحالف يبدأ من الاسم، حيث أن فهم الترابط الوثيق ما بين النضال في سبيل التغيير السياسي المنشود، والكفاح لتحرير الأراضي العربية المغتصبة، كان عصياً عن متناول كلّ القوى السياسية الموجودة، وغير الموجودة، على الأرض، إلا أنه لم يكن كذلك على «الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير». في الشكل، لم تعلن الجبهة عن نفسها في أحد الفنادق الفاخرة بدمشق، بل اختارت الشارع، ومن أمام قلعة دمشق وتمثال صلاح الدين الأيوبي بالتحديد، سبيلاً لذلك. فكيف كانت مسيرتها خلال عامين مضيا على التأسيس؟ وهي على أعتاب مؤتمرها الثاني.

■ أحمد حسن الرز

منذ أن انطلقت، قوبلت سياسة الجبهة الشعبية بنصيب وافر من تأييد البعض ورفض البعض الآخر. شهدت مسيرتها تقاربات مع بعض الفصائل السياسية، وخلافات مع بعضها الآخر. اليوم، ومع زوال جزء كبير من الغباش والغموض الذي كان يلتبس المشهد السوري العام، تبدو الأداة الأنجع لتقييم سياسة وأداء الجبهة منذ تأسيسها متمثلة في مراجعة أطروحاتها على ضوء آخر ما توصلت إليه تجربة الحرب السورية من نتائج.

رؤية استباقية لثوابت اليوم

رفضت الجبهة أن تمتثل، في تحليلها السياسي، لما كان شائعاً حتى الأمس القريب من محاولات لترسيخ الصراع الوهمي في سورية. هذه المحاولات التي تراوحت ما بين الترويج لثنائية «موال – معارض» تارة، أو تغذية الصراعات والفوالق بين مكونات ما قبل الدولة الوطنية، كالطائفية والعشائرية والقومية تارةً أخرى. حيث حددت الجبهة، المكونة من أقدم حزبين عابرين للطوائف في التاريخ السياسي السوري، شكل الصراع الأساسي الذي تراه صراعاً ما بين أقلية ناهبة تتمثل بـ 10% ينهبون 80% من موارد سورية، وأكثرية منهوبة تتجسد بـ 90% لا يحصلون على أكثر من 20% من الثروة الوطنية. انطلاقاً من هنا بالضبط، صارعت الجبهة كل المحاولات الرامية إلى زيادة الشرخ في صفوف الـ 90%.

في السياسة، قرأت الجبهة باكراً واقع التوازن الدولي الصفري، الذي رسم بدايةً للأفول العلني لنجم الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، وخلصت، إثر ذلك، إلى استنتاجين رئيسيين. أولهما، وهو ابتعاد خطر التدخل العسكري الخارجي المباشر، وبالتالي انتهاء مهمة التكوينات السياسية التي شكّلت لاستجلابه. وثانيهما، هو استحالة الحسم العسكري في الداخل، الذي اتخذه كلا الطرفين هدفاً لهما في الصراع. ومن هذه الرؤية دعت الجبهة إلى الحوار والحل السياسي، في اللحظة التي كان فيها مجرد النطق بهذه الدعوات بمثابة الكفر عند الأطراف المتصارعة، وفي اللحظة التي كان فيها طرفا التشدد يعملان على شد عصب أنصارهما، فخالفت بذلك المزاج الشعبي المؤقت السائد، في حينه. ومع تطور الأوضاع على الأرض، واقتناع الأكثرية، تدريجياً، بضرورة الحوار والحل السياسي، تتبين صحة الرؤية الاستشرافية للجبهة.

أزمة الائتلاف الحكومي

كانت إحدى ثمرات ضغط الحراك الشعبي السلمي في سورية، أن تم صياغة دستور جديد للبلاد، يضع حداً، في مادته الثامنة الجديدة، للأحادية الحزبية وحقبة «الحزب القائد للدولة والمجتمع»، ويكرس فيها مبدأ التعددية السياسية. إلا أنه كان لا بد من ترجمة فعلية على الساحة السياسية الداخلية لهذا الإنجاز، حيث أن الواجب الوطني كان يحتم على كل القوى السياسية ألا تترك منجزات الحراك الشعبي نهباً لمن تضرر من جرائها.

على هذا الأساس، وجدت الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير أنه من الواجب استكمال النضال على الجبهة الداخلية لجهاز الدولة، وأن تشارك في الائتلاف الحكومي، وفقاً لاشتراطاتها البرنامجية. وعليه بدأ صراعها على مستويين اثنين، الأول ضد قوى الفساد والتسلط المتضررة من وجود قوة سياسية تخالفها، من حيث البرنامج السياسي، في جهاز الدولة. والثاني هو الصراع المكرر والرتيب مع القوى التي كانت تخشى على نفسها من الخوض في وحل مخالفة المزاج الشعبي المؤقت، والتي كانت لا تنفك تهاجم الجبهة بمقولة: «ما دمتم قد دخلتم إلى الحكومة فقد تحولتم إلى جزء من النظام... إلخ». اليوم، لم ينفض غبار المعركة على الصعيد الأول، ضد قوى الفساد، وما زال يأخذ طابعه التصاعدي شيئاً فشيئاً. أما على الصعيد الثاني، فقد أثبتت تجربة الجبهة الشعبية صحتها، حتى باتت بعض القوى السياسية التي كانت تهاجمها مضطرة للاعتراف بـ «اجتهاد الجبهة حين دخلت الائتلاف الحكومي، وتأثيرها في أداء السلطة السياسية»، ومع ذلك لم تزل الجبهة تردد أنه لو لم تخف بعض قوى المعارضة على نفسها، وشاركت في العملية السياسية، لكانت الانجازات أكبر..

قرأت الجبهة باكراً واقع التوازن الدولي الصفري الذي رسم بدايةً للأفول العلني لنجم الولايات المتحدة الأمريكية عالمياً، وخلصت، إثر ذلك، إلى استنتاجين رئيسيين أولهما، ابتعاد خطر التدخل العسكري الخارجي المباشر، وثانيهما، استحالة الحسم العسكري في الداخل

ثوابت الخط السياسي.. وتقلبات الغير

رفعت الجبهة جملة من الأهداف البرنامجية في مؤتمرها الأول، المقام في 2011/10/29. وهذه الأهداف، التي تحولت إلى معبر عن جوهر رؤيتها السياسية، لم تبق جامدة، إذ حكمها منطق التطور الطبيعي للبرنامج، وفقاً للمتغيرات الموضوعية على الأرض. وحيث فهمت الجبهة حدود الثابت والمتغير في برنامجها، عانت باقي القوى السياسية السورية من انفصام عميق بين مواقفها السابقة وما أجبرها الواقع الموضوعي، الذي لم تدرك حقيقته وتتنبأ بحركته اللاحقة، على الاقتناع به.

ولنأخذ الصعيد الاقتصادي . الاجتماعي نموذجاً، فقد حددت الجبهة مطالبها بأهداف عدة، فقالت بإعادة توزيع الثروة بشكل عادل، ولمصلحة الفقراء والمهمشين. وصياغة نموذج اقتصادي جديد، يقطع نهائياً مع النهج الليبرالي السائد، ويهدف إلى تحقيق «أعلى نسبة نمو اقتصادي، وأعمق عدالة اجتماعية». والعمل على وضع خطط تنموية شاملة تساهم بإنجاز التطور المتوازن في مناطق سورية، وتأمين فرص العمل، وتطوير البنية التحتية، وحماية الصناعة الوطنية، والحفاظ على القطاع العام، ورعاية أصحاب الحرف والمهن اليدوية، وحل أزمة الأجور .....إلخ.

ولا داعي هنا إلى التذكير بما كانت عليه مطالب كل القوى السياسية في حينه، وبعضها حتى اليوم، في الدفاع عن الليبرالية والنهج السائد في حينه من طرف، واللعب على أوجاع السوريين والموافقة على الحصار الاقتصادي الغربي الجائر، والتهليل له. ولا يزال الصعيد الاقتصادي الاجتماعي غيضاً من فيض، أمام واقع الحال على الجبهات الأخرى..

الحل السياسي.. المعركة الأحمى وطيساً

ليس الذهاب إلى جنيف2، بكل التعنت الذي تبديه القوى السياسية الساعية بهدف كسب الوقت المرتبط بتجميع أكبر عدد من أوراق الضغط اللازمة في المؤتمر الدولي المزمع عقده، سوى إحدى الإرهاصات التي تؤكد على صحة الطرح القائل منذ البداية بأن الحل السياسي معركة أشد وطأة من تلك العسكرية. وقد بات البعض يروج اليوم لما مفاده أن مجرد جلوس الجميع على طاولة الحوار هو الغاية القصوى التي يمكن تحقيقها، ويتعامل بالتالي مع الحوار على أنه غاية بحد ذاته، وليس وسيلة لإنجاز التغيير الحقيقي في المجتمع..

وهنا سيبرز دور الجبهة الشعبية للتغيير والتحرير، في المعركة التي لطالما آمنت الجبهة بأنها ستكون صراعاً أشد من الصراع العسكري الدائر على الأرض، حيث سيخاض الصراع مع القوى السياسية الساعية إلى تقزيم الحوار، وشده إلى منطق «الخطة ب»، الرامي إلى تحقيق الأهداف التفتيتية ذاتها، ولكن هذه المرة بالأداة التوافقية ما بين ناهبي الطرفين، إذ ستقاتل الجبهة على يسار الطرفين المتصارعين شكلاً، والمتفقين في الجوهر على منهوبي ومهمّشي سورية.

«الداعشية» ومن وراءها

يلاحظ في الأسبوعين الفائتين بخاصة سعي إعلام البترودولار ورأس المال المالي العربي، في بثه لأخبار «داعش»، تركيزه على تبرير ممارساتها الإرهابية، بتصويرها على أنها نوع من «خلافات رفاق السلاح»، أو«صراع على الغنائم»، وتسويقه لتبريرات الداعشية على أنها إنما ترد «دفاعياً» على اعتداءات عليها من جانب اللاداعشيين الآخرين؛ ذلك أنّ تقسيم البشر والعالم بالنسبة للداعشية هو تماماً كما كان بالنسبة للفاشية، و«البوشية» الأمريكية، إمّا معنا أو ضدّنا.



■ أسامة دليقان

يحاول هذا الإعلام نفسه اللجوء إلى مزيد من اللاعقلانية في «التحليل»، الغرض منها ليس التحليل بل تحويل الأنظار، وتغطية الفرز الموضوعي الجاري بين البنادق المختلفة والمتشابكة على الأرض السورية، لأنهم يعرفون تماماً أنّ موجة سعار الداعشية الأخيرة هذه، وعدوانيتها وإجرامها ضدّ جميع السوريين دون استثناء، مدنيين وعسكريين من الجيش العربي السوري، ومسلحين آخرين محسوبين على النظام أو المعارضة، إنّما هو الشكل الأبرز ظهوراً اليوم، لمحتوى التناقض المتزايد في نضجه بين أبناء الشعب السوري الساعين نحو الحل السياسي لأزمة بلادهم، والراغبين منذ زمن في توقف الحرب والدماء والدمار، من جهة، وبين الشرائح الطبقية الاجتماعية المتخندقة في صف مصالح الإمبريالية المأزومة، التي أينعت للسقوط على ما يبدو رؤوس أموالها غير الإنتاجية قبل المنتجة، والمتضررة مثلها من أي تقدم للحل السياسي، والمستفيدة مثلها من استمرار كلّ شظية وقطرة دم في جسد الشعب السوري.

ويبدو ذلك منطقياً أكثر على ضوء فهم الحقيقة العلمية حول أنّ القوى الطبقية المحركة للداعشية كفاشية جديدة هي قوى رأس المال المالي الإجرامي، التي ربما تحتاج اليوم إلى مزيد من التفصيل والاستيضاح والتحديد والتسمية بوصفها العدو الأول ليس للشعب السوري وكادحيه فحسب بل ولجميع الشعوب والكادحين في المنطقة والعالم ، لأنّ مستوى تمركز وعولمة رأس المال اليوم، أعلى منه في المراحل التاريخية السابقة التي ظهرت فيها النسخ الأولى من الفاشية.

في ظهور أو تفاقم الداعشية، ما هو مثلاً دور البرجوازية السورية المضاربة برأس المال المالي وغير الإنتاجي، وأشباهها من قوى الفساد الكبرى، والتي ازدهرت وأثرت على حساب الفقراء منذ تطبيق الليبرالية الجديدة في سورية، وما تزال تراكم الثروات دون حسيب حتى في الأزمة. في هذا السياق يجب لفت الانتباه إلى الدور الخطير لإعلام هذه القوى أيضاً في استم. راره وإصراره على تصنيفات وتقسيمات قطع الواقع اليوم، مع احتدام المعارك بين الأجانب والسوريين، شوطاً أطول مما سبق في إظهار خطأها، بل وباتت خطيرة في تهديدها وإبطائها للفرز بين المسلحين على الأرض السورية، بين سوريين يمكن الحوار والاتفاق معهم، وبين الداعشيين ومن في حكمهم.

تتعزز المؤشرات الملموسة، عن وجود توزيع أدوار بين فاسدي الطرفين وربما تحالفات سرية أو علنية بالحد الأعلى، وبإشراف المعلّم والمخرج الأمريكي

ما هو دور الأدوات والشخصيات الحاملة للجنسية السورية، وبعضهم في صفوف ائتلافات الخارج الغربي–الخليجي من «المعارضة السورية»، من موظفي مؤسسات رأس المال المالي العالمي الدولية المعروفة، فضلاً عن المنظمة الصهيونية العالمية، فصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، التي تدعي نشر التنمية عبر العالم الثالث، ورائفها لنشر الديقراطية «يو أس إيد» مثلاً وغيرها..؟

تتعزز المؤشرات الملموسة، فضلاً عن المستنتجة بالتحليل العلمي، عن وجود تنافس وتوزيع أدوار بينهما بالحد الأدنى، وتحالفات سرية أو علنية بالحد الأعلى، وبإشراف المعلّم والمخرج الأمريكي لأفلام التقسيم الوهمي لصفوف الشعب السوري الواحد، ومسلسلات التشدد النظامي والمعارض على حدّ سواء لعرقلة الحلّ السياسي بالحد الأدنى، أو تفخيخه لتفجيره لاحقاً أمَلا بإجهاض أي تغيير وطني حقيقي عبر صراع ديمقراطي وسلمي بنّاء بالحدّ الأعلى.

إنّ بناء وحدة وطنية حقيقية واسعة بين أبناء الشعب السوري، على قاعدة صدّ خطر الداعشية، والحفاظ على وحدة سورية أرضاً وشعباً، كأساس ضروري للتغيير نحو مستقبل أفضل، يحتاج إلى مجهود فكري وإعلامي وعملي موحّد وكبير من قبل جميع الوطنيين، للتفوق على بروباغاندا الثورة المضادة والرجعية في جميع المواقع المتشددة نحو هزيمتها النهائية.

خيوط الوهم..

كانت حركة المجتمعات والتاريخ تتم على شكل موجات متصاعدة ومتعاقبة تعبر عن انفتاح الأفق أمام القوى الممثلة لأحدهما وانغلاقه أمام قوى الآخر والعكس صحيح..وذلك منذ انقسام المجتمع البشري على أساس العمل ورأس المال .



■ زهير مشعان

وكان انهيار الاتحاد السوفييتي والمنظومة الاشتراكية تعبيراً عن انغلاق الأفق أمام الحركة الثورية العالمية وقواها وانفتاحه أمام الرأسمالية وقواها..وقد أحدث ذلك صدمةً وبلبلة فكرية وسياسية، فالكثيرون تاهوا وغرقوا في أوهام متعددة..سواء الذين كانوا يعتبرون أنفسهم شيوعيين وتقدميين ويدعون الثورية، أو لدى الرأسماليين والليبراليين والقوميين والدينيين وغيرهم..

فالقسم الأول تصرف بعقلية المهزوم واعتبر كل ما سبق أحلاماً وردية لا أساس لها وبعيدة عن الواقع، أو بعقلية الجاهل الذي لم ير ما يجري من تحولات اقتصادية اجتماعية لأن فكره كان مبرمجاً بشكل جامد وبالتالي لم يستوعب ما حدث، أو العدمي الذيَ وقف صامتاً أو تخبط لأنه كان بعيداً عن الواقع والجماهير، وآخرين منهم انقلبوا كلياً وتحولوا إلى ليبراليين في المعسكر الآخر، وتخلوا حتى عن القوانين التي أثبتها التاريخ والعلم والواقع، كالصراع الطبقي ومفاهيم الطبقة العاملة والاشتراكية وغيرها..بل باتوا ينظّرون ضدها ويتهمون كل من لا يوافقهم أو يقف ضدهم بالغباء..

والقسم الثاني غرق في وهم الانتصار وأنه القطب الأوحد في العالم وأنا ربكم الأعلى، واعتبر ما حدث نهاية التاريخ وأن الصراع صراع حضارات وأديان وبدأ يصول ويجول ويعيث في الكون فساداً وانتعشت القوى الرجعية وجرى الترويج لها بكل الوسائل المادية والإعلامية وامتدت تحت مسميات ومفاهيم متعددة دينية كالصحوة الإسلامية أو اجتماعية كلجان المجتمع المدني وحقوق الإنسان، أو اقتصادية كاقتصاد السوق الاجتماعي وغيرها وترافق ذلك مع تصاعد القمع والعنف والتكفير..

الثنائيات الوهمية

لقد انبثق عن ذلك كثير من الثنائيات الوهمية التي بدأت تنسج خيوطها كبيت العنكبوت على الفريسة ومن ثم تراكمت وتشابكت وصارت كشرنقة أو كتلة عنقودية وصولاً إلى الأزمة، وظن البعض أنه لا يمكن تفكيكها والخلاص منها ..

فمن الثنائيات الوهمية ما لها طابع ديني كإسلامي مسيحي..أو ديني طائفي..سني شيعي وغيرها..أو ما لها طابع قومي كعربي كردي وعربي فارسي.. أو ما لها طابع اجتماعي كالعشائرية أو جغرافي كداخل وخارج وريف ومدينة، أو أخلاقي كإنساني ولا إنساني والخير والشر،أو طابع سياسي كنظام ومعارضة والدكتاتورية والديمقراطية المطلقتين ومنها العسكرية كالحسم والإسقاط وهي الأخطر وقادت البلاد إلى الجحيم وسيلان الدم السوري والخراب والدمار..

وقد سعت الامبريالية في الأزمة الحالية إلى استغلال هذه الثنائيات الوهمية وتكريسها لتحقق مزيداً من النهب لثروات الشعوب والبلدان المادية كالنفط والغاز وغيرهما، والمعنوية كالكادرات والعقول. وبما أن الحرب هي الرئة الحديدية التي تتنفس منها الرأسمالية ولصعوبة قيام حرب عالمية بسبب الردع النووي قامت بإغراق العالم في حروب داخلية وإقليمية تتيح لها حرف الصراع عن جوهره الأساس ولتنشيط احتكارات السلاح والنفط وفرض هيمنتها ورأس حربتها الرأسمال المالي الذي يتمتع بقدرة عالية على التنقل والحركة وذلك عبر شركات متعددة الجنسيات والبنك والصندوق الدوليين التابعين لها وحكومات وأنظمة وتنظيمات تابعة ومشاريع وهمية كالشرق الأوسط كبيره وصغيره وأدخلت العالم والبلدان والشعوب في أزمة شاملة بسبب اللبرلة كالذي نشهده في منطقتنا خاصة لتحطيم القدرات العسكرية المقاومة لها للخروج من أزماتها الدورية المتلاحقة وأزمتها العامة التي هي من طبيعة نظامها الاستغلالي وأزمتها الحالية التي قد تكون نهائية...

الثنائيات الحقيقية

لا شكّ أن من يملك المنصة والقدرة المعرفية قادر ليس على فهم ما جرى فقط ..بل العمل على بناء رؤية واقعية على المستوى العالمي والإقليمي والداخلي تتيح له القدرة والإمكانية على تعرية وتفكيك هذه الثنائيات الوهمية وبناء قاعدة اجتماعية وسياسية تتيح له الخروج من الأزمة واستعادة دوره الوظيفي والعمل وفق الثنائيات الحقيقية كحرب وسلم ووطني ولا وطني، ناهب ومنهوب، مُستَغِل ومستغَل وغيرها..

وأهمها ثنائية الشعوب والرأسماليَة لمواجهة المشاريع الإمبريالية العالمية ومعاجلتها بالضربات والانتصار عليها سياسياً واقتصادياً اجتماعياً وديمقراطيا..بل والقضاء عليها نهائياً، وخاصةً أن التطورات والوقائع على الأرض كانفجار الحراك الشعبي وتفاعلاته الذي كشف زيف الثنائيات الوهمية وأكد الحقيقية، التي تتناسب مع طموحات الشعوب ومصالحها لتحقيق الحرية للبشرية واشتراكية القرن الحادي والعشرين..

حـــول مشروع البرنامج

■ فهيم سليمان

لا يختلف اثنان على أن البرنامج المطروح متقدم وعصري ويحيط بمعظم هواجسنا الوطنية بالمعنى العام وهناك بعض النقاط التي أردت إعادة النظر بتشكيلها:

● جاء في الصفحة الثانية من البرنامج أن التمثيلات السياسية للتيارات السياسية يساري . قومي . ديني ـ ليست معادية للإمبريالية رغم كون تلك التيارات معادية للإمبريالية والصهيونية وهذا ما أوجد ثغرة. كيف لنا أن نردم هذه الثغرة في ظل وجود التمثيلات السياسية نفسها وتضمينها فكرة الصراع الوهمي في الوعي الشعبي؟

● جاء في الرؤية أن على الأحزاب الثورية الحقيقة أن تناضل لتوجيه الحركة الشعبية. ألم يكن من الأفضل أن نقول أن على الأحزاب الثورية أن تناضل لخلق حالة ثورية قادرة على التأثير في المزاج الشعبي وتحويله باتجاه الأهداف الحقيقة للثورة؟

● أليس من أولويات العمل النضالي أن يدعو حزب الإرادة الشعبية ويحرص على توحيد الرؤى مع الفصائل الشيوعية الأخرى الموجودة على الساحة حول مستقبل سورية لتشكل تلك الفصائل مجتمعة قوة فاعلة على الأرض تستطيع أو تستقطب القوى الواعية الالتفاف حولها والنضال لتحقيق برنامجها وخصوصاً فيما يتعلق بتثبيت الثنائية الحقيقية على الأرض بين «وطني ولا وطني» والنضال لإسقاط كل الثنائيات الوهمية الأخرى التي يجري العمل على ترويجها.

● إن حالة عدم الرضى الاجتماعي ما لم يكن هناك قوى ثورية واعية توجه الجماهير فقد تتناقض مع بعضها وقد تصل إلى مرحلة الصراع فيما بيننا ضمن إطار الثنائيات الوهمية التي للبعض المصلحة في تعميقها.

ملاحظات سريعة حول الرؤية

■ مهند دليقان

يستطيع المتتبع لحالة اللجنة الوطنية ولحزب الإرادة الشعبية عن كثب، أن يتبين مدى الجهد المبذول لحصر كم كبير من عناصر الرؤية التي تمّ انتاجها على مدًى أكثر من عشر سنوات ضمن حجم صغير يقارب 1500 كلمة. ولكنه يلاحظ أيضاً أن بعض الأفكار الأساسية لم تلق المعالجة المطلوبة في مشروع البرنامج مقارنة مع مستوى معالجتها المتحقق فعلاً على صفحات قاسيون.. وإذ لا شك أن مهمة التكثيف هي مهمة ليست بالهينة إطلاقاً، فإن ما سنحاول الإضاءة عليه هو بعض الجوانب الأساسية التي نرى أن لا بد من تعميق معالجتها ضمن الرؤية:

أولاً: في الفقرة التي تناقش مفهوم الثورة بشكلها المعاصر باعتبارها تجاوزاً للمفاهيم التقليدية عن الثورة نتيجة الوضع الجديد الملموس المتمثل بجهاز الدولة المتضخم، يجب توضيح الآلية التي لا تتناقض فيه هذه الفكرة، بل تتكامل، مع فكرة ماركس التي تثبت صحتها اليوم والتي أوردها في كتابه «الحرب الأهلية في فرنسا» القائلة بأن على البروليتاريا لا أن تستلم السلطة فقط بل وأن تحطم جهاز الدولة القديم بتقاليده وطريقة عمله وقوانينه.. وربما يتلخص ذلك بتحطيم جهاز الدولة القديم من داخله وخارجه بالتزامن مع عملية بناء الجديد..

ثانياً: إن تطوير مقولة الحل المركب الذي تمثل في توضيح آليتها الداخلية– الليبرالية باعتبارها أداة إفساد وإنهاء الشق المدني من جهاز الدولة، والخارجية– العسكرية باعتبارها أداة تحطيم الشق العسكري من جهاز الدولة، ربما يجب أن توضح أن الأجهزة الأمنية ليست إلا جزءاً من الشق المدني لجهاز الدولة والتي تم إفسادها خلال الحقبة الليبرالية، في حين يتمثل الشق العسكري في الحالة السورية بالجيش العربي السوري حصراً في تمميز واضح بينه وبين الأجهزة الأمنية..

ثالثاً: من الجيد تطوير الطرح التاريخي المتعلق بوحدة مصالح الشعوب العربية نحو اتحاد شعوب الشرق العظيم، ولكن الربط بين العمليتين وتطوير الأولى باتجاه الثانية لم يأخذ شرحه المقنع، هذا من جهة. ومن الجهة الأخرى فإن موضع الفقرة ضمن الرؤية يشكل قطعاً لتدفق الأفكار التي سبقتها وتلتها.. ولذلك فإن المطلوب هو تطوير الفكرة داخلياً وتطوير علاقتها بالبنيان الكامل للرؤية..

رابعاً: الحديث عن قطب الشعوب أغفل شعوب دول المركز التي لا تقل نضالاتها شأناً وتأثيراً عن نضالات شعوب دول الأطراف وشعوب دول البريكس، وبإضافتها يصبح قطب الشعوب مكوناً من ثلاثة أقسام هي شعوب العالم الثالث التي تستكمل تحررها الوطني وتجد نفسها أمام النظام الرأسمالي العالمي وجهاً لوجه فيندمج نضالها الاجتماعي مع نضالها الوطني، وشعوب بريكس وشبيهاتها التي بدفاعها عن سيادتها واستقلالها تجد نفسها هي الأخرى في مواجهة حتمية مع الرأسمالية، وشعوب المركز التي سيتضح فيها النضال الطبقي بأكثر صوره مباشرة مع تعمق الأزمة الرأسمالية العالمية وميلها نحو الحروب

خامساً: إن تراجع الولايات المتحدة عن عدوان عسكري على سورية، ربما يقدم فكرة إضافية ينبغي التقاطها وهي بعد بذرة، تلك الفكرة القائلة باحتمال «الانهيار بالمكان» للمنظومة الرأسمالية دون حروب، فالقول بأن الرأسمالية محكومة بالحرب وبتوسيع رقعة الحرب يبقى صحيحاً من حيث الأساس ولكنه يقبل تطويراً من نوع: إن لجم الحرب الرأسمالية ربما يتحول من إمكانية إلى واقع يؤدي بها إلى الانهيار دون ضجة وآلام إضافية في حال تمكنت قوى السلم العالمي من لجمها ومنعها من الانطلاق إلى الحرب..



برنامج.. عصر الانتصارات الكبرى!

نحن دخلنا عصر الانتصارات الكبرى، هكذا نقولها دون مقدمات وبلا تردد، وبكل وضوح، وإن كنّا نعرف أن بعض المحبطين واليائسين، والسذّج لن يصدقوا ذلك، وقد يسخرون منّا، وخاصة أولئك الذين تشرّبوا الهزيمة حتى فقدوا الثقة بحركة التاريخ، واستكانوا لما هوظاهر وتكيّفوا معه، فقطار التاريخ توقف على باب البيت الأبيض كما يظنون، والرأسمالية هي نهاية التاريخ....

■ رمزي السالم

درس من التاريخ:

بعد فشل الثورة الروسية عام 1905 تفسخت الحركة الثورية، وانقسمت، حتى ظنّ البعض أنه لن تقوم لها قائمة، وحده لينين لجأ إلى الماركسية كأرقى ما أبدعه العقل البشري في ميدان علم الاجتماع، وراح يحلل ويدقق، ويبدع، ليصل إلى استنتاج نظري بإمكانية «انتصار الاشتراكية في الحلقة الأضعف من النظام الرأسمالي»، وسرعان ما اتهمت قراءته الإبداعية بأنها غير ماركسية، وغير علمية، وغير واقعية... ولكن التاريخ قال كلمته في عام 1917 ليحسم النقاش حول صوابية هذا الإنجاز النظري، وبدأ عصر الانتصارات الكبرى، ثورة اكتوبر– صعود دور حركة التحرر– التي تتوجت بالانتصار على الفاشية في الحرب العالمية الثانية.

إن هذا الإنجاز النظري اللينيني ما كان له أن يكون، لولا امتلاكه الأدوات المعرفية التي تؤهله لذلك، فكان امتلاك الشرط المعرفي لابد منهُ لفهم حقيقة ما يجري، ووضع المهمة حسب الظرف التاريخي الملموس

العالم الآن، الاشتراكية هي الحل:

بعد انهيار التجربة الاشتراكية، عانت الحركة الثورية العالمية من حالة لاتحسد عليه، وقلة هم من ظلوا قابضين على الجمر، والقبض على الجمر هنا لايعني الوفاء للماضي التليد فقط كما قزم بعض ثوريي الكلام هذه الفكرة إلى عبارة وجدانية



للاعتياش على ذلك الماضي، بل يكمن بالأساس بضرورة استخلاص الاستنتاجات العلمية لما جرى، وتلمّس ملامح المستقبل، وتوفير الأداة الثورية القادرة على تحقيق الانتصار، وكان من أهم التحديّات النظرية في هذا السياق معرفة واقع الرأسمالية الراهن كتشكيلة اقتصادية اجتماعية، وفي هذا السياق بدا للبعض أن الحديث عن أن الرأسمالية مأزومة، وبالإمكان مواجهتها، والانتصار عليها ضرباً من الهرطقة والجنون والخطاب الماضوي، ولكن وقائع الحياة جاءت لتؤكد هذه الحقيقة أيضاً، عبر تجلي حالة الارتباك والتأرجح والتخبط الذي يمرّ بها المركز الرأسمالي، والذي يتجلى اقتصادياً في الانهيارات الاقتصادية المتتالية – وليست أخيرة بالتأكيد تحذير وزير المالية الامريكي من تعرض الولايات المتحدة للإفلاس – وسياسياً في طريقة التعاطي مع الأزمة السورية على الأقل.

سورية الآن:

فشلت المحاولات الامريكية الواحدة تلو الأخرى، للتحكم باتجاه سير الأزمة السورية، فلا هي تمكنت من التدخل العسكري المباشر، ولا هي استطاعت فرض أتباعها عبر التدخل غير المباشر حتى الآن، والأعمى وحده من لم ير حتى الآن تفكك جبهة من راهن عليها إقليمياً ومحلياً، ليأتي المؤتمر الدولي ويكون بداية إغلاق دائرة العنف السورية الأمر الذي يعني من جملة ما يعني فتح الطريق أمام التغيير السلمي الوطني الديمقراطي الجذري والشامل، أمام تلك المهمة التاريخية التي حاولت الحركة الشعبية أن تتصدى لها، الأمر الذي لم يرق لعدوّها الطبقي، سواء أكان الذي في النظام أم كان الذي في المعارضة، سواء كان في الداخل أو الخارج، فحاولوا إجهاضه عبر قمعه أو تسليحه أو تطييفه، أو توظيفه لخدمة مشاريع استعمارية وإرباكه في معارك هامشية، إن انطلاق الحل السياسي يعني أن الباب بات مفتوحاً للشعب السوري للدخول بدوره في عصر الإنتصارات الكبرى توافقاً مع اتجاه التطور التاريخي العالمي.

الرشاوى القانونية في مؤسسة الإسكان العسكرية

عرفت مؤسسة الإسكان العسكرية سابقاً بريادتها في مجال البناء والتعمير ولها الفضل في بناء الكثير من الضواحي السكنية على مستوى القطر ومحافظاته المتعددة. وللأسف الشديد لم تحافظ تلك المؤسسة على ريادتها بل إنها تراجعت ليس فقط على مستوى البناء بل على صعيد كل نشاطاتها المختلفة لتصبح رائدة في مجالات أخرى، أقلها الهدر والرشوة والتسيب واللامبالاة.



■ مراسل قاسيون

كي لا يكون الكلام في العموميات سنسلط الضوء على بعض النقاط:

1- في مؤسسة الإسكان قوافل من السيارات الخفيفة ويشترى المزيد منها كلما سنحت الفرصة. أما لماذا يتم شراؤها وكيف يتم توزيعها ولماذا هي منفصلة عن العملية الإنتاجية في وقت تتعطل بعض المشاريع لنقص في مواد البناء أو الآليات الهندسية.

2- في الضواحي السكنية التي بنتها المؤسسة في معظم محافظات القطر. الأشخاص الذين تخصص لهم الأماكن والبيوت غالية الثمن هم ذوو الحظوة عند المدير العام الذين غالباً ليسوا بحاجة لتلك البيوت، وفي معظم الحالات تعرض للبيع مباشرة لتكون بمثابة رشوى مشروعة.

3- كانت العادة قبل هذه الأزمة التي تعصف بوطننا الحبيب أن يذهب المدير العام أو يرسل من يريد بمهمات خارجية إلى دول أخرى «عربية أو أجنبية» لسبب معلن، قد يكون لعقد صفقات شراء مواد أو قطع تبديل أو للاطلاع على آخر مبتكرات العلم في مجال ما، وقد يكون السبب لرشوة صاحب العلاقة بقيمة المهمة الخارجية ذات الكلفة الباهظة.

وهناك أشياء كثيرة أخرى يتم التلاعب عبرها تستحق لفت الأنظار كعقود التعهدات ولجان المشتريات وغيرها مما يثقل كاهل المؤسسة بمئات الملايين من الليرات السورية.

المؤسسة رهينة عصابة الفساد!

من كل ما سبق وبنظرة شاملة على ما تم ذكره نستطيع القول: إن المؤسسة بكادرها الضخم هي رهينة عدد قليل جداً من الأشخاص اللذين لا هم لهم سوى الإثراء السريع مستغلين بذلك مناصبهم.

حيث يتماهى المدير في خدمة من أعطاه شرف الإدارة ومن أغدق عليه الكثير من المكاسب ويشعر بالدونية اتجاهه، يتجلى ذلك في خضوعه للتوجيهات الصادرة منه دون أية رؤية قانونية لا نقابية ولا حكومية، ولا ننسى أنه ليس لموظف الإسكان العسكري أية حماية من أي نوع ومن أية جهة وبالتالي فإن المدير المرتشي والسارق هو من يتهم الآخرين ويعاقبهم إن خرجوا عليه.

الرشاوى مقابل الفساد

لنفهم من كل ما يجري: أن الإدارات المتعاقبة متمثلة بالمدير العام ومدرائه وبعض مدراء الأفرع والمديريات يحاولون أن يغرقوا الآخرين من حولهم بالفساد ليكونوا خاضعين لإرادتهم ومدانين لها.

وما حالة الثراء الهائل التي تظهر ملامحها جلية على بعض المدراء إلا انعكاسات عن تلك الرشاوى المتلاحقة التي تقدم لهم خدمة لما يقدمونه لغيرهم.

وبالنهاية فإن تلك الطبقة هي من تدعي الشفافية وترفع شعار الدفاع عن الوطن!!؟.

اختناقات مرورية!

■ دمشق ـ مراسل قاسيون

تشهد مدينة دمشق ازدحاماً مرورياً وخصوصاً في ساعات الذروة التي تكون في مواعيد التحاق الموظفين والطلبة بدوامهم الرسمي، لاشك أن هذه الظاهرة ليست جديدة في مدينة دمشق ولكنها وصلت إلى حدود غير مسبوقة جراء الأزمة والحواجز المنصوبة في الكثير من الشوارع الرئيسية، ومفارق الطرق، وإذا كان مفهوماً ضرورة التدقيق في الظرف الأمني الذي تمر به البلاد إلا أن ما هو غير مفهوم، وجود حواجز متقاربة جداً وعلى خط سير واحد، تحدث اختناقات مرورية شديدة يمكن ان يبقى الراكب لساعات وهو ينتظر مرور السيارة التي يستقلها فيتأخر بذلك عن دوامه، أو عن موعد مراجعته للطبيب ويحدث أن تكون هناك حالات إسعاف في ظل هذا الاختناق المروري فيكون المسعف ضحية، أو تأخراً عن متابعة أوراق رسمية في هذه الدائرة أو تلك، والمثير أنه في ظل هذه الاختناقات المرورية وجود شوارع مغلقة تماماً لمصلحة هذه الجهة او تلك، مما يزيد الضغط على الطرق الأخرى المسموح بمرور السيارات فيها...

صحيح تماماً أن هذه المشكلة تبدو بسيطة أمام هول ما يجري في البلاد، ولكنها بحد ذاتها باتت عبئاً لايطاق على حياة المواطن اليومية، وبات من الضروري إيجاد حل سريع للتخفيف منها قدر الإمكان، ونعتقد أن ذلك ممكن إذا توفرت النية لذلك، ومنها فتح الطرق تماماً في ساعات الذروة على الأقل، وزيادة عدد عناصر الحواجز لتسريع مرور السيارات في تلك الساعات، وتخفيف عدد الحواجز غير المبررة، وفتح الشوارع المغلقة.



وعدا عن كل ذلك فأن هذه الطريقة في المتابعة الأمنية لم تعد مجدية بالشكل المطلوب، الأمر الذي يؤكده حدوث تفجيرات واعمال إرهابية بالقرب من بعض الحواجز لأكثر من مرة، ومن باب أولى كان التفكير بحل جذري ينهي هذه الأزمة وغيرها من الأزمات الفرعية، التي تتوالد من الازمة العامة التي تمر بها البلاد، عبر الإسراع في الحل السياسي حتى يعود المواطن وتعود البلاد إلى حياتها الطبيعية.

بالاضافة إلى أن هذه الاختناقات المرورية بحد ذاتها تشكل خطراً في ظل اتباع قوى الإرهاب أسلوب التفجيرات وسواها من الأعمال الارهابية، حيث أن هذه التجمعات البشرية في ساعات الذروة يمكن أن تودي بحياة الكثيرين.

برسم وزارة التعليم العالي: «انصفونا»...

■ مراسل قاسيون- ازرع

بعد طول انتظار، أقرت وزارة التعليم العالي الموقرة الفترة اللازمة للتسجيل في الفحص الوطني الموحد، وطلبت الأوراق التالية «صورة شخصية بخلفية بيضاء- إشعار بدفع الرسوم الخاصة بالامتحان ويتم تحميله الكترونياً- بيان وضع الطالب بعدد المقررات المتبقية بالسنة لطلاب الجامعات الحكومية، ويتم تحميله الكترونياً أيضاً» كون «النت سريع جداً»!.

ويتم الحصول على هذا البيان من الجامعة التي يتبع لها الطالب حصراً. وكالعادة كلفت الوزارة المحترمة الطلاب بالذهاب إلى الجامعة للحصول عليه، ثم قامت بإعفاء طلاب جامعة دمشق منه وتكلفت بإرسال أسمائهم بشكل جماعي، دون الالتفات لطلاب الجامعات الأخرى كون الطرقات المؤدية إليها سالكة وميسرة ولا يوجد أي مخاطر أثناء السفر إليها!!.

نجح الطلاب بالتسجيل أخيراً، لكن المشاكل لم تنتهِ هنا، فقد ورد في بطاقة التسجيل بندان أحدهما مخصص للجامعة التي ينتسب إليها الطالب والآخر للجامعة التي يريد تقديم هذا الفحص فيها، وباعتبار أن الأسئلة موحدة فبإمكان الطالب التقدم لأية جامعة يختارها.

إلا أنه وبعد فترة من بدء التسجيل، عَلِم أحد الطلاب- وبالمصادفة- من دائرة الاعتماد والتقويم المعنية بالفحص الوطني الموحد بأنه لا يحق للطالب التقدم لهذا الفحص إلا في الجامعة التي يجري تقديم المقابلات فيها، فسارع هذا الطالب مشكوراً إلى إعلام زملائه بهذا الأمر عبر الفيس بوك. فما كان من الطلاب إلا أن اتصلوا بالدائرة المذكورة أعلاه للتأكد من صحة ما سمعوه، فأتى الجواب مطابقاً لكلام الطالب.

علماً بأنه لم يصدر أي قرار رسمي بهذا الخصوص ولاسيما أن بطاقة التسجيل وكما ذكرنا سابقاً، تحتوي على بند مخصص للجامعة التي يختارها الطالب لتقديم فحصه فيها. الأمر الذي يشكل تناقضاً مع قرار الدائرة السابق.

يذكر أنه وفي السنوات السابقة كان يسمح للطالب بالتقدم للامتحان في الجامعة القريبة من مكان سكنه، فهل باتت أوضاع السكن والطرقات الآن أفضل من السنوات الماضية؟!

إننا نطالب المسؤولين في الوزارة بإيجاد حل لهذه المشكلة عبر السماح للطلاب بالتقدّم لامتحاناتهم في أقرب مركز عليهم، خصوصاً وأن قسماً صغيراً فقط من الطلاب عَلِمَ بقرار الدائرة.

«نعيش على ما تبقى من الفتات، نلف سجائرنا من ورق الخبيّزة، لم نر الخبز ولا فتاته منذ الخامس من رمضان الماضي، حليب الأطفال مفقود، المسنون يعانون أمراضاً خطيرة دون عناية، ونحن مهددون بكارثة إنسانية خلال أقل من ثلاثة أسابيع، فموارد غذائنا نضبت، وكل ما ادخرناه سينفد قريباً»، بهذه الكلمات افتتح أحد سكان مخيم اليرموك بدمشق حديثه مفضلاً عدم الكشف عن اسمه الحقيقي، عبر اتصال هاتفي معه ومع عائلته، استطاعت «قاسيون» الحصول عليه بعد معاناة كبيرة نتيجة تضرر شبكات الاتصال الثابتة، وانقطاع الخليوية منها منذ أكثر من 4 أشهر.



في مأساة مخيم اليرموك بدمشق..

أطفال سيأكلون العشب ومسنون يصارعون الموت تحت الحصار

■ خاص- قاسيون

تحدث هذا الشخص بلسان أغلب من تبقى في مخيم اليرموك من مدنيين في ظل حالة «الحصار» المفروضة، في محاولة لإرضاخ الجماعات المسلحة، إلا أن هذا «الحصار» بات يهدد حياة المدنيين في الداخل بعد أن تفاقم واشتد بحسب ما قال، مشيراً إلى أنه «لم يعد هناك مسلحون في المخيم منذ قرابة الشهر نتيجة تفاقم الأوضاع المعيشية في الداخل»، مؤكداً أن «أغلب المسلحين قد انسحبوا من هناك ومن بقي منهم سيخرج حتماً إن عاد الأهالي لديارهم بعد تحسين الأوضاع المعيشية».

فضل أن ننشر ما يرويه لنا باسم «أبو علي»، وهو ذاته الشخص الذي تحدث إلى «قاسيون» سابقاً عن «حي الأزمة» الذي استطاع الصمود في ظل «الحصار» وانتشار المسلحين في المخيم لمدة أشهر، عبر أدوات من صناعة يدوية ووسائل مبتكرة أتاحت لهم العيش ضمن أضيق السبل.

حي الأزمة أكثر تأزماً

«حي الأزمة» ذاته، أكثر من تأزم اليوم، وأوضاع المخيم بشكل عام بدأت بالتدهور على منحى «حرج»، وكل محاولات الأهالي بالتكيف مع الظروف الراهنة، وتطلعاتهم إلى الحياة رغم كل ما يجري، اصطدمت بجدار الحصار «الخانق» كما وصفه «أبو علي»، الذي «لم يعد له مبرر اليوم» على حد قوله.

بداية الحصار لم تكن كما يعيشه المخيم اليوم، على حد تعبير أحد أبناء «أبو علي»، والذي قال إن «المخيم محاصر منذ شهر كانون الأول عام 2012، حيث كان حاجز اللجان الشعبية المتواجد في مدخل المخيم يمنع إدخال أية أطعمة أو مواد غذائية بكميات كبيرة، وكل ما كان مسموحاً به هو ربطة واحدة من الخبز، وكيلوغرام واحد من أي صنف غذائي».

و«منذ حوالي الـ75 يوماً حوصر الحصار، ومُنع إدخال أي صنف غذائي مهما كان نوعه، وفي الخامس من رمضان، مُنع الدخول والخروج من و إلى مخيم اليرموك نهائياً وهنا بدأت الكارثة» كما قال الابن وأكده «أبو علي» الذي تابع حديثه «حاولنا صنع الخبز من العدس وفول الصويا، والشعير، والأرز، إلا أن المخازين نضبت ولم يعد بمقدورنا صنع أي شيء، أو شراء أية مادة للطعام».

كارثة إنسانية

وأضاف إن «أسعار المواد الغذائية إن وجدت، تفوق الخيال، فكيلو التبغ الواحد وصل سعره إلى 17 ألف ليرة سورية، وعلبة السجائر الصناعة الوطنية 1500 ل.س، وأرز المؤسسة الاستهلاكية بـ600 ليرة، والكوسا غير الصالحة للأكل تباع بـ200 ليرة».

وتابع «الشاي مفقود بشكل نهائي، والسكر نادر جداً، وإن وجد يباع الكيلو الواحد بـ1100 ليرة، مع العلم أن أطفال المخيم اليوم بأمس الحاجة إلى السكر، حيث فقد كل طفل منهم خلال الحصار من 6 إلى 10 كليوغرامات على الأقل من وزنه، فأطفالنا يعيشون حالياً على كميات قليلة من الأرز والبرغل إن توفرت فقط، ولا يوجد أي تنوع غذائي».

وحذر أبو علي من أن «العشرين يوماً القادمة تحمل في طياتها كارثة إنسانية في المخيم، وقد يضطر السكان حينها إلى أكل أوراق الشجر، والأطفال والمسنون سيبدؤون صراعهم مع الموت خاصة من يعاني الأمراض منهم»

الأيام القادمة تحمل في طياتها كارثة إنسانية في المخيم سيضطر الأهالي حينها إلى أكل أوراق الشجر، والأطفال والمسنون سيبدؤون صراعهم مع الموت خاصة من يعانون الأمراض منهم

وأردف إنه «هناك مرضى فشل كلوي ومرضى سرطان، مصيرهم الموت القريب إن لم تتوفر لهم الرعاية اللازمة، وقد توفي بعضهم خلال فترة الحصار الأخيرة لعدم تلقيهم العلاج».

استشهاد آخر طبيب جراح

«لا يوجد في المخيم حالياً ولا طبيب جراح، فقد استشهد آخر طبيب منذ فترة، ولا يوجد حالياً سوى ممرضين يقومان بالعمليات الجراحية البسيطة وهما ممرضان امتهنا الجراحة خلال الأزمة» بحسب أبو علي الذي أضاف إن «مشفى فلسطين ومشفى الباسل هما الوحيدان حالياً في المخيم بإمكانيات بسيطة جداً».

وأردف «انتشرت مؤخراً أنواع غريبة وكثيرة من الحشرات نتيجة تراكم القمامة، عدا عن انتشار أعراض السخونة والمغص والتحسس لدى الكثيرين نتيجة الأغذية الفاسدة وسوء الرعاية الصحية».

وحذر من «فقدان مخزون المازوت في مخيم اليرموك قريباً، ما قد ينذر بتوقف المولدات عن العمل قبل حلول فصل الشتاء، وحرمان المواطنين من الكهرباء نهائياً، في حين انتهى مخزون الحطب باكراً».

نكبة المخيم .. الأطفال سيأكلون العشب

ورغم سوء الأحوال، إلا أن السكان داخل المخيم مازالوا يصارعون البقاء حتى النفس الأخير بحسب أبو علي، الذي قال إن «طلاب المدارس وُزعوا على جامع فلسطين ومدرسة الجرمق والأحلام الواعدة ومدرسة الأزمة، إلا أن وضعهم يرثى له، فهناك حوالي 500 طالب ثانوي في جامع الوسيم يكتبون على السجاد لعدم توفر الأوراق، و1550 طفلاً من الأول إلى التاسع في مدرسة الجرمق، منهم 110 أطفال غير مسجلين في الصف الأول بعد لدى وزارة التربية أو وكالة الغوث، وفي الأحلام الواعدة حوالي 170 طفلاً غير مسجل أيضاً».

وطالب «أبو علي» باسم أهالي مخيم اليرموك المدنيين، اعتبار مخيم اليرموك «منطقة منكوبة»، وتقديم الحلول الإسعافية له سريعاً، مؤكداً وجود عدة محاولات سابقة لإيصال صوتهم للحكومة السورية دون جدوى.

وأرسل أبو علي رسالة «استغاثة» عبر صحيفة «قاسيون» آملاً أن تصل المعنيين، مفادها أنه «أقل ما يمكن فعله حالياً هو إنقاذ الأطفال والمسنين من الكارثة المحتملة، ونحن مستعدون للتعاون مع أي جهة اغاثية لوضع الأطفال في منطقة آمنة كأقل تقدير، ليتم أخذهم من المخيم إلى أماكن توجد بها الرعاية اللازمة والطعام اللازم لهم وإلا ستحل كارثة كبيرة قريباً، وقد نرى أطفالنا يأكلون الأعشاب أمام أعيننا».؟

إذا كانت مفهومة محاولات منع الجماعات المسلحة من استغلال المخيم لإحداث اختراقات عسكرية، إلا إن هذا العقاب الجماعي من قبل الجهات الرسمية لأبناء المخيم بالتأكيد ليس هو الحل المطلوب، وبات من الملحّ القيام باجراءات سريعة وعقلانية لا لإنقاذ ما تبقى من أبناء المخيم فقط بل لإعادة أبنائه المهجرين إليه، لاسيما إن إفراغ مثل هذا المخيم من أبنائه ينطوي على دلالات سياسية خطيرة.

مخيم الوافدين: الاتصالات الأرضية والمحمولة خارج الخدمة؟

مخيم الوافدين منطقة تعيش حتى الآن في عصر ما قبل ثورة الاتصالات، فهذه المنطقة كغيرها من المناطق السورية تعاني منذ أكثر من خمس سنوات من ضعف كبير في خدمات الاتصال رغم عدد من المحاولات التي قام بها الأهالي التي باءت بالفشل لعدة أسباب منها ما يرجع إلى فترة قبل الأزمة التي تشهدها سورية منذ أكثر من عامين ونصف، ومنها ما حدث خلالها.



■ ماهر فرج

قبل دخول نظام الهاتف المحمول إلى سورية، وحتى عام 2010 ظل مخيم الوافدين يعاني من ضعف شبه تام في خدمات الاتصالات الأرضية، حيث كانت خدمات الاتصالات تقتصر على عدد محدد من الخطوط الأرضية، إلى أن تم تركيب مقسم هواتف أرضية ضوئية في عام 2010، كان مرتبطاً بالمقسم الرئيسي في منطقة دوما، والتي كانت تعاني من نقاط ضعف كثيرة، كان أهمها توقف المقسم عن العمل مع انقطاع التيار الكهربائي، بحكم عمله بالتيار الكهربائي، واعتماده على البطاريات المشحونة، والتي كانت دون فاعلية، بدليل انقطاع الاتصالات مباشرة.

100 ألف نسمة دون اتصالات!

ومع تطور الأزمة ودخولها نطاق العمل المسلح وانتشار العنف والعنف المضاد في منطقة دوما، توقف مقسم الهاتف في بداية 2012 عن العمل كغيره من المرافق العامة في هذه المنطقة، ليعود مخيم الوافدين إلى مشكلة عدم توفر الاتصالات الأرضية، بسبب عدم توفر مقسم رئيسي في هذه المنطقة، رغم وصول عدد سكانها إلى أكثر من 40 ألف نسمة حينها، وإلى حولي 100 ألف نسمة خلال الأزمة.

لم تقتصر معاناة أهالي هذه المنطقة، على مشكلة الهواتف الأرضية، بل أيضاً، تعاني من ضعف كبير في شبكة الهاتف المحمول. بداية المشكلة كانت في عام 2008، حيث بدأ أهالي المنطقة الجنوبية من مخيم الوافدين المعروفة بمنطقة «العمار الجديد» يشتكون من توقف خدمة شبكة الاتصالات فيها، واقتصارها على القسم الشمالي من «مخيم الوافدين»، وعندما تقدم الأهالي بشكوى إلى شركات الاتصالات الخاصة في سورية، كان الجواب بأن شبكة الاتصالات معطلة لأسباب أمنية، بحكم قربها من سجن «عدرا المركزي» وبعد عدد من المحاولات لمتابعة المشكلة مع الجهات الرسمية، لم تصل جهود الأهالي إلى أي نتيجة حتى هذه اللحظة.

محلات الاتصالات متوقفة عن العمل

إلا أن مشكلة عدم توفر خدمات الاتصالات المحمولة، تطورت لتنقطع بشكل كامل عن المنطقة منذ منتصف بداية شهر «آب»، وحتى الآن، باستثناء الشارع المقابل للاتوستراد الدولي، في بداية «المخيم» والذي تصل الإشارة إليه من المناطق المجاورة، ليضطر أهالي المنطقة للتوجه إلى هذا الشارع في حال أرادوا إجراء أي اتصال هاتفي، في وقت تغيب فيه خدمة الهاتف الأرضي عن هذه المنطقة تماماً.

كما كان لانقطاع شبكة الاتصالات المحمولة في مخيم الوافدين أثر سلبي على أصحاب محلات الاتصالات حيث توقفت معظمها عن العمل، بسبب انقطاع شبكة الاتصالات، والتي تعتمد بشكل أساسي على بيع الرصيد «الوحدات».

مشكلة الاتصالات لم تعد في ظل ظروف الأزمة مشكلة خاصة بل باتت مشكلة عامة تعاني منها عدد كبير من المناطق السورية وخصوصاً الأرياف

ومناطق أخرى أيضاً..

مشكلة ضعف الشبكة أو انقطاعها نهائياً، لم تعد في ظل الظروف الصعبة التي تمر بها سورية مشكلة خاصة بمنطقة معينة، بل باتت مشكلة عامة تعاني منها عدد كبير من المناطق السورية وخصوصاً الأرياف، كما هي الحال في ريف السلمية وتحديداً قرية «المبعوجة»، حيث يعاني أهل هذه المنطقة منذ مدة من ضعف ملحوظ في شبكة الاتصالات المحمولة.

حلول مع وقف التنفيذ

توجهت «قاسيون» لأحد أصحاب محلات الاتصالات في «المخيم» للوقوف على سبب المشكلة، فسألته ألم تتقدموا بشكوى لحل هذه المشكلة؟، فأجاب «لا لم نتقدم لأننا كنا نعتقد بأن المشكلة لن تطول أكثر من يومين، فقد علمنا بتركيب جهاز اتصالات حديث ومتطور في مدخل المخيم منذ أن توقفت الشبكة عن الخدمة، وعلى هذا تم تعطيل أجهزة إشارة الشبكة القديمة، على أن يبدأ الجهاز الجديد بالعمل مباشرة، إلا أنه حتى الآن لم يتم تشغل الجهاز الجديد لتظل شبكة المحمول خارج الخدمة».

والسؤال لمَ التأخير بإصلاح الشبكة وحرمان أكثر من 100 ألف نسمة من خدمة الاتصالات؟، وهل ستشمل خدمة الجهاز الجديد منطقة «العمار الجديد» فيما لو تم تشغيله...؟

الموت العبثي

هل رأيتم كيف يكون الدم النازف؟، أو كيف يمتزج الدم مع الإسفلت؟ إذن عليكم الذهاب إلى ضاحية الإسكان العسكري لتروا ذلك بأم أعينكم.



■ مراسل قاسيون- ريف دمشق

في تلك الضاحية الصغيرة والهادئة وفي الساعة الثامنة إلا ربعاً مساء يوم الخميس الواقع في 2013/9/26 أتقنت قذيفة الهاون مهمتها في القتل فاختارت أكثر الأماكن ازدحاماً في الشارع الرئيسي في الضاحية والذي هو الملجأ الوحيد لسكانها كي يتنفسوا ويتسوقوا.

عرفت قذيفة الهاون التي أطلقها المسلحون من بساتين دوما الملاصقة كيف تقتل وكيف تجرح.

عرفت كيف تكون أمنية لمن أطلقها. فمن أطلقها أرادها قاتلة. ليس المهم لديه من تقتل بل المهم المزيد من القتلى.

وحال سقوطها، اختلطت الأصوات مع بعضها لتصبح سمفونية الضجيج القاتل فالجرحى يصرخون من الألم، والنساء تصرخ من الفاجعة والكبار ينادون أبناءهم.

أما الشباب فيصرخون ليساعد بعضهم الآخر علّهم يستطيعون وقف نزيف الدم لدى الجرحى المرميين على قارعة الطريق، أو وضعهم بأية آلية تنقلهم إلى أقرب مشفى وهم على قيد الحياة.

من لا صوت لهم فقط هم من فارق الحياة، محمد إبراهيم الذيب 19 عاماً، وأحمد محفوض 15 عاماً، وشاب آخر 18 عاماً، وصلاح القائد 20 عاماً، وامرأة شابة... شباب في عمر الزهور... كانوا يحبون الوطن ويخلصون له.

شاهدت ما جرى وكأنها أضغاث أحلام، وكان من الممكن أن أكون بين من فارق الحياة أو بين الجرحى.. ولكن شيئاً ما حال دون ذلك، وكان لآخرين موعد مع الموت... كان من الممكن ألا يكون لو تأخروا قليلاً في الولوج إلى المكان.

وهو موت آثم إذن بلا ثمن ولا غاية.

وللأسف فإن الموت ليس هو الأثم الوحيد الذي حصل فقد عمدت اللجان الشعبية بإجبار مجموعة كبيرة من سكان منطقة الغوطة الذين ينتظرون دورهم على حاجز الجيش في مخيم الوافدين للذهاب إلى بيوتهم، بالدخول إلى الضاحية وإنزالهم من سياراتهم وإجبارهم على المشي حفاة على الإسفلت وتكسير زجاج سياراتهم ومصادرة ما يحملون من مواد تموينية والعبث بها ومعظمهم كان من النساء.

فإذا كان المواطنون يدينون ويستهجنون بأشد عبارات الإدانة إطلاق قذائف الهاون وسقوط الشهداء ويطالبون بمحاسبة المجرمين ولو بعد حين.

كذلك يدينون ويستهجنون بقوة هذه الممارسات من قبل اللجان الشعبية بحق أي إنسان سوري على أرض سورية ويطالبون أيضاً بمحاسبة المخطئ.

وفي مثل هذه الحالات لا يسعنا إلا أن نصرخ بأعلى صوتنا: تحية لأرواح الشهداء الذين سقطوا

تحية لكل من يريد وقف نزيف الدم على هذه الأرض

تحية لك أيها الوطن الذي أبيت أن تركع رغم غدر الغادرين وحقدهم

تحية لشعب متمسك بأرضه وهويته ولحمته الوطنية.

والبؤس كل البؤس لكل أنواع العنف ولكل الأفكار الهدامة.

من الذاكرة



■ محمد علي طه

ميزان بكفة واحدة!

المعرّب هو لفظ أجنبي غيره العرب ليكون على منهاج كلامهم، ومن المعرب لفظ «القانون» ومعناه مقياس كل شيء وطريقه، وفي الاصطلاح أمر كلي ينطبق على جميع جزئياته التي تتعرّف أحكامها منه، وسأزيد في الطنبور نغماً فأقول: «هو لفظ يطلق أيضاً على آلة موسيقية ذات أوتار»، وتتعدد القوانين بتعدد مجالات استخدامها، وفي صدارتها تلك التي ما برحت تستقطب البحث والجدل مع كل كشف جديد، وستستمر ما استمرت مسيرة الوجود إنها قوانين الحياة. وما دعاني إلى هذه المقدمة هو «حكايتي» مع رفيق سابق عمل قاضياً إلى أن تقاعد قبل سنوات، وللحقيقة أقول: هو رجل قانون اتسم بالنزاهة والاستقامة مما أكسبه سمعة طيبة لازمته طيلة خدمته القضائية. إلا أن ميزانه «السياسي» في الحكم على واقع الأزمة التي تعيشها بلادنا كان بكفة واحدة.

وهذا لا يمت إلى «العدالة» بأية صلة، وكثيراً ما احتد النقاش بيننا حول وجوب النظر إلى كل الأمور بعينين اثنتين، لا بعين واحدة وحاولت جاهداً أن اشرح له وهم الثنائية المضللة «موال ـ معارض» وأن الثنائية الحقيقية هي «وطني ولا وطني» وأن اليسار هو النقيض لليمين أينما وجد وكيفما كان الشكل والمظهر، وأن الإمبريالية الأمريكية هي رأس حربة اليمين المتمثل بالإمبريالية العالمية بكل أتباعها من صهاينة وفاشيين ورجعيين، وهي التي تقود معسكر الأعداء جميعهم في الصراع ضد الشعوب وحقها في الحياة الحرة العزيزة، وأن ما يجري على أرضنا اليوم هو جانب هام في هذا الصراع. وفيه نحن محكومون بالأمل والانتصار وهذا ما عبرت عنه في قصيدة قبل أربعين عاماً بعنوان «يا أمّيا»:

هيهات يقوى السيف والظلم العنيف.
والزيف والبهتان والمداهنة.
أن يسكت الأفواه:
إذ بشرت بالصبح يأتي من جديد
بعالم ليس بعيد...
هذي قوانين الحياة

الرفيق جمال الدين عبدو:

المطلوب محاسبة حقيقية للمسؤولين عن خلق أسباب الأزمة الوطنية السورية

ألقى الرفيق الدكتور جمال الدين عبدو عضو مجلس الشعب مداخلة في جلسة مجلس الشعب بتاريخ 2013/10/1 وبحضور الحكومة. فيما يلي نص المداخلة:



السيد الرئيس..

بيّنت الأزمة حجم الخلل الكبير في بنياننا الداخلي، ومدى ضرورة الذهاب إلى المعالجة الجذرية للارتقاء بسورية حسب عقد اجتماعي جديد اجتماعياً وديمقراطياً، كي لا تذهب دماء الشهداء هدراً وتتم محاسبة شفافة وحقيقية للمسؤولين عن خلق الأسباب الحقيقية للأزمة الوطنية السورية ومنهم على سبيل المثال داعي السياسات الليبرالية الاقتصادية الهدامة التي سادت الفترة الماضية، ومازالت إلى الآن.

كنا ننتظرين من السيد رئيس مجلس الوزراء أن يضعنا بصورة الوضع السياسي المتعلق بالأزمة السورية خاصة وأن هناك مستجدات هامة على الصعيد الدولي باتجاه الحل السياسي الذي طرحناه باكراً في حزب الإرادة الشعبية، فمؤتمر جنيف على الأبواب وضرورة التحضير الجدي له لإنجاحه. كما أعبّر عن تأييدي للمبادرة الروسية بصدد الأسلحة الكيميائية السورية وأيضاً المبادرة السورية بالانضمام إلى معاهدة حظر الأسلحة الكيميائية وضرورة تشديد النضال لنزع الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية للكيان الصهيوني، وهكذا نزعنا فتيل العدوان الأمريكي الغاشم على بلادنا.

الفساد آفة الآفات

السيد الرئيس..

الفساد آفة الآفات وإذا لم يعالج معالجة حقيقية فسورية لن تخرج من أزمتها. وهنا عدة أسئلة عن موضوع الفساد:

1- حول العقود مع الدول الصديقة، هناك تلكؤ وإبطاء واضح إذا لم نقل إعاقات، فمن يستفيد من هذه العراقيل على هذه العقود الضرورية في هذه الظروف الاستثنائية إلا بعض المتنفذين والفاسدين الكبار. سؤال يطرح نفسه ويحتاج إلى حلول سريعة.



بيّنت الأزمة حجم الخلل الكبير في بنياننا الداخلي، ومدى ضرورة الذهاب إلى المعالجة الجذرية للارتقاء بسورية اجتماعياً وديمقراطياً

2- سؤال آخر يطرح نفسه على الحكومة، كيف تستطيع العصابات المسيطرة على آبار النفط السورية نقل النفط بالصهاريج للتصدير لمسافات طويلة عبر الصحراء ولا يتم التعامل معها من قبل قواتنا المسلحة.

3- كل يوم نسمع من الإعلام عن اكتشاف عمليات غير مشروعة في مكاتب للصرافة. هذه أنباء سارة وأن تأتي متأخراً خير من ألا تأتي! ، ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا: هل كنا بحاجة إلى أكثر من سنتين ونصف للعمل على كشف هذه المكاتب بعد أن عملت ما استطاعت القيام به من الإضرار بالاقتصاد الوطني والليرة السورية؟

وأخيراً:

هل قرارات الصرف من الخدمة التي تأتي نتيجة تقارير كيدية وظالمة وحسب مادة ظالمة، وهي المادة /137/ من قانون العاملين الأساسي، هل هذه ما تقوم به الحكومة لمحاربة الفساد والفاسدين؟ إذا كان كذلك فالفساد باق وسيزداد!!، يجب الكف عن هذه القرارات إلا ما تقره قرارات قضائية!!

إغضاب قوى الفساد أسهل من إرضائها

■ وائل منذر

على لسان أحد شعراء الشعر الشعبي في السويداء «يا وطناً أمنك ساب... النتائج لها أسباب... بعد القتل استشرى الخطف وفينا تحكم شرع الغاب».

إنها السويداء بعطالها وكساء وحيها الفقراء تعيش على صفيح ساخن في أتون الأزمة وتداعياتها في مواجهة تجار الأزمات ذوي المليارات المنهوبة من لحم ولقمة الشعب والتراخي الأمني المعتمد في معالجة قضايا المخطوفين، وغياب الرقابة الصحية عن المواد الغذائية المنتهية الصلاحية والتي بيعت جهاراً نهاراً في خيم تجار الاحتكار والنهب، و على مرأى الأجهزة الأمنية التي تلحظ الإرهاب المسلّح وتتعمد غض الطرف عن إرهابي وقناصي لقمة ودم السوريين الفقراء في السويداء.

أهالي قرية «عراجه» بلدة العريس حلوا ضيوفاً في قرية «الكسيب» بلدة العروس، وبعد تناول طعام الغداء واجب الضيافة المؤلف من اللحم والبرغل والملحية أصيب كل من حضر العرس وتناول الطعام بحالة تسمم وانقلب العرس مجزرة جماعية فقد وصل مشفى السويداء 152 حالة تسمم أعراضها السريرية إقياء وإسهالات شديدة بين الأطفال والنساء والشيوخ والشباب الذين استقبلتهم جميع أقسام مشفى السويداء.

مجزرة جرثومة «السلومينا»!

توجه فريق طبي إلى قرية «الكسيب» لفحص الحالات الكثيرة التي تعذر إسعافها للمشفى مما أدى إلى وفاة شخصين الأول مسن مصاب بنقص تروية بالقلب والآخر شاب مقعد. ونتيجة التحاليل تبيّن وجود جرثومة «السلمونيا» في لحم إحدى الذبائح غير المراقبة صحياً.

وقبل أن يتهمنا البعض بالتهويل الإعلامي والتضخيم لهذه الحادثة من أصحاب تفسير الأمور على أنها «المؤامرة حتى نقي العظم»، والمصرّين على عدم إغضاب قوى الفساد الكبير والليبرالية الذين فتحوا الأبواب على مصراعيها لدخول تلك المؤامرة، الحادثة الكارثية التي لا تحتاج لاستقالة وزير أو حتى مؤتمر صحفي لشرح حيثيات الموضوع كما يحدث في بعض الدول «الفاضية الأشغال والبال»، لكن أليس من حقنا أن نسأل من فتح حدودنا أمام جميع المهربات الطائفية ومنتجات الدول التي شاركت في حصار وذبح الشعب والجيش السوري العظيم، وسمح بدخول مواد غذائية فاسدة ومواش مريضة غير مراقبة صحيا؟، أليس من حق حناجر السوريين الفقراء أن تصرخ كفى عبثاً بأمن الوطن وحياتنا وأرزاقنا وأولادنا..

سنبقى نكتب ونحارب بأقلامنا ولن نخسر إلا صمتاً وعجزاً سبكتهما قوى الفساد والتطرف والعنف والقمع. فإغضاب ومحاسبة الفاسدين الكبار أسهل من إرضائهم بتقديم فروض الطاعة العمياء..

الخصخصة
تطال خدمة الإنترنت!

مع تحوّل المؤسسة العامة السورية للاتصالات إلى شركة تعمل وفقاً لقانون الشركات وللقانون رقم 18 لعام 2010 تحت مسمى «الشركة السورية للاتصالات المساهمة المغفلة»، طرحت قبل وبعد هذا التحوّل مخاوف مشروعة من أن تكون تلك الخطوة مقدمة لإعلان خصخصة هذه المؤسسة التي أصبحت المورد الرئيس للخزينة العامة، ومحاولة علنية لتخريب القطاع العام وسرقته لمصلحة جيوب الفاسدين.



■ علاء خير بيك

وبعد مرور بضعة أشهر على تحوّل المؤسسة العامة للاتصالات إلى «الشركة السورية للاتصالات» تأكدت تلك المخاوف بالملموس في الكثير من ممارساتها وقرارتها التعسفية المتعلقة بالخدمات المقدمة للمواطنين، بدءاً من رفع أجور المكالمات المحلية والدولية بشكل مجحف وصولاً إلى التواطؤ العلني مع أصحاب المزودات الخاصة بمنحهم الامتياز باحتكار خدمة الإنترنت في السوق السورية.

60% من خدمة الإنترنت محتكرة

ولتكرس واقع خصخصة هذه الخدمات يوماً بعد يوم، التي من المفترض أن تكون مدعومة وممتازة للمواطنين سواءً من حيث السعر أو النوعية، قامت «الشركة السورية للاتصالات المساهمة المغفلة» بتحويل 60% من خدمة الإنترنت إلى أصحاب المزودات الخاصة «المتعهدين- تجار السوق السوداء»، ومنحهم حق الامتياز باحتكار هذه الخدمة، وبالتالي التخلي الصريح من جانبها عن حصريتها في تقديم هذه الخدمات للمواطنين دون تعريضهم لابتزاز أصحاب المزودات الخاصة.

تواطؤ علني..

ويقوم هؤلاء التجار «أصحاب المزودات الخاصة» ومن يتعامل معهم «بتواطؤ» من موظفي «الشركة السورية للاتصالات» ببيع بوابة الإنترنت «ADSL» بمبلغ يتجاوز عشرة آلاف ليرة سورية وذلك حسب سعر السوق، علماً ان السعر الحقيقي للبوابة الواحدة هو ألف ليرة سورية فقط مما يؤدي إلى إرهاق المواطنين بهذه الأسعار المرتفعة هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الامتياز الممنوح لأصحاب المزودات الخاصة يؤدي إلى الإضرار بالمال العام لا بل إلى سرقة هذا المال بالتواطؤ مع شركائهم في «الشركة السورية للاتصالات» لأن ذلك يفوت جزءاً كبيراً من الربح على الشركة لمصلحة جيوب الفاسدين، حيث يشكّل قطاع الاتصالات أحد القطاعات الاقتصادية السيادية نظراً لريعيته العالية وتكاليفه المنخفضة وأهميته الأمنية والعسكرية، ويمكن لهذا القطاع أن يكون احتياطاً مهماً لاقتصادات البلدان في مراحل أزماتها الاقتصادية.

أليس هذا وجهاً فاضحاً لعملية نهب وتخريب وتفكيك للقطاع العام وصولاً إلى خصخصته تحت مبرر «أنه قطاع خاسر»؟!

العنف.. بين الرقة ودير الزور!

ففي الأسبوع الفائت وتحديداً يوم الأحد بعد أن استبشر الطلاب خيراً، وعادوا إلى مدارسهم جرى قصف الثانوية التجارية في الرقة بالطيران حسب رواية شهود عيان، وذهب ضحيته اثنان وعشرون طالباً ومعهم مستخدم المدرسة مع ما لا يقل عن مائة جريح، علماً أنه لا يوجد في المدرسة أو حولها أية مظاهر مسلحة، ومناطق المسلحين العلنية تقبع آمنة دون أن يمسها ضر، وتوافد من تبقى في الرقة من الأهالي إلى المشافي للتبرع بالدم والاطمئنان على مصابيهم، وقد أثارت هذه المجزرة استياءً كبيراً لدى المواطنين العاديين الذين يطالبون بأن يأتي الجيش السوري ليخلصهم من المسلحين بل وحتى لدى المؤيدين.!



■ مراسل قاسيون

وفي دير الزور، وفي الأسبوع ذاته، وبعد يوم واحد مما حدث في الرقة سقطت قذائف على حي القصور الآمن وتحديداً قرب مساكن حوض الفرات وذهب ضحيتها طفل وامرأة وعشرات الجرحى، وهي ليست المرة الأولى التي يستهدف فيها مع الحي الآمن الآخر «الجورة» حيث يتجمع فيهما نصف سكان المدينة من الأحياء المدمرة والمتوترة، والهدف منها إرهاب المواطنين وإجبارهم على مغادرتها بحجة تحريرها.

لا شك أن ما حدث في دير الزور والرقة من تصعيد للقصف والعنف من هنا وهناك والذي يذهب ضحيته مواطنين أبرياء غالباً، يأتي في إطار التحضيرات القائمة لمؤتمر «جنيف-2» للخروج من الأزمة، والذي تفاءلت به غالبية السوريين. ومن فعل أو أمر بذلك يريد عرقلة الأمور وإثارة الرعب وبث اليأس لدى المواطنين وخلط الأوراق ومنع العملية السياسية.

إننا إذ ندين هذا العنف، ونطالب بمواجهة ومحاسبة من وراءها، نؤكد أن الجيش العربي السوري هو ضمانة وحدة الوطن والشعب وأن الحوار والحل السياسي هو المخرج الوحيد ويجب الإصرار على ذلك مهما كانت التضحيات..

لا يموت حق

المحامي سالم كلاس



وجه المخالفة الدستورية

بالرجوع إلى الفصل الثاني في الباب الثالث من الدستور الباحث في السلطة التنفيذية والمحدد لصلاحيتها نجد أن المادة /118/ تبيّن أن مجلس الوزراء والمكون من مجموع الوزراء هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة، والوزير بحسب المادة /122/ هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته ويتولى تنفيذ السياسة العامة للدولة فيما يختص بوزارته. ومن هنا نتحقق بأن وزير العدل هو من مكونات السلطة التنفيذية للدولة.

وبقراءة المادة /65/ من قانون السلطة القضائية نجد أن أربعة من أصل سبعة من الذين يتألف منهم مجلس القضاء الأعلى ليسوا قضاة حكم، بل يتبعون وظيفياً وزير العدل الذي يرأس دستورياً مؤسسة النيابة العامة سنداً لنص المادة /137/ من الدستور، والتي تنص على أن «النيابة العامة مؤسسة قضائية واحدة يرأسها وزير العدل وينظم القانون وظيفتها واختصاصها»، وهذا يعني أن قرارات مجلس القضاء الأعلى محكومة بموقف السلطة التنفيذية التي تتعامل مع القرارات القضائية بفوقية فتأمر بعدم تنفيذ الأحكام القضائية المكتسبة قوة القضية المقضية، فضلاً عن تدخلات أخرى والأمثلة على ذلك كثيرة.

وهذا يتعارض مع نص المادة /132/ من الدستور التي كرست استقلال السلطة القضائية «السلطة القضائية مستقلة ويضمن رئيس الجمهورية هذا الاستقلال يعاونه في ذلك مجلس القضاء الأعلى» لقد حصّنت هذه المادة استقلالية السلطة القضائية حين جعلت رئيس الجمهورية بما له من سلطات تشريعية وتنفيذية قررها له الدستور الضامن لهذا الاستقلال.

وبما أن الدستور هو القانون الأعلى للدولة قرر استقلال السلطة القضائية فإن كل قانون يعطي أياً من السلطتين الأخريين حق التجاوز على صلاحيات واختصاصات السلطة القضائية يشكل مخالفة دستورية تجعل من الآمر لهذا التجاوز مسؤولاً قانونياً عن هذه المخالفة، ويبقى على رئيس الجمهورية والوزراء الذين هم الضامن لاستقلال القضاء العمل على إزالة هذه المخالفة الدستورية بإزالة هذه المخالفة يكون أي قرار يتعلق بشأن من شؤون السلطة القضائية يصدر عنها ووحدها فقط.

فيتكرس بذلك استقلال السلطة القضائية وتفعل المادة /134/ من الدستور والتي تنص على أن القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، وشرف القضاة وضميرهم وتجردهم ضمان لحقوق الناس وحرياتهم والتي هي أيضاً مضمونة في الدستور، ولكن ليس المهم أن يقرر النص ذلك، بل الأهم أن يقرر الواقع هذه الحريات.

آن أن تعترفوا: عقود B.O.T خسارة بخسارة..

■ إعداد محرر الشؤون الاقتصادية

أعلن رئيس مجلس الوزراء في ترؤسه للمجلس الأعلى للسياحة بتاريخ 25 -9-2013، وبتصريح "ناري" بأنه لن يتساهل مع الفساد في قطاع الأعمال والسياحة.. ما فتح الأعين على ما الذي تخفيه هذه الجملة، وتحديداً بأن الحكومات السورية قد عودتنا بأن تحديد الفساد لا يتم بالأمر السهل إلا بعد تجاوز الانتهاكات الحد الذي "يخجل" أشد "الصامتين" حكومياً عن التكتم عنه.. اليوم ستضطر الحكومات أن تعلن بأن عقودها السياحية التي تغنت بها في سنوات "الليبرالية" لم تثمر إلا الضرر والشديد منه... وسينكرون على الحكومات السابقة سعيها وراء "العمامات السياحية" عندما كانت تتوالى التصريحات من ردهات الفنادق الكبرى، وفي سفارات الشركات المستثمرة بأن "السياحة قاطرة النمو في سورية.." وذلك بعد أن "خذلهم" كبار المستثمرين السياحيين..

دهشة حكومية: مستثمرين.. خذلتونا!!

ترفع اليوم الدعاوى القضائية على الحكومة السورية ووزارة السياحة من مستثمرين وشركات استثمار سياحية عملت سابقاً في سورية، وبعضها يعود إلى التسعينيات، وتطالب بمبالغ وتعويضات كبرى ولأسباب متعددة، ولكن تصل هذه المبالغ إلى أرقام تتجاوز 1،5 مليار ل.س لإحدى الشركات السورية، وتبلغ 10 مليون دولار لأخرى، بعد أن قدمت لها أراضي مساحتها 300 دونم في ريف دمشق..



الدهشة الحكومية من المستثمرين، تم التعامل معها بعملية وبسرعة!! حيث كالت الحكومة اللوم على جهات وموظفين في الوزارات من الذين تساهلوا في التعامل مع العقود، وتعاونوا مع الشركات بقصد أو غير قصد لتستطيع الشركات تحقيق استفادة من ثغرات في العقود الموقعة موجودة "بقصد أو غير قصد" كما تشير المعلومات الحكومية.. ونحن لا ننكر دور "كبار الموظفين الحكوميين" في التسهيلات المقدمة للمستثمرين الكبار في زمن الانفتاح والتي تصل إلى حد إيجاد ثغرات في العقود، أو التعامل بتساهل شديد وإهمال في ضبط الخلافات ومراقبة سير العمل، تحديداً أن نيل الاستثمار لأراض ومساحات في سورية لم يتم إلا عبر "الأتاوات" والحصص الكبرى لهؤلاء.. حيث تشير المعلومات ان تساهلات سمحت لإحدى الشركات بتضييع ما قيمته 25% من حقوق ملكية وزارة السياحة في رأس المال لمنشآت سياحية وبمبالغ تقدر بـ 2،2 مليار ل.س، ومناقشة أمر المسؤولين المباشرين عن ثغرات العقود هو ضرورة، ولكن ما يجب أن يناقش إلى جانب دور هؤلاء وعلى مستوى أكبر من الأهمية هو منطق الاستثمار السياحي الضخم بحد ذاته، وتحديداً العقود المجحفة التي تسمح للمستثمرين "بالطمع" في ظل جهاز دولة متراخٍ..

العقود دلالة "الدولة الرخوة"

لم تدفع هذه التجربة إلى طرح مسألة عقود الاستثمار السياحي للنقاش كجوهر للمشكلة، بعد أن التهمت أراضي بأكملها في سورية قدمت مجاناً لمستثمرين سوريين أو عرب أو غيرهم، بعد أن طبق أغلبها بموجب العقود سيئة الصيت "B.O.T " التي تسمح بحق انتفاع طويل الأمد وصل في السياحة إلى 99 عاماً لأراضي ومناطق سورية من مستثمرين أجانب..

حيث تبقي هذه العقود الملكية للدولة، بينما تعطي المستثمر حق الانتفاع، والدولة تأخذ نسبة من الإيرادات تحدد بموجب العقد، وذلك حتى إعادة الملكية للدولة بعد فترة زمنية قابلة للتمديد وتمدد غالباً «كما في شركات الاتصالات الخلوية»..

مثال "قطري" صارخ

وفي أحد الأمثلة "الصارخة" على عقود الـ BOT فإنه ووفق بنود عقود أحد الاستثمارات السياحية الكبرى، التي حصلت عليها شركة قطرية في شاطئ اللاذقية يضمن حق الانتفاع للشركة لمدة 99 عاماً، قابلة للتمديد، بينما تحصل على مساحات بلغت 268 ألف متر مربع، لتبقى حصة الدولة المعروفة ببدل انتفاع وهي نسبة من إيرادات التشغيل لا تتجاوز 7% خلال السنوات العشرين الأولى من الاستثمار، 8% للعشرين، 9% المدة المتبقية..

اليوم هذه الشركة لم تلتزم بتفاصيل في العقد ما يدفع اليوم إلى بحث موضوع فسخ عقد هذه الشركة القطرية تمتلك مساحات واسعة على شاطئ اللاذقية!! مفارقات كهذه تحتاج نقاشاً في مفهوم "حسابات خط الرجعة" مع القطريين واستثماراتهم، هذه الحسابات التي تسم سلوك أصحاب القرار الاقتصادي–السياسي في سورية..

المزايا بلسان وزير سابق..

تغنى وزير سياحة سابق في إحدى لقاءاته مع صحيفة الأهرام المصرية بالمزايا السورية للمستثمرين "السياحيين" التي تصنف أهم المزايا وأوسعها في المنطقة، وذلك في عام 2003 عندما كانت مقولة "السياحة قاطرة النمو" في قمتها ونقتبس منه:

"تعتبر التسهيلات والمزايا والإعفاءات الممنوحة للاستثمار السياحي في سورية وبموجب قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم181 لعام1985 ملائمة لجذب الاستثمار السياحي.

تتضمن تلك الإعفاءات والتسهيلات إعفاء المشاريع السياحية من جميع الضرائب أثناء الإنشاء والسماح باستيراد ماقيمته50% من كامل الكلفة الإجمالية للمشروع معفاة من الضرائب والرسوم أيضا كما يمتد الإعفاء الكامل من الرسوم والضرائب لمدة7 سنوات بعد التشغيل ثم يتحول الإعفاء إلى 50% طيلة مدة التشغيل إضافة إلى السماح بتملك أرض المشروع للمستثمرين العرب وإعادة إخراج رأس المال بعد خمس سنوات واستيفاء الأرباح بالقطع الأجنبي. تقدم الحكومة أيضا أراضي كثيرة وفي أفضل المواقع السياحية للاستثمار عبر أسلوب الشراكة المشتركة أو الإيجار الطويل لمدة تسع وتسعين سنة أو أسلوب BOT مما يخفف على المستثمر الكلف الناجمة عن شراء الأرض ."

مؤشرات من الإحصاء السوري .. على الانحسار التدريجي لحصة الدولة

■ وجدي وهبي

أدى الانسحاب الممنهج للدولة خلال العقد الأخير من ممارسة دورها الاقتصادي، إلى إضعاف قدرتها على توجيه الاقتصاد وضبط السوق، مما فسح المجال للمستفيدين من "هشاشة" الدولة اقتصادياً بفرض الليبرالية الاقتصادية التي سرعت من العملية. ثلاثة معايير اقتصادية كلية تشير إلى هذا التراجع حصة الدولة في إنتاج الناتج المحلي الإجمالي، حجم الموازنات الحكومية، مساهمة القطاع العام من رأس المال الثابت..

• مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي:

فاعلية الدولة في عملية إدارة الاقتصاد وضبطه ومراقبته، تعتمد بشكل أساسي على دور الدولة في الاقتصاد، الذي يقاس بنسبة مساهمة القطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي. فالتراجع الكبير للقطاع العام في الناتج المحلي الإجمالي من 47،7% عام 2000 إلى 38،5% عام 2009 حسب الإحصاءات الرسمية إلى 35% في 2010 حسب التصريحات الرسمية، يشير إلى تراجع حصة الدولة في مجمل القطاعات، وبالتالي في العرض السلعي، أو التوزيع التجاري، أو تقديم الخدمات، ما يضعف قدرتها على التحكم بقوانين هذه الجوانب الثلاثة على الأقل.

• حجم الحكومة:

حجم الحكومة هو نسبة الموازنة العامة من الناتج المحلي الاجمالي، فلقد تراجع حجم الحكومة من 48% في الثمانين الى 31% «2000–2005»، الى 26% «2005–2010» مما أثر بشكل كبير في قدرة الدولة على التدخل في الاقتصاد بشكل عام وفي ضبط السوق بشكل خاص، لأن الموازنة العامة تعد أداة رئيسية من أدوات التدخل في الاقتصاد، وتساهم في توجيهه وفق التوجهات العامة للدولة.

• مساهمة القطاع الخاص / العام من رأس المال الثابت:

لقد تراجعت مساهمة القطاع العام من تكوين رأس المال الثابت من 64% عام 2000 إلى 40% عام 2010 «بالأسعار الجارية».

10% اقترض وامتنع.. وأنت الرابح

أحد طرق "النصب" النوعية خلال المرحلة الماضية كان اتجاه "رجال أعمال" محليين نحو السياحة مستفيدين من ميزة "هامة" قدمتها الإعفاءات السورية للاستثمار السوري، وهي تسهيلات الإقراض للمشاريع السياحية، حيث أن الكم الكبير من الإقراض المقدم لمشاريع سياحية محلية، والتي تشكل اليوم جزءاً هاماً من القروض المتعثرة التي تتم جدولتها اليوم، يعود إلى ما نصت عليه بعض عقود BOT حيث تتوسط وزارة السياحة لدى المصارف المحلية لمنح المستثمر قرضاً يعادل 50% من قيمة المشروع، وذلك بعد إنجاز 10% من الأعمال الإنشائية، ليدفع لاحقاً بدل استثمار سنوي بعد إنجاز المشروع. لذلك فإن سياسة أغلب أصحاب المشاريع السياحية والمحلية تحديداً اعتمدت على تشييد الـ 10%، الحصول على قرض من المصارف المحلية العامة غالباً والامتناع والتعثر عن السداد في محاولة لكسب المماطلة مع الدولة، وتشغيل هذه الأموال لحينها...

انخفض سعر الصرف لمدة يومين.. فسارع المركزي للعودة إلى الوراء!

■ عشتار محمود

انخفض سعر صرف الدولار في السوق إلى حدود وصلت 166 ل.س/$، في تراجع كان متوقعاً ولكن ليس بهذا التسارع، فالسوق لم تشهد حركة بيع أو شراء جدية خلال الأيام العشرة الأخيرة من شهر 9-2013، تراجع السعر الوهمي المرتفع للدولار يمكن إرجاعه إلى جملة أسباب سنستعرضها لقراءة هل السعر سيثبت على هذا المستوى المنخفض أم سيعاود ارتفاعه..

مسببات

● شهدت الأشهر الماضية سحباً نهائياً لتراخيص سبع شركات صرافة بالإضافة إلى إغلاق لعدد كبير من المكاتب في دمشق والمحافظات، التي ساهمت في عمليات المضاربة على الدولار وتحويل الدولار إلى الخارج..

في مقدمة أسباب تراجع سعر الصرف يكمن انحسار السبب المباشر للارتفاع، وهو أدوات رفع السعر في السوق أي المضاربين الكبار، فتوقف عمليات المضاربة ناجم بشكل رئيسي عن حملات استهداف مكاتب الصرافة التي تعتبر أداة الوساطة والبوابة الرئيسية في انتقال القطع من المركزي إلى السوق.

● تم خلال الفترة الماضية تحويل جزء هام من عمليات شراء الدولار غير التجاري إلى المصارف العاملة «العامة والخاصة»

حيث سمح لها ببيع الدولار غير التجاري لطالبيه وبسعر قريب من نشرة المركزي بهامش ربح ضيق ومضبوط، هذه العملية التي كانت محصورة لفترة طويلة بمكاتب وشركات الصرافة فقط..

● تراجع كبير في تمويل المستوردات من المركزي

والتي كانت تعتبر واحدة من أهم منافذ وصول القطع الأجنبي إلى السوق السوداء، وذلك بعد أن أعلن عن مخالفات لحوالي 300 تاجر مولت مستورداتهم وتبين عدم إدخال البضائع إلى السوق..!

● المتغيرات السياسية واحدة من المسببات غير المباشرة

حيث إن إعادة الحل السياسي إلى الواجهة وتحديداً بعد مرحلة تصعيد واحتمالات العدوان العسكري يساهم كل ذلك في تخفيف حدة تحويل العملة.

● توقف ضخ "المركزي"

يذكر أن المصرف المركزي لم يقم بضخ القطع الأجنبي لمكاتب وشركات الصرافة خلال فترة الانخفاض الماضية، أي أن سياسات الضخ لا تعتبر مؤثراً جدياً على عملية الانخفاض، بل على العكس يعتبر توقف الضخ إحدى مسببات انخفاض سعر صرف الدولار لأن عملية المضاربة في السوق تعتمد على الضخ المستمر للمركزي..

المسببات التالية الأوضح لانخفاض سعر الصرف قد تأخذ طابعاً طويل الأمد من حيث تأثيرها وذلك في حال استمرارها في السمت نفسه، أي في إيقاف أدوات "التدخل السلبي" أي عمليات البيع بسعر أعلى من سعر المركزي لرفع سعر الصرف عمداً والذي كانت تقوم بدور رئيسي فيه مكاتب وشركات الصرافة.

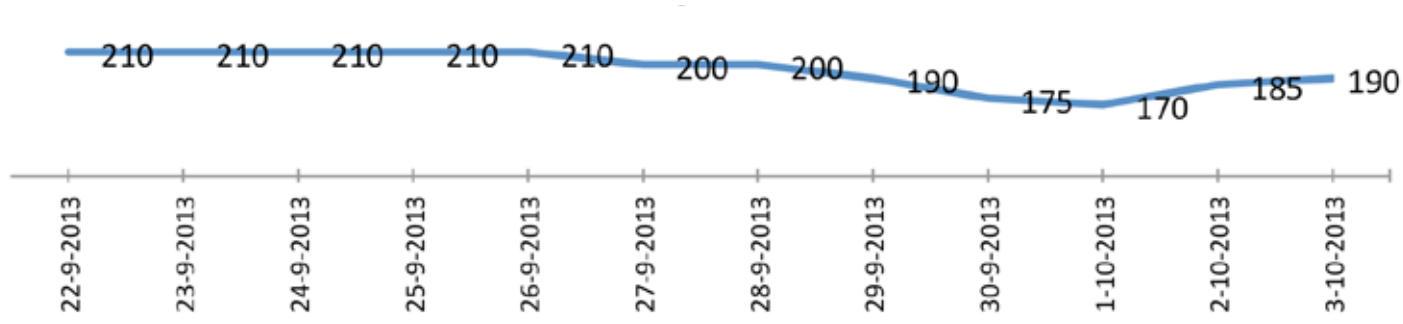
ماذا فعل المركزي..!

ألغى المصرف المركزي الإجراءات السابقة التي تقيد عمليات البيع والشراء التي تقوم بها المكاتب، حيث سمح لها بالبيع والشراء الحر ووفق سعر تحدده على أن يكون أقل من سعر تدخل المركزي 170 ل.س/$..

إن هذه الخطوة التي تلغي إجراءات التقييد السابقة، والتي تستغل انخفاض السعر لتبرير حرية البيع والشراء ستؤدي مع استمرارها إلى إعادة السعر للارتفاع وتحديداً بأن المركزي أعلن عن عملية ضخ للقطع الأجنبي يوم الاثنين 7-10-2013 لمكاتب وشركات الصرافة، حيث تتوقف منذ أسبوعين عمليات بيع القطع الأجنبي للمكاتب والشركات المرخصة بعد المخالفات العديدة التي شهدتها السوق..

إذاً تدل جملة من المؤشرات أن المصرف المركزي لاحظ تحسناً في سعر الصرف فسارع بالعودة إلى السياسات السابقة؟! حيث تراجع عن تقييد المكاتب من جهة، وضخ القطع المطلوب للمضاربة من جهة أخرى..

الحد الأعلى لسعر صرف الدولار في السوق من 22-9-2013 وحتى 3-10-2013



أثرى الأثرياء السوريين.. نسبتهم وحصتهم

كشفت قائمة مجلة «فوربس– الشرق الأوسط» أن سورية في عام 2013 تصنف الخامسة من حيث تركز الثروات في الشرق الأوسط والأولى بعد دول الخليج العربي النفطية.. حيث تأتي بعد كل من السعودية – الإمارات– الكويت – قطر.

عدد أثرياء سورية بلغ 205 وبقيمة ثروة بلغت 22 مليار دولار.

ويعرف الأثرياء وفق الدراسة بمن يملكون 30 مليون دولار وما فوق..

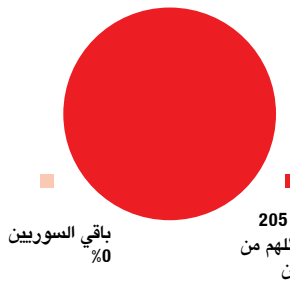
كبار الأثرياء .. نسبتهم!

205 أثرياء هم لا بد جزء من «أصحاب الأعمال» «كما تعرفهم الإحصائيات السورية» والذين يبلغ عددهم 213 ألف من المشتغلين في سورية 2010.

ويطبق على هؤلاء المتوسطات والمعدلات الإحصائية العامة أي "معيل" لأربعة أشخاص.

205 أثرياء ← 1025 سورياً ← نسبتهم 0،005% من سكان سورية

نسبة كبار الأثرياء من السكان

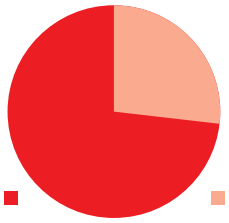


كبار الأثرياء.. ثروتهم!

● باعتماد سعر صرف 170 فإن 22 مليار دولار = 3740 مليار ل.س

● يقدر الناتج المحلي الإجمالي لعام 2012 الذي يقدر بـ 73 مليار دولار.

الحصة من الناتج الإجمالي 2012



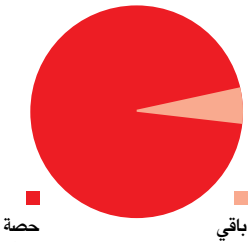
● ثروة 205 تفوق الدخل الوطني المحلي في عام 2010 بمقدار 1000 مليار ل.س تقريباً أي تزيد على الدخل الوطني المحلي قبل الأزمة بنسبة 40%.

في المقلب الآخر

مقابل هؤلاء من كبار أصحاب الأعمال في سورية يوجد العاملون بأجر المشتغلون بأجر.. نسبتهم

● عدد العاملين بأجر في الربع الأول من 2013 وفق تقديرات منظمة الأونروا: 3،1 ملايين مشتغل.

حصة المشتغلين بأجر من الناتج الإجمالي 2012



● حيث يحصلون سنوياً على ما يقارب 744 مليار ل.س كتلة أجور، أي حوالي 5،8% من إجمالي الناتج.

«غفوة عين» للمصرف المركزي.. «تمرق» 300 تاجر مستورد كبير..

■ قاسيون

أعلن المصرف المركزي أن قائمة تزيد عن 300 شركة ومستورد، من كبار السوق جميعه من المخالفين لأنظمة القطع الأجنبي، حيث تشير المعلومات إلى حصولهم على تمويل بالقطع الأجنبي لمستوردات أعلن المصرف المركزي أنها لم تدخل البلاد،ومن خلال تدقيق البيانات الجمركية التي يلزم القانون التاجر والمصرف بتقديمها والتدقيق بها تبين أنها مزورة..

تم خلال عام 2013 تمويل مستوردات تجار وشركات كبرى بقيمة تتجاوز 96،604 مليون يورو موزعة على 34 مستورداً فقط ومن ضمنها شركات مختلفة لمجموعات تجارية وصناعية كبرى تعود ملكيتها لأشخاص محددين.

نشرت قاسيون في عددها السابق رقم 618، أنه "وفق القرار رقم «1515» الصادر بتاريخ 2011/10/16 والذي يصدر تعليمات تمويل المستوردات من المصارف العاملة يتضح بأن كل عمليات التمويل يفترض أن تتم وفق بيانات وكشوفات جمركية يجب أن تصل بكمية وقيمة المواد المخلصة لمصلحة التاجر الممول، وعلى قسم الاستيراد في مصرف سورية المركزي أن يقوم بتدقيق المبالغ المحولة ويطالب المصرف المعني بالقيمة المطلوبة."

بالتالي فإن كشف المصرف المركزي لـ 300 حالة مخالفة إنما يدين المصرف الذي يتحمل مسؤولية في عملية التدقيق في البيانات المتكررة من 300 جهة تجارية مختلفة لعدد غير محدد من المرات..!!

يذكر أن آلية تمويل المستوردات التي تسمح لشركات ومكاتب الصرافة بتمويل التجار بالقطع بشكل أسهل وأسرع من المصارف وأقل قابلية للضبط ساعدت كثيراً على "سرقة" دولارات التمويل.. وسط "غفوة عين" من المصرف المركزي..

فمتى يتم تحميل المسؤوليات بشكل دقيق؟!

«اللي اشتروا بضاعة»..!

إن حصول التجار على القطع الأجنبي وعدم استيراد البضاعة هو سرقة مباشرة، ولكن السرقة غير المباشرة التي يمارسها التجار تأخذ شكلها من خلال فروق الأسعار الكبيرة بين كلفهم وأسعار السوق.. وهنا مثال بسيط:

● شركة تجارية من محافظة اللاذقية تستورد الأرز بمتوسط تكلفة 61 ل.س/كغ وفق بيانات جمركية، بينما سعر كغ الأرز بالجملة في الأسواق السورية لم ينخفض عن 150 ل.س

● ليكون حجم الربح في الكغ: 90ل.س تقريباً أي 150% عن سعر التكلفة.

● ملاحظة: حصلت هذه الشركة على تمويل لمستورداتها بمقدار 2،5 مليون يورو..

الحمضيات لا تجد طريقاً للأسواق... ومطالب التصدير مصيرها مجهول



ازدادت المخاوف هذا العام من استمرار الهدر في محصول الحمضيات وعدم الاستفادة منه عبر التصدير أو الاستهلاك المحلي، وذلك مع التوقعات بوصول المحصول بالعموم إلى 1 مليون و200 ألف طن تقريباً، فضلاً عن زيادة هذه الكمية عن الحاجة المحلية التي لا تتجاوز 700-800 ألف ضمناً حاجة المعامل.

■ أروى المصفي/ قاسيون

ولا يتجاوز معدل استهلاك الفرد السوري من الحمضيات 25–30 كغ، فيما يستهلك الفرد في دول أخرى غير منتجة مثل ألمانيا 75 كغ سنوياً.

محصول العام الماضي لم يستجر بكفاءة

وحول دور مؤسسة الخزن والتسويق في استجرار وتسويق محصول الحمضيات، قال مدير عام المؤسسة العامة للخزن والتسويق حسن مخلوف: إنه "تم عقد عدة اجتماعات لبحث تسويق محصول الحمضيات لهذا العام، وآخرها كان في محافظة اللاذقية حيث تم التوصل إلى وضع أسعار للمحصول، والاتفاق على تسويق الحمضيات لمحافظات حمص ودمشق وريفها والسويداء من المنطقة الساحلية، على أن تقوم المؤسسة بتسويق كميات بين 100–150 ألف طن من المحصول، علماً أن الأوضاع ستكون المحدد الأول للكميات التي ستتمكن المؤسسة من تسويقها".

وفيما يخص محصول العام الماضي بيّن مخلوف إنه "في العام الماضي لم تتمكن المؤسسة من استجرار أكثر من 25–30 ألف طن، كما أنه لم يتم تصدير الكميات الفائضة على حد علمنا".

وأضاف مخلوف إن "المؤسسة تعمل للوصول مباشرة للمزارع واستبعاد حلقات الوساطة، كما نسعى عبر اتحاد المصدرين لتنشيط عملية التصدير لعدة دول بما يعود بالنفع وتأمين قطع أجنبي للخزينة"، منوهاً إلى أن "عملية التصدير لن تتوقف على الاتفاقية الموقعة مع جمهورية إيران الإسلامية، بل هناك مساع لفتح أسواق العراق، وأخرى في روسيا".

وعن الارتفاع الكبير في الأسعار مقارنة بفائض الإنتاج، قال مدير عام الخزن إن "ارتفاع تكاليف الإنتاج لثلاث مرات عن السابق وأجور النقل وصعوبة تأمين المستلزمات الزراعية، ساهمت في رفع الأسعار، وليس عملية التصدير".

وقررت المؤسسة العامة للخزن والتسويق خفض سعر التخزين في برادات المؤسسة بنسبة 50% وذلك لتخفيف الأعباء عن المنتجين وتأمين شروط أوسع لتسويق المنتج لفترة أطول، وعدم ضخ كميات كبيرة في السوق خلال فترة زمنية قصيرة.

مطالب بالتصدير وتنشيط التسويق

من جهته طالب "اتحادا فلاحي اللاذقية و طرطوس" ورؤساء مكاتب الروابط الفلاحية ورؤساء مكاتب التسويق، بفتح باب تصدير الحمضيات، وخاصة أن المنتج السوري خال من الأثر المتبقي تماماً ومن أي نوع من السموم والمبيدات ما يجعله منافساً في الأسواق الخارجية بجودته.

من جانبه بيّن رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية حكمت خليل أنه "تم الاتفاق على تسويق من 150 إلى 200 ألف طن من الحمضيات عن طريق المؤسسة العامة للخزن والتسويق التي تمتلك أسطولاً من السيارات الحديثة والمبردة وخبرات بهذا المجال تقدم كل التسهيلات والعبوات البلاستيكية وأجور النقل والتبريد مجاناً من أرض الإنتاج".

وأضاف خليل إن "مستلزمات الإنتاج ارتفعت بشكل ملحوظ من الأسمدة وأسعار العبوات التي ارتفعت أيضاً، ما يرهق المزارع إضافة إلى ارتفاع أسعار الأدوية واليد العاملة وأجور النقل والمحروقات..".

موسم 2013.. كلف إنتاج وأسعار تأشيرية

توقعت مديرية الزراعة باللاذقية أن يبلغ إنتاج الحمضيات هذا العام 900 ألف طن، وعلى مستوى القطر 1،150 مليون طن، 940 ألف طن منتجة من محافظة اللاذقية والباقي من محافظة طرطوس، فيما يقدر الفائض بحوالي 60 % من الإنتاج، أما تكلفة إنتاج الكغ الواحد فتبلغ أكثر من 22 ل.س، حيث ارتفعت كلف المستلزمات ثلاث مرات بحسب رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية، وحول كلف التخزين والنقل أشار إلى أن سعر العبوة العام الماضي ارتفع من /13/ ليرة إلى /33/ ليرة، وارتفعت أجرة النقل من الحقل إلى أسواق طرطوس من 600 ليرة إلى 1200 ليرة، ومن الحقل إلى دمشق من /3/ آلاف ليرة إلى /8/ آلاف ليرة.

أنواع وأسعار تأشيرية

بناء على إمكانية تسويق جزء كبير من الإنتاج في العام الحالي من الخزن والتسويق، فإن أسعاراً تأشيرية حددت للمحاصيل، وللأنواع المتبانية من الحمضيات، وهي أسعار تسويقية من «بيارات الحمضيات» يدخل ضمنها هامش ربح يبلغ بالحد الأدنى 20% من السعر ويوزع بين المؤسسة والفلاحين. وذلك على اعتبار التكلفة الوسطية للكغ 22 ل.س/كغ بحسب مديريات الزراعة في المحافظات المنتجة.

وتشير أسعار السوق الأولية الآن إلى تقارب مع السعر التأشيري حيث بلغ سعر كيلو البوملي والبرتقال أبو صرة بداية العام الحالي «2013» 35–45 ليرة، وسعر كيلو الكرمنتينا 40 ليرة.

أنواع وأسعار تأشيرية	
الحامض	30 – 35 ل.س/كغ
البرتقال اليافاوي	32–37 ل.س/ كغ
أبو صرة	35–40 ل.س/ كغ
البرتقال البلدي	25–30 ل.س/كغ
اليوسفي والساتزوما	25–30 ل.س/كغ
الكلمنتين	30–35 ل.س/كغ

الحمضيات بالأرقام

بلغ عدد أشجار الحمضيات 14 مليون شجرة عام 2013.

موسم العمل في محصول الحمضيات يبلغ 8 أشهر: من تشرين الأول وحتى أيار.

يقدر عدد العاملين في قطاع الحمضيات بـ 60–70 ألف أسرة أي أنه يعتبر مصدر دخل لحوالي: 300 ألف مواطن سوري، حيث يقومون بعملية القطاف والتوضيب والنقل والتسويق.

وحسب تقديرات مكتب الحمضيات بطرطوس لإنتاج الموسم الحالي:

النوع	الحامض	البرتقال	اليوسفي	الكريب فروت بوميلو
حجم الإنتاج المتوقع	149 ألف طن	709 ألف طن	230 ألف طن	45 ألف طن

حمضيات سورية خلال عقود أربعة..

ارتفعت المساحة المزروعة بالحمضيات في سورية من 2423 هكتارا عام 1970 إلى 38000 هكتار عام 2010 وزاد عدد الأشجار من أقل من مليون شجرة عام 1970 إلى حوالي 13 مليون شجرة عام 2010 كما ارتفع المردود في وحدة المساحة المثمرة من 8 أطنان للهكتار الواحد عام 1970 إلى 32،5 طناً عام 2010، ، أما الزيادة في الإنتاج لهذا العام فتعود إلى زيادة عدد الأشجار التي دخلت في مرحلة طور الإثمار إضافة إلى المناخ والجو الملائمين. يشار إلى أن المساحة المشجرة في سورية حتى نهاية الموسم الحالي بلغت 42453 هكتاراً ويبلغ عدد الأشجار الكلي 14 مليون شجرة منها 12574 مليون شجرة مثمرة.

عامل إنتاج	نسبة الزيادة
المساحة المزروعة بالحمضيات	%1468
عدد الأشجار	%1200
الإنتاجية بالهكتار	%300

وتحتل سورية المرتبة الثالثة عربياً بإنتاج الحمضيات بعد مصر والمغرب، والمرتبة السابعة بين دول المتوسط، بينما يشكل إنتاجنا 1% من الإنتاج العالمي المقدر بمئة مليون طن سنوياً من الحمضيات التي تشكل 27% من إنتاج الفاكهة العالمي

«الكي» يصل إلى لحومنا الحمراء..

فهل هو آخر الدواء فعلاً؟!

أخرجت وزارة الاقتصاد من جعبتها مبادرة أطلقتها «بمعية» وزارة الزراعة، والتي تسمح باستيراد العجول بهدف التسمين، وتوفير مادة اللحوم في الأسواق المحلية، بالإضافة إلى تشكيل لجنة تختص بشراء عدد كبير من الأبقار المنتجة للحليب، وذلك بناءً على رغبة عدد كبير من مربي الأبقار في المحافظات، على اعتبارها إبداعا حكومياً خالصاً، وستحقق فائدة كبرى للاقتصاد الوطني، ولسنا هنا بوارد الحديث عن المنفعة المفترضة التي سيجنيها الاقتصاد الوطني، إلا أن في جعبتنا أسئلة نسعى لإيجاد إجابات عليها، فهل نحن بحاجة لاستيراد هذه اللحوم فعلاً؟! وما هي الأسس التي اعتمدتها تلك المبادرة لاتخاذ هذا القرار؟! وهل سيضمن مُصدرو القرار الحالي عدم تهريبها لاحقاً إلى دول الجوار؟!



■ حسان منجه

في مطلع شهر آب من عام 2013 أكد بسام درويش رئيس الجمعية الحرفية للحامين والقصابة أن هناك عدة أسباب رئيسية لغلاء أسعار اللحوم 90% منها تهريب المواشي بأسعار عالية إلى الدول المجاورة، وثانياً صعوبة نقل مادة اللحوم من الريف إلى المدينة"، مؤكداً في حينها ما وصلت إليه العديد من التقارير الإعلامية، والتي أشارت إلى أن التهريب هو من يتحمل مسؤولية ارتفاع أسعار اللحوم قبل أشهر طويلة، حيث وصل سعر كيلو لحم البقر إلى 1400 ل.س في حينها، و1600 ل.س لكيلو لحم العجل، فكيف باتت البلاد بين ليلة وضحاها بأمس الحاجة لاستيراد العجول لتلبية الحاجة المحلية من اللحوم الحمراء؟! وهي من كانت منذ شهر تعاني من تهريب المواشي «الجاري على قدم وساق» إلى دول الجوار! وباعتراف الجميع!!...

أسئلة برسم المعنيين؟!!

عندما قررت الحكومة استيراد بضعة آلاف من الفروج المجمد احتاج الأمر إلى دراسات، ومهمل زمنية لسبر السوق، ومعرفة حاجتها من مادة الفروج، ولهذا من حقنا أن نسأل: هل سبرت وزارة الاقتصاد أو الزراعة الأسواق لمعرفة الحاجة الفعلية من العجول والأبقار المستوردة؟! وما هي الإحصاءات والمعلومات التي استندوا إليها لتقدير عدد رؤوس الثروة الحيوانية في البلاد، لتقييم النقص، وتحديد الكميات التي نحتاج لاستيرادها؟! وإذا كانت حال الثروة الحيوانية مزرياً إلى هذه الدرجة، فمن الذي أوصل الثروة الحيوانية إلى ما هي عليه اليوم؟! ولمَ تجاهلت الجهات التنفيذية كل النداءات التي تحدثت عن التهريب المنظم للثروة الحيوانية؟!

المستهلك «مكسر عصا»

سيسمح القرار برفع أسعار اللحوم في الأسواق المحلية بموجات متلاحقة إذا ما دخل هذا القرار حيز التنفيذ، والحجج بين أيديهم، وما من ضوابط تقيدهم، فاللحوم الحمراء ستصبح مستوردة على الدولار، وستسعّر محلياً على هذا الأساس سواء استوردنا أم لم نستورد، فهل لأحد أن يضمن عدم حصول هذا السيناريو؟! أم أن المستهلك سيكون "مكسر عصا" كل القرارات الحكومية؟!

مؤامرة!!

التهريب الذي اعترفت به الجهات الرسمية يتحمل مسؤوليته كبار مربي الأبقار والعجول بالدرجة الأولى، وهم ذاتهم من توجه إليهم نداءات غرفة الزراعة ووزارتي الزراعة والاقتصاد، لتسجيل دورهم على الفور من أجل شراء الأبقار الحلوب وعجول التسمين، ولهذا نسأل: أليس في هذا الإجراء مؤامرة على الاقتصاد الوطني أولاً وعلى المستهلك ثانياً؟! فمن أضر بالثروة الحيوانية وأوصلها إلى حافة الهاوية، هو من سيستفيد من قرار السماح بالاستيراد.. كما أنه من حقنا التساؤل: من الذي سيضمن عدم تصدير الأبقار والعجول المستوردة مجدداً إلى دول الجوار بعد دفع قيمها من الاحتياطي النقدي؟! فمن فشل في مكافحة التهريب بداية حفاظاً على الثروة الحيوانية الأساسية، لا شك أنه سيفشل لاحقاً في مهمة الحفاظ على من سيستورد لاحقاً من رؤوس حيوانية؟! وهل من ضامن لعدم تهريبها لاحقاً؟! وبما يخدم المستهلك او الأسواق معاً، وبما لا يهدر الاحتياطي النقدي!! أم أن القرار سيعود بالنفع أولاً وأخيراً على «مافيات» تهريب الثروة الحيوانية؟! وما الفارق بين تهريب النفط السوري إلى تركيا وتهريب الثروة الحيوانية إلى دول الجوار؟! أليس الاثنان من ناهبي وسارقي المال العام والثروة الوطنية؟! فلماذا يكافأ مهربو الثروة الحيوانية باستيراد رؤوس الأبقار والعجول ليهربوها مرة أخرى إلى الدول المجاورة؟!

«تغطية الأخطاء بالأعذار»!

على قاعدة «تغطية الأخطاء بالأعذار»، سارت كل السياسات الاقتصادية المتعاقبة للحكومات السورية المتلاحقة، وعلى هذا المنوال استمرت التصريحات الحكومية في أيامنا هذه مهما كان قائلها، فكثرت التبريرات التي اختلقها المسؤولون الاقتصاديون لتسويغ ارتفاع الأسعار وتبريره، إلا أننا لم نجد فعلاً واحداً جدياً يسعى لضبطها ولجمها، وأخرها التحميل المتكرر، لعدد من المسؤولين الاقتصاديين، قضية ارتفاع الأسعار لارتفاع تكاليف النقل دون الإشارة إلى أسباب أخرى، فإذا كان النقل هو من يتحمل السبب، فكيف يمكن تفسير ارتفاع أسعار المنتجات الوطنية في مناطق إنتاجها؟! وهي ما لا تحتاج إلى نقل سوى بالحد الأدنى!!.. إن لم نقل أن الكثير من المتابعين لاحظوا مراراً ارتفاع أسعار بعض المنتجات في أماكن إنتاجها بما يزيد عن أسعارها في أغلب المحافظات الأخرى غير المنتجة لها؟!

زائد ناقص

«الحكومة تفكر»!

بعد أن سعت الحكومة إلى إعداد مشروع قرار يقضي بعدم تقديم بعض الخدمات للمواطنين الذين امتنعوا ودون مبرر عن دفع الذمم المالية المترتبة عليهم من فواتير استهلاكهم للطاقة الكهربائية، أتى حديث وزير الكهرباء عماد خميس، والذي أوضح أن الوزارة حصلت على موافقة الحكومة، لاقتران بعض الخدمات المقدمة للمواطنين «جوازات السفر، والوثائق العقارية» ببراءة ذمة صادرة عن الوزارة..

بهذه السرعة صدر القرار، إلا أن الحكومة لم تفكر يوماً في اشتراط براءات ذمة تجاه بعض الخدمات للمتهربين -على اختلاف مستوياتهم- من دفع ضرائبهم على مدى عقود من الزمن، والمقدرة بمئات المليارات من الليرات السورية!.

■■■

نفي.. وتأكيد!!..

نفى رئيس هيئة التخطيط والتعاون الدولي الدكتور همام الجزائري إمكانية الحكومة ضبط أسعار منتجات قطاعي المداجن والمباقر «الفروج، والبيض، والأبقار، والحليب ومشتقاته»، بشكل كفؤ من خلال الأسعار الإدارية، وإنما يتم ذلك من خلال العرض السلعي في المدى الآني والقريب..

وعلى نقيضه تماماً، حسمت الحكومة أمرها في مسألة التسعير الإداري، حيث وجه رئيس الحكومة وائل الحلقي مؤخراً بضرورة الإسراع في إطلاق التسعير الإداري لمواد أخرى جديدة للحد من ارتفاع أسعار الكثير من السلع الأساسية..

■■■

«الاحتياط واجب»

أشار وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك سمير قاضي أمين، إلى أن الحكومة تقوم بشراء الطحين بموجب عقود من بعض الدول الصديقة رغم المخزون الاستراتيجي الكبير من مادة القمح، وذلك بسبب الاعتداءات على المطاحن في بعض المناطق والمحافظات..

■■■

«تفكير استراتيجي»!!.

أوضح وزير الصناعة كمال الدين طعمة أن "الوزارة تعمل للحفاظ على المنشآت الصناعية القائمة وإعداد استراتيجيات ودراسات لإقامة استثمارات صناعية لما بعد الأزمة"، لافتاً إلى أهمية تضافر الجهود والتنسيق مع الوزارات والجهات المعنية الأخرى لإعادة النهوض بالقطاع الصناعي..

■■■

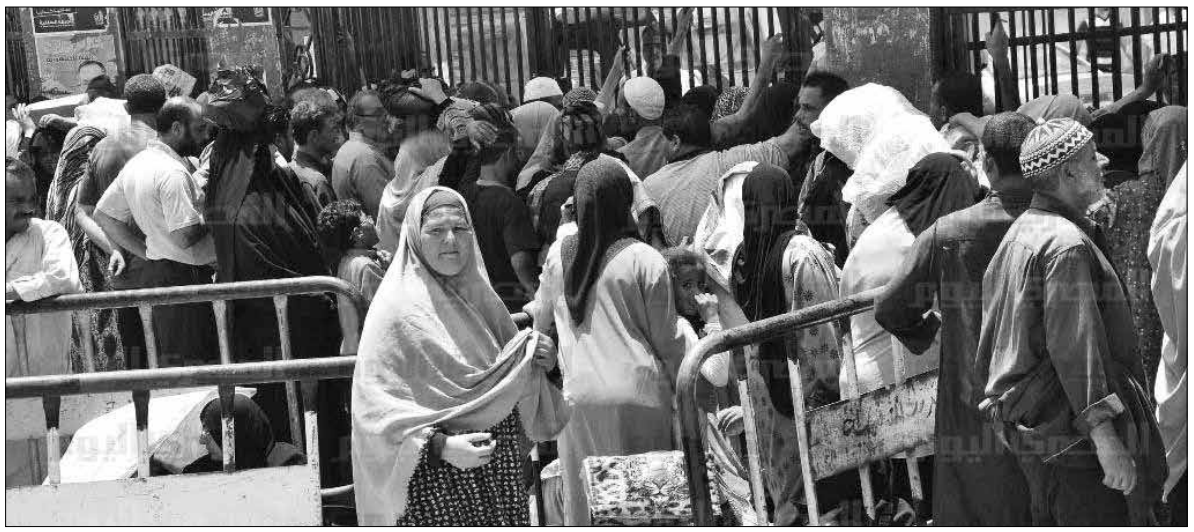
«حاجة ملحة»

أكد مدير الاقتصاد الزراعي والاستثمار في وزارة الزراعة مجد أيوب، وجود حاجة ملحة لتصدير أكبر كمية ممكنة من الحمضيات هذا العام.

وتوقع أيوب أن يبلغ إنتاج الموسم الحالي من الحمضيات أكثر من 1,135 مليون طن من مختلف أنواع الحمضيات وخاصة البرتقال...

التبعية الاقتصادية في مصر ومشاكل التخلف والفقر

يرضخ الشعب المصري والدولة المصرية اليوم بحكم النظام السياسي الاقتصادي، نظام «السادات- مبارك» الليبرالي وصولاً إلى مرسي، تحت الفقر والبطالة وضعف النمو والتنمية، النظام الذي أخذ من الغرب نموذجاً له ورهن مصر وشعبها وشكل تطورها بوصفات صندوق النقد الدولي وبنهج الديون.



■ عماد بيضون

إن النمو الاقتصادي للناتج القومي الإجمالي يعتمد بشكل أساسي على مصدر تحصيل التمويل وعلى أي قطاع اقتصادي سيذهب هذا التمويل، ووفقاً لهذه العملية تحدد الدول علاقاتها الاقتصادية الخارجية، أي حسب مصدر التمويل. وعرفت مصر نموذجين اقتصادين مختلفين، وكل نموذج اعتمد على مصدر تمويل مختلف عن الآخر.

نموذج الدولة التدخلية فترة عبد الناصر

بعد فشل حكومته في تمويل مشروع السد العالي عام 1954 من خلال قرض من صندوق النقد الدولي، توجه عبد الناصر نحو الاعتماد على الذات في التمويل والاعتماد على الدول الصديقة أي التوجه شرقاً «الاتحاد السوفييتي« آنذاك، وأمم قناة السويس وتوجه نحن تنمية الزراعة، وفي عام 1969 وصل إنتاج مصر من القطن إلى 10 ملايين و800 ألف قنطار، وهو أعلى رقم لإنتاج محصول القطن فى تاريخ الزراعة المصرية على الإطلاق. وصلت المساحة المزروعة من الأرز فى مصر إلى ما يزيد على مليون فدان وهى أعلى مساحة زرعت فى تاريخ مصر.

أما الصناعة فقد وصل عدد المعامل التي بنيت في الفترة نفسها بحدود 1200 معمل، وحققت مصر نمواً اقتصادياً جيداً، حيث وصل متوسط النمو السنوي في الفترات ما بين 1956 حتى 1970 حوالي 8% بحسب البنك الدولي.

تم بناء قطاع عام إنتاجي ضخم، وانعكس ذلك اجتماعياً، فكانت تحقيق مستوى اجتماعي جيد من حيث مجانية التعليم والصحة وتخفيض مستويات الفقر والبطالة، أي أن نموذج مصر الاقتصادي في عهد عبد الناصر حقق تغيراً في علاقاته الدولية استجابت لمصالح عمال وفلاحي مصر أي الشريحة الأوسع من الشعب.

حصة الفرد من الناتج لم تتجاوز 3000 دولار للشخص الواحد وهذا يضع مصر بين الدول منخفضة الدخل في العالم

ورغم العيوب التي ترافقت مع هذا النموذج إلا أنه حقق قبولاً اجتماعياً بالمقارنة مع الفترة الليبرالية اللاحقة.

الليبرالية الاقتصادية ونظام كامب ديفيد

بدأ التحول من الاعتماد على الذات إلى الاعتماد على الاستثمار الأجنبي وقروض صندوق النقد الدولي وبدأ التعاون مع الحكومة الأمريكية بداية السبعينيات والذي كانت ذروتها توقيع مصر لمعاهدة« كامب ديفيد« الاستسلامية.

نتائج هذا النموذج تتكشف في آخر أيامه، حيث بلغ الناتج الإجمالي لمصر حوالي 257 مليار دولار في العام 2012 ومعدل النمو لم يتجاوز 2%، ويعتمد النمو في مصر بشكل مباشر على الديون والمقياس على ذلك ارتفاع نسبة المشاريع في حال الحصول على الديون في عام 2010 اقترضت مصر مبلغ 2,15 مليار دولار لتحقق زيادة في عدد المشاريع بمقدار 8 مشاريع بعدها انخفض الاقتراض إلى 630 مليون دولار لتنخفض الزيادة بالمشاريع إلى 4 مشاريع فقط. وتبلغ حصة الخدمات 60% من الناتج المحلي وهذا يدل على اعتماد عال على التدفقات القادمة من الخارج بهدف تنمية هذا القطاع الذي يسمح بتمركز هائل للثروة بأيدي قلة من المستثمرين، وقد خلف هذا النموذج نتائج كارثية، فحصة الفرد من الناتج لم تتجاوز 3000 دولار للشخص الواحد وهذا يضع مصر بين الدول منخفضة الدخل في العالم، وقد بلغ الفقر عام 2011 25%، أما نسبة العاطلين عن العمل فتجاوزت 34%.

إن التوجه الليبرالي لحقبة «السادات- مبارك،« والتي عمل مرسي على تكريسها بدل إيجاد تغيير جذري لها، والتي بنيت على المصادر الخارجية للتمويل وربط مصر بالمساعدات، يقف اليوم على المحك في ظل مساعي الإدارة الجديدة لتغيير وجهة مصر السياسية وعلاقاتها الدولية .

من الذاكرة الثورية
للشعوب

■ آلان كرد

– 1966/9/30 استقلال بوتسوانا.

– 1949/10/1 تأسيس جمهورية الصين الشعبية بقيادة الحزب الشيوعي الصيني بعد انتصار الثورة الصينية، وتعين شو إن لاي على رأس الحكومة وماو تسي تونغ رئيساً للجمهورية. – 1941/10/2 بدء معركة الدفاع عن مشارف موسكو أثناء الحرب العالمية الثانية. 1958/10/2 استقلال غينيا عن المستعمرات الفرنسية.

– 1965/10/3 فيدل كاسترو يعلن أن تشي جيفارا تخلى عن جنسيته الكوبية ورحل ليقاتل القوى الإمبريالية خارج كوبا.

– 1966/10/4 استقلال ليسوتو عن بريطانيا.

– 1993/10/4 انتفاضة موسكو ضد نظام يلتسن.

– 1789/10/5 النساء الفرنسيات يقمن بمظاهرة أمام قصر فيرساي الملكي للمطالبة بالخبز والغذاء.

– 1973/10/6 نشوب حرب تشرين وذلك عندما قامت القوات المصرية بعبور قناة السويس والقوات السورية لخط ألون في الجولان، وقد حققت الجيوش العربية انتصارات حيث تم تحرير شريط ضيق على الضفة الشرقية لقناة السويس من أراضي سيناء وجزء من الجولان المحتل.

حركة «النهضة» التونسية.. وأعراض «الزهايمر»

إن المتابع للحدث التونسي ولا سيما في الأسبوعين الأخيرين يستطيع وبشيء من الملاحظة أن ينتبه إلى أنّ الترويكا الحاكمة بقيادة النهضة في تونس تعاني مما يمكن وصفه بأنّه زهايمر، لكن بالمعنى السياسي، ولكن الزهايمر يصيب من يشيخ.. فهل حقاً تحتضر حركة النهضة سياسياً؟



■ سيبان حوج

إنّ أحد أكثر أعراض التخبط السياسي يتجسد في ضبابية المواقف التي تتبناها الحركة من المبادرات التي تُطرح لحل الأزمة القائمة في تونس.

تناقض في التصريحات

مؤخراً طرح الاتحاد العام التونسي للشغل، إلى جانب كل من منظمة الأعراف، وعمادة المحامين، والرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، والتي باتت تعرف مجتمعة بـ«الرباعي«، مبادرة لحل الأزمة، أعلن عنها الاتحاد في بيان له الأسبوع الماضي. كما أشار في البيان نفسه إلى أن حركة النهضة الحاكمة وافقت على المبادرة، والتي نصت على أن تقدم الحكومة استقالتها مع بدء الحوار، ومن جهة أخرى أكد العجمي الوريمي، المتحدث باسم حركة النهضة، استعداد حزبه للدخول في الحوار مع كل الأطراف التي ترغب في ذلك.

لاحقاً صرح نور الدين البحيري المستشار السياسي لرئيس الحكومة، لإحدى الإذاعات المحلية في تونس بأنّ لا شيء يبرر استقالة الحكومة، فيما نفى المستشار الإعلامي لرئيس الحكومة عبد السلام الزبيدي استعداد الحكومة لتقديم استقالتها كشرط لبدء الحوار!!.

زاد تخبط النهضة مع زيادة أخطاء حلفائها في الترويكا الحاكمة، وكان آخرها التدخل في شؤون دولة من وزن مصر، وذلك على لسان الرئيس التونسي المؤقت حليف حركة النهضة في الجمعية العامة للأمم المتحدة، حيث طالب السلطات المصرية الحالية بالإفراج عن الرئيس المعزول محمد مرسي.

مظاهرات غاضبة ودعوات للحوار

في هذه الأثناء تظاهر في العاصمة التونسية الأربعاء 2 أكتوبر/تشرين الأول، مئات من أنصار جبهة الإنقاذ الوطني والجبهة الشعبية وحركة «تمرد« واتحاد أصحاب الشهادات المعطلين عن العمل، للمطالبة بإسقاط الحكومة وقالت «تمرد« إنها جمعت حتى الساعة ما يزيد عن مليوني توقيع لحل المجلس التأسيسي، هذا وقد أعلنت جبهة الإنقاذ الوطني التمسك باستقالة الحكومة التونسية قبل الشروع في الحوار الوطني مطالبة الأحزاب المدعوة إليه بالتوقيع مسبقاً على «خريطة الطريق« التي يقترحها الرباعي الراعي للحوار، وفي وقت لاحق أعلن الاتحاد العام التونسي للشغل يوم الخميس 3 أكتوبر/تشرين الأول، أن الحوار الوطني بين الحكومة والمعارضة سينطلق السبت القادم. وذكر الاتحاد في موقعه الرسمي أن الجلسة التمهيدية ستنعقد بقصر المؤتمرات في العاصمة.

يبدو أن النموذج التونسي لن يذهب بعيداً في التصعيد، وهو ما يعكس مستوى من النضج السياسي ووعياً متقدماً للحركة الشعبية الثائرة هناك، والتي لا تزال في الشارع محاولة الوصول إلى تغييرها الجذري المنشود.

بعد عقد على «الديمقراطية» المعلبة أمريكياً:

العراق بلا قانون أحزاب.. لماذا؟!!

استبعدت الكتل المتحاصصة المتخاصمة، إقرار قانون الأحزاب في الدورة النيابية الحالية، بسبب «خلافات بشأن مراقبة الموارد المالية للأحزاب»، مؤكدة أن القانون «يحدد حركة الأحزاب ويربطها بمؤسسات حكومية»!

■ صباح الموسوي *

ورغم مرور عشرة أعوام على الديمقراطية الأمريكية المعلبة، يرى ممثلو هذه الكتل إن:«قانون الأحزاب كتب على عجالة وفيه بعض الفقرات التي تحتاج الى تعديل». واستبعدت أن «يتم تشريع قانون الأحزاب في الدورة النيابية الحالية»، مدعية وجود خلافات على ربط الأحزاب بهيئة، ومتابعتها ومراقبة مواردها المالية بعنوان «من أين لك هذا»، فالأحزاب الحاكمة تملك أموالاً طائلة وهي غير مستعدة للكشف عن مصادرها، لكونها ببساطة مصادر مشبوهة.

من أين لك هذا؟!

تميزت الديمقراطية الأمريكية المعلبة بالاستهتار بالحرّيات الأساسية، أي، حق الرأي والتعبير، حق الاعتقاد، حق التنظيم الحزبي والنقابي والمهني، حق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة. إذ استبدلت هذه الحقوق والحريات بتشكيل مجلس حكم من أحزاب طائفية واثنية، كمرحلة تمهيدية لتقسيم الدولة والمجتمع إلى إمارات طائفية وعشائرية وعنصرية يطلق عليها فيدراليات، تعيق انتقال العراق إلى مرحلة الدولة الوطنية الديمقراطية.

إن أحزاب الديمقراطية الأمريكية المعلبة، لا يمكن إجازتها وفق قانون أحزاب عصري، مما حدا بهذه الأحزاب غير الشرعية إلى المضي في عملية سياسية مزيفة على مدى عقد من الزمان، دون أن يشرّع برلمانها بجميع دوراته قانوناً للأحزاب، لأن وجود قانون أحزاب وفق المقاييس الدولية بالرغم من كون الكتل السياسية التي اشتركت المقرة في لائحة حقوق الإنسان يعني ببساطة حل هذه الأحزاب اللاشرعية ومصادرة ممتلكاتها المنقولة وغير المنقولة ومحاكمة قادتها على الأموال المنهوبة من ثروات الشعب وفق قانون... «من أين لك هذا؟».

قانون الانتخابات وتكريس النهب

ينسحب الأمر ذاته على قانون الانتخابات والتعديلات المقترح إجراؤها عليه، إذ تسعى بعض الكتل إلى تأجيل إقرار قانون الانتخابات المعدل من أجل تأجيل الانتخابات، ومنذ البدء، كنا نحن، كيسار عراقي، ضد المشاركة في الانتخابات دون قانون الأحزاب، فلا يمكن أن تكون هناك انتخابات نزيهة وحرة دون وجوده.

واليوم نجد أن الأحزاب الموجودة تملك أموالاً طائلة، وهي أموال غير معروفة المصدر سواء نهب أو فساد، وهي بمعظمها منهوبة أصلاً. كما تمتلك هذه الأحزاب وسائل إعلام ضخمة كالفضائيات والصحف وتملك مقرات من خلال استيلائها على مؤسسات ومراكز حكومية سابقة. يضاف إلى كل ذلك قانون انتخابي فيه الكثير من المشاكل، ولهذا نحن ميزنا في بياناتنا وأدبياتنا بين عدم المشاركة كيسار في الانتخابات، وبين حق الشعب العراقي في الإدلاء بصوته في الانتخابات، ودعونا في كل الانتخابات، التي تمت في 2005 أو 2010 وانتخابات المحافظات الأخيرة، الشعب للتصويت للقوائم الوطنية الديمقراطية إن وجدت.



تتوافق قوى النهب والفساد العراقية على رفض تشريع قانون عصري للأحزاب رغم جميع التناقضات بينها

في تأسيس هذا النظام الفاسد تعيش أشد أزماتها وتمزقها، وهي في صراع مرير على السلطة وعلى إعادة تقاسم النفوذ ونهب الثروة الوطنية العراقية، إلا أنها تتوافق فيما بينها على رفض تشريع قانون عصري للأحزاب، خصوصاً إذا ما تضمن فقرة المساءلة عن مصدر مواردها المالية، إذ تجدها موحدة، رغم تناقضاتها في مواجهة الشعب ومطالبه المشروعة، وهذا هو بالضبط سر تركيبة «الديمقراطية الأمريكية المعلبة»، فالصراع بين اللصوص ثانوي إزاء الصراع الرئيسي مع الشعب.

■ * منسق التيار اليساري الوطني العراقي عضو لجنة العمل اليساري العراقي المشترك.

ماذا نتج عن سياسات الانقسام في السودان؟

لم يختلف المشهد بين السودان الشمالي بقيادة البشير عن شقيقه السودان الجنوبي رغم كل وعود الغرب الذي دعم التقسيم، ضمن استراتيجيته تجاه المنطقة العربية، حيث يشهد السودان الآن احتجاجات شديدة.

■ شيرين الذياب

الشماليون إلى أين؟

عادت المظاهرات لتنطلق من جديد منادية هذه المرة بـ«إسقاط نظام البشير» في 22 أيلول الماضي لتفتح ملفات كثيرة في السودان، كان آخرها قرار الحكومة رفع الدعم عن مواد الطاقة وزيادة الأسعار، وأسفرت الاحتجاجات عن مقتل 24 واعتقال 700 آخرون وفقاً لبيانات حكومية بينما تقول مصادر أخرى أن عدد القتلى فاق الـ 200 واعتقال 800 منهم 17 عضوا في الحزب الشيوعي السوداني و15 عضوا من حزب المؤتمر، بالإضافة الى اعتقال العديد من نشطاء الحركات الشبابية.

في هذه الأثناء تحمل المعارضة السودانية وأهمها «تحالف القوى الوطنية المعارضة» الذي يضم كل من الحزب الشيوعي السوداني، وحزب الأمة بزعامة الصادق المهدي، وحزب المؤتمر الشعبي بزعامة حسن الترابي، والحركة الشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال، حكومة البشير المسؤولية عن تدمير الوضع الاقتصادي وذلك لإهماله قطاعات الإنتاج الرئيسية التي كانت ممكن أن تحل محل النفط.

هذا وقد قال ابراهيم الأمين العام لحزب الأمة القومي إن حاملي السلاح مستعدون لتركه اذا ما حدث تغيير للنظام، وإن السودان مؤهل أكثر من باقي الدول لـ«ربيع عربي»، وأكد الأمين وجود انقسام داخل الحزب الحاكم بخصوص الأحداث الأخيرة، وهذا دليل على أن العقلاء يمكنهم التوصل إلى تحول ديمقراطي في السودان، فيما تحدثت أنباء عن انسحاب الحزب «الاتحادي الديمقراطي» بزعامة محمد عثمان الميرغني من حكومة البشير التي يشارك فيها منذ أكثر من عام. فيما قالت مصادر أخرى إن الانسحاب جاء بعد إعلان المتحدث باسم الحزب إبراهيم الميرغني عن استقالته من الحزب واعتزاله العمل السياسي احتجاجاً على ما وصفه بالموقف الضبابي للحزب من الاحتجاجات لكن في الوقت ذاته قالت بعض التقارير أن أطرافاً ما دعت المتظاهرين إلى الوقوف إلى جانب القوى المسلحة التي تقاتل البشير مدعية أنها مضطرة لحمل السلاح ضده، في حين تدافع الحكومة عن نفسها بأنها تحارب من سمتهم «مخربين ومثيري الشغب»، ليبدو المشهد في السودان الشمالي كأحد مشاهد ما يسمى «بالربيع العربي» في بداياته.

الجنوب أيضاً

أما في السودان الجنوبي فقد بدأت بوادر الاحتقان الشعبي تطفو على السطح حيث يعاني السكان من غياب التنمية والحريات السياسية وارتفاع معدل البطالة والقمع الأمني الشديد والتفرقة العرقية وهو مالم يأمله الجنوبي بعد الانفصال، وقد أكدت دراسات أن أغلب سكان الجنوب باتوا يخشون التحول إلى العنف من جديد نتيجة تدهور الأوضاع هناك فقد جاء في بعض التقارير أن« نصف السكان يشعرون أن جنوب السودان يسير في الاتجاه الخاطئ حيث يتزايد الفقر ومعدل الجريمة» حسبما أشار مسح أجراه «المعهد الجمهوري الدولي».

وقد صرح دينق أثواي رئيس تحالف المجتمع المدني لجنوب السودان الذي يدعو لسيادة القانون «الناس غاضبون، الجميع غاضبون» وأضاف «لا شيء على ما يرام» ويظهر تخوف كبيرمن مؤسسة الجيش في الجنوب، حيث قامت بارتكاب انتهاكات في ولاية جونقلي، وقالت الأمم المتحدة: «إن الجنود نهبوا وكالات الإغاثة وأدى القتال إلى حرمان عشرات الألوف من السكان من المساعدات»، في الوقت الذي تصرف فيه حكومة الجنوب أغلب مواردها على القوات المسلحة تخوفاً من اندلاع الحرب مع جارها الشمالي.

في السودان الذي يشكل السلة الغذائية لإفريقيا، والذي يعد فيه إقليم دارفور من أكبر مخازن اليورانيوم الطبيعية، وحيث تحتوي أراضي جنوبه على مقدرات ضخمة من النفط الخام، والذي يشكل منبع المياه العذبة لدول الشمال الأفريقي بنيليه الأبيض والأزرق، تتصارع قوى عديدة للنيل من وحدته مرة تلو الأخرى ولتحويل كنوزه إلى غنائم يتقاسمها أصحاب مشروع الشرق الأوسط الجديد بالتواطؤ مع الفاسدين في الحكم الذين ضيعوا الشعب أول مرة بتقسيم السودان وهم اليوم يمعنون في قمعه ونهبه.



جيوسياسة

● حذرت وزارة الخزانة الأمريكية من أن تخلف الولايات المتحدة عن سداد ديونها «قد يكون سابقة وكارثة محتملة« مع انعكاس تداعيات قد تكون أكثر خطورة من الأزمة المالية في العام 2008. وقالت الوزارة، في تقرير قبل أسبوعين من الموعد النهائي المحدد في 17 تشرين الأول عندما سيتعين على الكونغرس رفع سقف الدين تحت طائلة تخلف الولايات المتحدة عن السداد، إن «سوق التسليف قد يتجمد وقيمة الدولار قد تنهار وأسعار الفائدة الأمريكية قد ترتفع بقوة ما يقود إلى أزمة مالية وانكماش سيذكران بأحداث العام 2008 وحتى أسوأ من ذلك«.

■ ■ ■

● قالت منظمة العفو الدولية إن السلطات التركية ارتكبت انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان في حملتها على المظاهرات الشعبية التي شهدتها البلاد في حزيران من ضرب للمحتجين وإساءة معاملتهم واستخدام مفرط للقوة ضدهم.

■ ■ ■

● قال مصدر بوزارة الدفاع الفرنسية إن الجيش سيلغي نحو 7500 وظيفة العام القادم وتحدث بالتفصيل عن خطط الحكومة للتقشف.

■ ■ ■

● ألغى الرئيس الأمريكي باراك أوباما جولة كانت مقررة إلى آسيا، الأسبوع المقبل، بسبب أزمة الميزانية في الولايات المتحدة التي دخلت يومها الرابع من دون أفق حل سريع.
وأوضح البيت الأبيض أنه «نظراً إلى شلل الدولة الفدرالية، فإن رحلة أوباما إلى اندونيسيا وبروناي قد ألغيت«. ، هذا وقد دعا رئيس أركان الجيش الأمريكي يوم الأربعاء إلى حل سريع للخلاف بشأن التمويل الذي تسبب في توقف أنشطة للحكومة الأمريكية وقال إنه يضر بشدة بالعمليات اليومية للجيش.

سوق العمل في أمريكا بالأرقام!

يرى المحللون الاقتصاديون في العالم أن علاقة الصين والقارة الإفريقية هي علاقة نجاح وتنمية، وعلاقة جمهورية الصين الشعبية بالقّارة الحزينة تعود إلى أواسط القرن الماضي عندما كانت تساهم بشكل أساسي في معارك التحرر الوطني للدول الإفريقية من الاحتلال العنصري.



■ بقلم: محمد العريان
ترجمة: إبراهيم محمد علي

وبرغم ثراء البيانات، فإن اثنين فقط من المؤشرات يجتذبان اهتماماً واسع النطاق على نحو مستمر: الأول، صافي إنشاء الوظائف الشهري «والذي بلغ 169 ألف وظيفة في أغسطس/آب»، والثاني، معدل البطالة «7,3% في أغسطس، وهو المعدل الأدنى منذ ديسمبر/ كانون الأول 2008». ويشير الاثنان معاً إلى تحسن تدريجي ومضطرد للأوضاع العامة في سوق العمل.

شيطان التفاصيل

المشكلة هي أن الأرقام الكلية تسلط الضوء جزئياً فقط على ما قد ينتظرنا في المستقبل. على سبيل المثال، لا يسلم رقم إنشاء الوظائف شهرياً من التشوهات بسبب الأهمية المتزايدة التي اكتسبها العمل بدوام جزئي، هذا فضلاً عن فشل الأرقام في نقل الواقع المتمثل في الأرباح الراكدة. ومن ناحية أخرى، فإن معدل البطالة الكلي لا يعكس العدد المتزايد من الأمريكيين الذين تركوا قوة العمل ـ وهي الظاهرة التي يعكسها بوضوح انحدار معدل المشاركة من جانب القوى العاملة إلى 63,2% فقط، وهو المعدل الأدنى منذ 35 عاماً.
ولكي نتعرف بشكل حقيقي على صحة سوق العمل، فينبغي لنا أن نبحث في مكان آخر من تقرير مكتب إحصاءات العمل. والواقع أن ما تُنبئنا به هذه الأرقام الأخرى ـ عن الحاضر والمستقبل. لا يدعو إلى الاطمئنان على الإطلاق. ولنتأمل هنا الإحصاءات الخاصة بمدة البطالة. ففي نهاية المطاف، كلما طالت مدة بقاء المرء عاطلاً، تتضاءل احتمالات عثوره على عمل بدوام كامل وبأجر لائق.
في شهر أغسطس صنف مكتب إحصاءات العمل 4,3 ملايين أميركي بوصفهم عاطلين عن العمل لفترة طويلة، أي نحو 37,9% من إجمالي العاطلين. وهو رقم مثير للانزعاج الشديد عندما نعلم أن الأزمة المالية اندلعت قبل خمس سنوات. ولنتذكر أن هذا الرقم يستبعد كل الأمريكيين المحبطين الذين توقفوا عن البحث عن وظيفة. والواقع أن نسبة تشغيل العمالة إلى عدد السكان، وهي النسبة الأكثر شمولاً، لا تتجاوز 58,6%.
ويُعد معدل البطالة بين المراهقين مؤشراً آخر بلغ مستوى ينذر بالخطر رغم تقديره بأقل من حقيقته. فمن الخطورة بمكان أن يجازف 22,7% من المراهقين الأمريكيين، الذين يفتقرون إلى خبرات العمل الثابت في مرحلة مبكرة من حياتهم المهنية، بالتحول من عاطلين عن العمل إلى أشخاص غير قابلين للتوظيف في أي عمل.

انعكاسات اجتماعية على التعليم والفقر

ثم هناك المؤشرات التي تربط بين التحصيل التعليمي وحالة تشغيل العمالة. ويتمثل الخطر الأكثر بروزاً هنا في الفجوة المتزايدة الاتساع بين أولئك الذين يحملون شهادات جامعية «حيث لا يتجاوز معدل البطالة بينهم 3,5%» وأولئك من غير الحاصلين على شهادة الدراسة الثانوية «11,3%».
وبدلاً من التأكيد على نموذج التحسن التدريجي المضطرد، فإن هذه الأرقام غير المجمعة تدل على سوق عمل مفتتة إلى حد كبير ومتعددة السرعات . وتحمل سمات ومظاهر قد تصبح أكثر عمقاً وتأصلاً في بنية الاقتصاد.
وعلاوة على ذلك، تواصل المدارس الأمريكية، وخاصة في المرحلتين الابتدائية والثانوية، الانزلاق إلى أسفل الترتيب العالمي، وهذا يعني تقييد قدرة الأمريكيين على الاستفادة من العولمة.
لذا، فبرغم استمرار إنشاء الوظائف والإبقاء على المسار النزولي لمعدل البطالة ـ والأمران موضع ترحيب كبير ـ فإن تطور سوق العمل يهدد بتوسيع فجوة التفاوت الكبيرة بالفعل في الدخل والثروة بدلاً من تضييقها، هذا فضلاً عن زيادة معدلات الفقر. وبالتالي فإن آليات الدعم الاجتماعي المثقلة بالأعباء سوف ترزح تحت وطأة ضغوط أعظم. وكل هذا من شأنه أن يضخم حالة الاستقطاب السياسي بدلاً من تخفيفها، ويُعَرِّض أولويات سياسية أخرى ملحة لمخاطر أعظم.

■ عن موقع: Project- Syndicate.org

علاقات الصين وإفريقيا.. والأفق المفتوح

يرى المحللون الاقتصاديون في العالم أن علاقة الصين والقارة الإفريقية هي علاقة نجاح وتنمية، وعلاقة جمهورية الصين الشعبية بالقّارة الحزينة تعود إلى أواسط القرن الماضي عندما كانت تساهم بشكل أساسي في معارك التحرر الوطني للدول الإفريقية من الاحتلال العنصري.

■ فيصل يعسوب

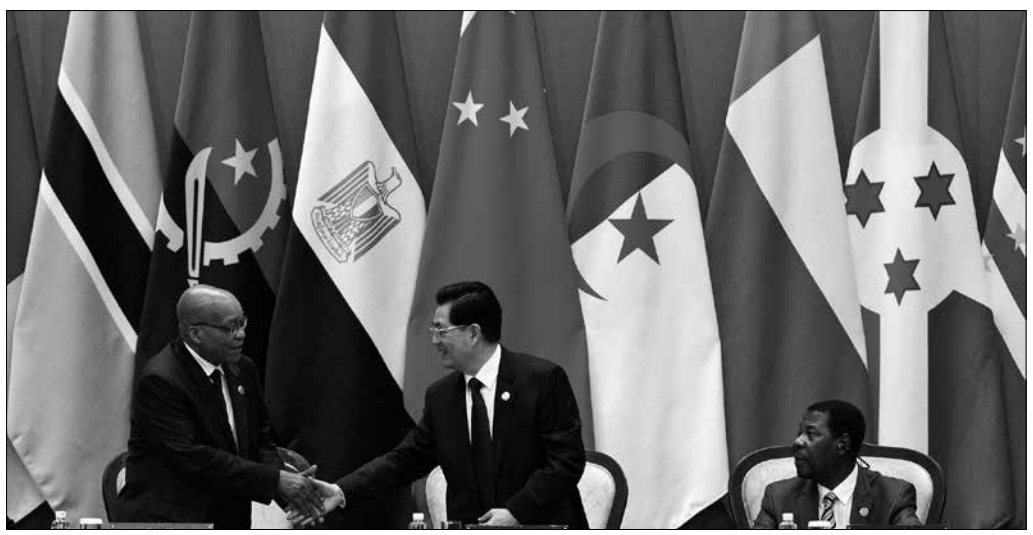
تتركز العلاقة في التبادل التجاري ومشاريع البنية التحتية والتنمية الاقتصادية، فالصين تستورد نصف مستلزماتها من النفط –2,6 مليون برميل يومياً– وثلث هذه الكمية تأتي من إفريقيا. في العقد الأخير نمت الاستثمارات الاقتصادية الصينية في إفريقيا بشكل عظيم، حيث وصلت معدلات التبادل التجاري إلى 166 مليار دولار في عام 2011، من ضمنها الصادرات الإفريقية التي نمت من 5,8 مليارات دولار لتصل إلى 93,2 مليار دولار – نمو بمقدار 16 ضعفاً– خلال عشر سنوات، وفي عام 2012 قدّمت الصين للدول الإفريقية 20 مليار دولار قروضاً ميسّرة لمدة أربع سنوات.

لماذا أفريقيا؟

الصين سعت للحصول على عقود طويلة الأمد لضمان مصادرها من ثروات إفريقيا، وتقدم الصين في المقابل: مساعدات سنوية لتنمية المشاريع الكبيرة، القروض الميسّرة والخطوط الائتمانية، إضافة للمشاريع الصينية في البنية التحتية من الطرق والسكك الحديدية والمشافي والمجمعات السكنية والمدارس..

لماذا الصين وليس الغرب؟.. الكونغو نموذجاً

في عام 1998 حرّضت الولايات المتحدة ودعمت اجتياح جمهورية الكونغو الديموقراطية من رواندا وأوغندا والنتيجة ذبح 6 ملايين مواطن كونغي، ونهب ثروات البلاد، علماً أن الكونغو هي أغنى دول إفريقيا بالثروات المعدنية، وما تبع ذلك من حروب داخلية وتفقير ممنهج للبلد.
في المقابل، عقدت الصين اتفاقاً مع الكونغو في 2007 وقدّمت وفقه حزمة ديون تدريجية بقيمة 20 مليار دولار، منها 9 مليارات للفترة 2011 – 2014، 3 مليارات لتنمية المناجم في الكونغو وتأمين مساكن عمّالية وظروف بيئية مرتبطة بها، والـ 6 مليارات المتبقية قروض سهلة الدفع لتمويل بناء طرق جديدة وسكك حديدية، 32 مستشفى، 145 مركزاً طبّياً، جامعتين أساسيتين، سدود هيدروالكترونية، مطارات ومراكز تدريب وتأهيل. بالمقابل ستأخذ الصين 10 ملايين طن من النحاس و 400 ألف طن من الكوبالت الصناعي.
تقدم الصين نموذجاً آخراً للتنمية قائماً على التنمية المتبادلة وهو ما يخالف النموذج الغربي القائم على التنمية المتفاوتة لمصلحة الغرب، وهو مابات يثير حفيظة كل القوى الغربية.



فضح الأسس المالية للطبقة الرأسمالية العابرة للحدود 2/1

من بين مئات الشركات الموجودة في عالمنا، هناك ثلاث عشر شركة تضم 161 شخصاً في مجالس إدارتها ونحن نعتقد بأن الأشخاص الـ 161 هؤلاء يشكّلون الركيزة المالية الأساسية للطبقة الرأسمالية العالمية المسؤولة عن تسيير النظام الاقتصادي العالمي. حيث تقوم هذه المجموعة - التي تشمل أعمالها جميع بلدان العالم تقريباً - وبشكل جماعي بالتحكم بمبالغ تصل إلى «23,91 تريليون دولار» عبر صناديقها المالية.
وتعمل كل من الحكومات الغربية والهيئات السياسية الدولية على تحقيق مصالح مركز رأس المال المالي المتمثّل بهذه المجموعة، وذلك عبر حماية التدفق الحر للاستثمارات الرأسمالية في أنحاء العالم كافة.



■ بقلم : بيتير فيليبس وبرادي أوزبورن

ترجمة وإعداد : نور طه

تاريخ النخبة الأمريكية الحاكمة

تم عبر تاريخ طويل من الأبحاث السوسيولوجية*، توثيق وجود طبقة حاكمة مهيمنة في الولايات المتحدة، وتبيّن أن أعضاء هذه الطبقة يقومون بوضع السياسات الأمريكية العامة وتحديد الأولويات السياسية والوطنية. وتتسم طبيعة هذه الطبقة بالتعقيد والتنافس إضافةً لكونها تعتمد في إدامة وجودها على ذاتها من خلال تفاعل العائلات المكوّنة منها، وتحتل جميع هذه العائلات مكانة اجتماعية عالية وتتشارك بأنماط حياتها وانتماءاتها المؤسساتية وتشترك في عضوية النوادي الاجتماعية النخبوية الخاصة.

تحافظ الطبقة الحاكمة المهيمنة على استمرار نفوذها عبر مراكز صناعة القرارات، كالرابطة الوطنية للمصنّعين، وغرفة التجارة الأمريكية، ومجلس الأعمال الأمريكي، ومعهد «أميركان إنتربرايز» لأبحاث السياسة العامة، ومجلس العلاقات الخارجية، والعديد من المجموعات السياسية – التجارية الأخرى، ويُذكر أن هذه المراكز والمؤسسات هيمنت ولفترة طويلة على القرار السياسي للحكومة الأمريكية.
في كتابه «النخبة الحاكمة» الصادر عام1956 ، وثّق الكاتب. «سي رايت ميلز» الدور الذي لعبته الحرب العالمية الثانية في تعزيز نفوذ ما سمّاه بـ«ثالوث القوة الأمريكي»، والذي يتألف من الشركات والقوة العسكرية والنخب الحكومية التي تنصهر جميعها في بنية سلطوية مركزية وتعمل بناءً على مصالحها الطبقية بانسجام تام تؤمنه «الدوائر العليا» المسؤولة عن إدارة وتحقيق التواصل والتوافق بين الأقسام المختلفة لهذا الثالوث.
أما فيما يتعلق بآلية عمل هذه النخبة، فيقول ميلز بأن صناع القرار هؤلاء لا يهتمون بالمصالح الخاصة لشركاتهم بقدر اهتمامهم بالعلاقات الشركاتية والمؤسساتية المشتركة وبطريقة عمل الاقتصاد ككل. كما تميل هذه النخب وبشكل مستمر إلى إنشاء خلافات في أوساطها حول سياسات محددة وإجراءات لازمة في ظروف اجتماعية وسياسية مختلفة. ومن الجدير بالذكر أن الدوائر السياسية العليا ونخبها في الولايات المتحدة لا تعدو كونها جزءاً من الطبقة الحاكمة هناك، وتصدر عن هذه الدوائر جميع القرارات الرئيسية في المجتمع.

ضرب القوى الاجتماعية الثورية

بالعودة إلى الخلافات التي تعمل الطبقة المهيمنة على إيجادها في بنيتها، فإن هذه الخلافات قد تمنع حدوث ردات فعل عدوانية أو رجعية على الحركات الاجتماعية أو الاضطرابات المدنية، كما حصل عند قيام كل من الحركة العمالية في الثلاثينيات وحركة الحقوق المدنية في الستينيات. فخلال هاتين الفترتين، عملت العناصر الأكثر «ليبراليةً» في الدوائر السياسية العليا على الهيمنة على عملية صنع القرار، ودعمت صدور كل من القانون القومي للعلاقات العمالية وقانون الضمان الاجتماعي في عام 1935، بالإضافة إلى قوانين تتعلق بالحقوق المدنية وتوفير الفرص الاقتصادية في عام 1964. وقد تم النظر إلى هذه التشريعات على أنها تنازلات لمصلحة الحركات الاجتماعية والاضطرابات المدنية التي جرت. بالمقابل، وخلال الفترات التي شهدت فيها الولايات المتحدة تهديدات من أعدائها الخارجيين «الحربان العالميتان الأولى والثانية كمثال»، فقد تمكنت العناصر الأكثر تزمتاً ورجعيةً في الدوائر السياسية العليا من فرض أجنداتها بنجاح.
قامت الولايات المتحدة أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها بردود فعل قمعية كثيرة في وجه الحركات الاجتماعية، كإقرار قانون التجسس عام 1917 وقانون التحريض عام 1918. أما بعد الحرب العالمية الثانية، فقد شجعت الدوائر السياسية العليا الهجمات التي طالت «الليبراليين» في فترة ما سُميّ بـ «العهد المكارثي»، وفي عام 1947، تم إصدار قانون الأمن الوطني وقانون تافت هارتلي* المعادي لمصالح العمال.
دأبت الدوائر السياسية الأمريكية العليا خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، ولا سيما بعد أحداث 11 أيلول، على التوحد لدعم تحويل الولايات المتحدة الأمريكية إلى إمبراطورية من القوة العسكرية تعمل بشكل مستمر على شن حروب قمعية عالمية ضد جميع الحركات التي تقاومها أو تضر بمصالحها، والتي غالباً ما تُوصف – أمريكياً – بـ «الحركات الإرهابية».
إلا أن الأهداف الحقيقية للحرب الأمريكية – المزعومة – على الإرهاب تتلخّص بتأمين وحماية التدفق الحر لرأس المال المالي وفرض هيمنة الدولار والحصول على النفط، لا بمكافحة الإرهاب كما تدعي الحكومة الأمريكية. ولا بد هنا من الإشارة إلى الشراكة القائمة والمتزايدة بين كل من حلف شمال الأطلسي «الناتو» ومصالح الهيمنة الأمريكية العالمية.

الأهداف الحقيقية للحرب الأمريكية على الإرهاب تتلخّص بتأمين وحماية التدفق الحر لرأس المال المالي وفرض هيمنة الدولار والحصول على النفط

الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود

تتواجد النخب الرأسمالية الحاكمة في أنحاء العالم كافة، وتجمعها علاقات مترابطة ومتزايدة نظراً لعولمة التجارة ورؤوس الأموال. وفي هذا السياق، تتحدث الكاتبة ليزلي سكلير في كتابها «الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود» والذي يعدّ عملاً إبداعياً في هذا المجال، عن أن العولمة أدت إلى تقوية وتعزيز دور الشركات العابرة للقارات ونفوذها على الساحة الدولية. وتضيف سكلير بالقول : من زاوية تحليلية، يمكن تقسيم الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود إلى أربعة أجزاء رئيسية وهي :
1– مالكو الشركات العابرة للقارات وفروعها المحلية.
2– البيروقراطيون والسياسيون.
3– خبراء العولمة أو «الاختصاصيون العولميّون».
4– النخب الاستهلاكية «كالتجار ووسائل الإعلام».
كما يجب أن نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن أجزاء هذه الطبقة لا تتفق على كل القضايا دائماً. لكن ومع ذلك، فإن الشخصيات البارزة في هذه الأجزاء تشكل نخبةً عالميةً قوية أو طبقةً مهيمنة أو دائرة ضيقة، وتختلف الصفات تبعاً لشكل الهيكل المسيطر في بلدان محددة.
يدّعي الكاتب وليام روبنسون في كتابه «نظرية حول الرأسمالية العالمية» بأن خمسمئة سنة من الرأسمالية قد أدت إلى تحول تاريخيٍّ عالمي بحيث تم ربط كل الأنشطة البشرية برأس المال. ليصبح العالم – على حد وصف روبنسون – أشبه بمتجر كبير يمتهن خصخصة العلاقات الاجتماعيةً كافة.
عندما يتعلق الأمر بحماية مصالحها، فإن الطبقة الرأسمالية العابرة للحدود لا توفّر أي جهد ممكن لتحقيق هذه المهمة مستعينةً بأدواتها المتعددة وعلى رأسها المنظمات العالمية كصندوق النقد والبنك الدوليين ومجموعة العشرين الكبار والمنتدى الاجتماعي العالمي واللجنة الثلاثية ونادي/مجموعة بيلدربرغ وبنك التسويات الدولي ومؤسسات عالمية أخرى. وتتحول الدول في نظام كهذا إلى مجرد «مناطق» منزوعة السيادةً وخصصة لاحتواء السكان فقط، بينما تنحصر السلطة الحقيقية بأيدي صنّاع القرار الذين يسيطرون على رؤوس الأموال العالمية.

الرأسمالية أدت إلى تحول تاريخي عالمي، وتم ربط كل الأنشطة البشرية برأس المال. ليصبح العالم أشبه بمتجرٍ كبير يمتهن خصخصة العلاقات الاجتماعية كافة.

هوامش :

– السوسيولوجية* : العلم الذي يدرس المجتمعات و القوانين التي تحكم تطوره و تغيّره.

– العهد المكارثي* : امتد بين عامي 1950 – 1956 وشهد توجيه الاتهامات بالتخريب والخيانة و الإيمان بالشيوعية أو التعاطف معها لآلاف الأمريكيين دون الاستناد لأية أدلة.
– قانون تافت هارتلي* : «أو قانون علاقات الإدارة العمالية» يقوم على تقييد عمل النقابات العمالية وأنشطتها، وتعود تسميته إلى واضعيه السيناتور روبرت تافت والنائب فريد هارتلي.

الأطفال المعدّلون وراثياً

من المقرر أن تعقد «إدارة الدواء والغذاء الأمريكية» في هذا الشهر اجتماعاً عاماً لمدة يومين لبحث موضوع التعديل «الوراثي/الجيني» على البويضة البشرية. هذا وتتجه بريطانيا أيضاً نحو تشريع «الأطفال المعدّلين جينياً».


Parents can now pick a kid's sex and screen for genetic illness. Will they someday select for brains and beauty too?

Designer Babies

By MICHAEL D. LEMONICK

UNTIL JUST A FEW YEARS AGO, MAKING A BABY BOY OR A BABY GIRL WAS PRETTY MUCH A HIT-OR-miss affair. Not anymore. Parents who have access to the latest genetic testing techniques can now predetermine their baby's sex with great accuracy—as Monique and Scott Collins learned to their delight two years ago, when their long-wished-for daughter Jessica was born after genetic prescreening at a fertility clinic in Fairfax, Va.

And baby Jessica is just the beginning. Within a decade or two, it may be possible to screen kids almost before conception for an enormous range of attributes, such as how tall they're likely to be,

WHAT PEOPLE THINK

Yes

Rule out a fatal disease

Ensure greater intelligence

Influence height or weight

Determine sex

Should parents with genetically

■ بقلم : رادي أناندا

ترجمة وإعداد : نور طه

ويعود تاريخ استخدام الجينات البشرية لأغراض علاجية إلى عام 1990، وكانت معظم الجينات المُستخدمة في هذا العلاج من النوع «غير الموروث»، ودُعي هذا النوع من العلاج – الذي اعتمد على خلايا غير جنسية – بالعلاج الجسدي الجيني. ووضع القائمون على هذا العلاج قواعد صارمة له بحيث ينحصر تأثير التعديلات الجسدية التي يقوم بها بالفرد المُعالج وحده لمنع انتقال هذه التعديلات – وراثياً – إلى أفراد آخرين وبالتالي الحفاظ على سلامة الجينات البشرية.

إلا أن هذه القواعد تغيرت في عام 2001 عندما تم إجراء عملية ولادة ناجحة لحوالي30 رضيعاً معدّلاً وراثياً. وعلى إثر هذا، أكدت إدارة الأغذية والدواء الأمريكية «FDA» على شرعية استخدام الخلايا البشرية التي تتلقى المواد الوراثية/الجينية بوسائل مغايرة للوسيلة التقليدية القائمة على اتحاد نواة مشيجية*.

أما الآن، فقد أصبحت هذه الإدارة تفكر جدياً بالمضي قدماً من خلال محاولة إجراء تعديلات على البويضة البشرية ذاتها عبر إدخال مادة وراثية مأخوذة من امرأة ثانية إليها، بحيث تحمل الذرية الناتجة عن هذه البويضة حمضاً نووياً يعود لثلاثة آباء!! إن هذا النوع من التغييرات الجينية «تعديل السلالة الجرثومية» سيؤدي إلى حدوث تغيّرات في الجينات البشرية.

تقوم هذه التقنية على حقن بويضة امرأة عقيمة بحمض نووي سليم مأخوذ من متبرّع بالترافق مع عملية نقل لهيولى هذه البويضة. ومن ثم يطفو هذا الحمض المحقون خارج نواة الخلية التي تحتوي على الحمض النووي الاعتيادي، ولا يتم توريثه إلا عبر الأم فقط.

بالعودة إلى الاجتماع المزمع عقده، فإنه يُعدّ أول اجتماع عام من هذا النوع تقيمه إدارة الأغذية والدواء الأمريكية وفق تقارير صحيفة تايمز للسياسة الحيوية، ومن المتوقع أن تشهد جلساته مناقشات لاستخدام تقنية الاستبدال المسماة «الميتوكوندريا» والتي وضعها د. شوكرات ميتاليبوف في «جامعة أوريجون للصحة والعلوم».

وتلفت الصحيفة النظر إلى أن تقنية الاستبدال هذه تُعتبر إحدى أشكال التعديل الوراثي الذي كان مدعاةً للكثير من الجدل لأنه يتسبب بتغيير دائم للجينات البشرية إضافةً للمخاطر غير المتوقعة الناجمة عنه في مسائل النمو والتطور والشيخوخة.

وفقاً لتقارير «مركز علم الوراثة والمجتمع»، فقد تم في أواخر عام 2008 حظر كل العلاجات القائمة على تعديل وتحسين السلالة الجرثومية في 83% من دول «منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OEDC» بما فيها كل من الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة.

هذا وقامت المملكة المتحدة في حزيران الماضي بانقلاب نوعي على سياستها السابقة الرافضة لتعديل السلالات الجرثومية، حيث قررت المضي في سياسة مغايرة عبر طرح قضية ما يُسمى بسلالة «الأطفال ذوي الآباء الثلاثة جينياً» للتصويت، وتجري الآن صياغة اللوائح المتعلقة بهذه المسألة والتي من المتوقع أن يصوّت عليها أعضاء البرلمان في عام 2014.

خلال شهادته أمام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأمريكي في عام 2008، قال المدير التنفيذي لمركز علم الوراثة والمجتمع ريتشارد هيز : «إن معظم الناس يؤيدون وبقوة إجراء تطبيقات علاجية عبر العلوم الوراثية، ولكنهم يدركون أيضاً بأن التلاعب في الصفات الوراثية هو تجاوزٌ للخط المسموح به. ففي معظم الحالات، يستطيع الأزواج الذين يخشون من تمرير مرض وراثي خطير لطفلهم بأن يضمنوا خلوّ ابنهم من الأمراض عن طريق اختيار الصفات الطبية والصحية المناسبة، وبالتالي تنتفي الحاجة إلى تعديل السلالة الجرثومية وما ينجم عنه من عمليات تدخّل معقدة ومحفوفة بالمخاطر»

ويحذّر هيز من أن «اقتراح تحسين السلالة الجرثومية باعتباره وسيلة لخلق أناس يتمتعون بقدرات معرفية ونفسية وسلوكية، من شأنه أن يُنشئ أنواعاً جديدة من البشر يمكن تسميتها بـ «ما بعد الإنسان»، وهذه الأنواع لن تكون قادرة على التزاوج مع البشر «الطبيعيين»»!!

وفي السياق ذاته، علّق بول نوبفلر الأستاذ في علم أحياء الخلية والتشريح من جامعة كاليفورنيا على هذه المسألة بالقول : «من الممكن أن يؤدي نقل نواة بويضة واحدة من شخص ما إلى بويضة ثانية منزوعة النواة تعود لشخص آخر إلى جميع أنواع المشاكل المدمرة».

في تأييد صريح منها لهذه المخاوف، تقول صحيفة التايمز للسياسة الحيوية : إذا قامت إدارة الأغذية والدواء بإعطاء الضوء الأخضر للباحثين في جامعة أوريجون للصحة والعلوم لإجراء تجارب إكلينيكية* على البشر، فسيُعتبر هذا أول موافقة تمنحها جهة تنظيمية – في العالم – لتعديل الخط الجرثومي للإنسان. وإذا أخذنا ندرة بيانات السلامة والفراغ التنظيمي الذي تشهده الولايات المتحدة الأمريكية حالياً بعين الاعتبار، فسيتضح لنا بأن السماح للعلماء بتنفيذ هذا النوع من التجارب والتي ستسبب بخلق تغيّرات دائمة في الجينات البشرية، هو أشبه بالسماح لجنيٍ مخيف بأن يغادر فانوسه.

وكما هي الحال مع المحاصيل المعدلة وراثياً، فإن مجموعة من العواقب السلبية غير المتوقعة ستتطور عند البدء بتعديل جينات البشر التي سيرثها أطفالهم لاحقاً.

ومن الأسباب الإضافية لرفض تعديل السلالة الجرثومية يتجسد بأن هذا التعديل سوف يؤدي إلى ظهور فئة جديدة من المستضعفين وهم أولئك البشر الذين لا تتحمّل أجسادهم إجراء تحسينات جينية.

إن السماح بتعديل الأطفال وراثياً وبالتالي تمرير هذه التعديلات إلى الأجيال القادمة، يشكّل خطوةً جديدة تخطوها إدارة الأغذية والدواء الأمريكية على طريق تعديل الجنس البشري جينياً.

■ هوامش :

نواة مشيجية* : خلية مؤلفة من اتحاد بويضات وحيوانات منوية.

تجارب إكلينيكية* : ويُقصد بها الفحوص السريرية.

وجدتها

د. عروب المصري
aroub@kassioun.org



سيكولوجيا الخداع

كيف يمكن إقناعك بأكثر الطرق ديمقراطية أنك تعيش في الجنة؟ ولا بأس من قتل بعض الرعاع في سبيل رفاهيتك، هل من سبيل إلى ذلك؟ ما هو الجواب؟

إنها القائمة التي أعدّها نعوم تشومسكي، واختزل فيها الطّرق التي تستعملها وسائل الإعلام العالميّة للسيطرة على الشّعوب، عبر وسائل الإعلام، المتمثلة في عشر استراتيجيّات أساسيّة.

ومنها إبقاء الشّعب في حالة جهل وحماقة، أي العمل بطريقة يكون خلالها الشعب غير قادر على استيعاب التكنولوجيات والطّرق المستعملة للتحكّم به واستعباده. «يجب أن تكون نوعيّة التّعليم المقدّم للطبقات السّفلى هي النوعيّة الأفقر، بطريقة تبقى إثرها الهوّة المعرفيّة التي تعزل الطّبقات السّفلى عن العليا غير مفهومة من الطّبقات السّفلى» «مقتطف من كتاب أسلحة صامتة لحروب هادئة».

وكذلك معرفة الأفراد أكثر ممّا يعرفون أنفسهم، فخلال الخمسين سنة الماضية، حفرت التطوّرات العلميّة المذهلة هوّة لا تزال تتّسع بين المعارف العامّة وتلك التي تحتكرها وتستعملها النّخب الحاكمة. فبفضل علوم الأحياء، بيولوجيا الأعصاب وعلم النّفس التّطبيقي، توصّل «النّظام» إلى معرفة متقدّمة للكائن البشري، على الصّعيدين الفيزيائي والنّفسي. أصبح هذا «النّظام» قادراً على معرفة الفرد المتوسّط أكثر ممّا يعرف نفسه، وهذا يعني أنّ النظام – في أغلب الحالات – يملك سلطة على الأفراد أكثر من تلك التي يملكونها على أنفسهم. ويندرج في هذا الإطار مشروعا الدماغ الأوروبي والأمريكي اللذين تصرف عليهما مليارات اليوروهات والدولارات.



أخضر.. أسود..



«يملك العنف المفرط في هذا العالم وسائل متعددة تمنع الناس من رؤية المصالح التي يخدمها، لهذا تختفي الأطراف ذات الربح الأكثر من أرض المعارك والكوارث، وتظهر رأسمالية «متقدمة» شهدنا آثارها على مدى ثلاثة عقود على شكل أزمات متلاحقة تغير مكانها حالما تفضحها القوانين والأعراف.» - ناعومي كلاين

■ سمير حنا

هي أسطر قليلة من أحد أهم الكتب التي «تساعدك بالفعل على فهم واقع هذا العالم» كما عرّفت عنها صحيفة الغارديان البريطانية، وهي تعود لأحد أكثر الكتاب المعاصرين إثارة للجدل، إنها الكندية «ناعومي كلاين» التي نالت شهرتها العالمية بعد صدور كتابها الأول «بلا شعار» الباحث في تأثير العلامات التجارية وداعميها على رغبات وأهواء الناس والفاضح للسياسات الاستهلاكية الغربية ، وكان لانتشاره الكبير الفضل في دعم نشر كتابها التالي «عقيدة الصدمة» الذي ترجم بسرعة هائلة إلى 28 لغة والمتضمن العديد من النقد الجارح بحق النظام الرأسمالي واقتصاد السوق الحر، لكن أهمها كان الإشارة إلى ميل النظام الرأسمالي إلى الاستفادة من الكوارث –الطبيعية منها والمصطنعة– في زيادة الأرباح وفرض مناخ استغلالي يتغذى على البؤس، وها هي اليوم وقد أصبحت حديث الساعة بعد أن تناقل البعض الأخبار حول صدور كتاب جديد لها –لم يعنون بعد– يغوص في تفاصيل الأزمات البيئية العالمية و يلقي الضوء على علاقة تبعات تلك الأزمات بالسياسات الرأسمالية الجشعة ذات الارتباط المشبوه ببعض منظمات الدفاع عن البيئة.

على كل حال، يعلم الجميع بأن الكثير قد قيل عن الأزمة البيئية العالمية، وعن دور الإنسان السلبي في تعميق آثارها الكارثية على الطبيعة الأم وما قد يتبعها من تغييرات مناخية غير محسوبة العواقب، لكن «ناعومي» تريد الحديث عن أمر مختلف ومثير، لقد كانت السباقة في الإشارة إلى الدور الرجعي لبعض التجمعات «الخضراء» المدعومة في الخفاء من عمالقة التوسع الصناعي الجائر وصولاً إلى شراكة اقتصادية غير معلنة بين تلك التجمعات و«أعدائها الافتراضيين» من تلك الشركات.

الليبرالية الجديدة

تغوص الكاتبة في تاريخ هذا التحول المثير للريبة، وتستعيد أمجاد انتصارات الحركات البيئية في الستينيات والسبعينيات والتي انتهت إلى صياغة الكثير من التشريعات الخاصة بوقف التلوث وحماية الحياة البرية، لكنها اصطدمت بعوائق جبارة وضعتها إدارة الرئيس ريغان ، واتهمت الحركات «الخضراء» بأنها حركات «شيوعية!» وشنت عليها الحملات الإعلامية الممنهجة طوال سنين الحرب الباردة لأنها وقفت ببساطة امام مدحلة الرأسمالية و«الليبرالية الجديدة» فوضعت تلك الحركات أمام خيارين لا ثالث لهما : إما الاستمرار بالمقاومة أمام عدو يزداد طمعاً وشراسة مع الأيام أو أن تكيف نفسها مع هذا الواقع الجديد، مع الحفاظ على حد مقبول من الوعي والتمسك بالمبادئ الأساسية، وهنا بدأت المصيبة واختفى «العدو» الحقيقي في مناخ غير مقبول من التحالفات ارتبطت فيه مجموعات الاحتباس الحراري بشركات النفط والفحم الكبرى!، وتمثل الانتصار الأعظم للمجموعات البيئية بمقاضاة إحدى تلك الشركات الملوثة والانتهاء بأخذ حصة من أسهمها وبالتالي الدخول في شراكة اقتصادية معها تضرب عرض الحائط الغاية من وجود تلك المجموعة البيئة في الأساس.

الإبادة الجماعية

تذكر الكاتبة هنا العديد من الكوارث التي شهدها العالم مؤخراً، وتفرد الكثير من الصفحات لتفاصيل أحداث «التسونامي» في آسيا وأعاصير «كاترينا» و «ساندي» في أميركا، إنها تتحدث بصوت صارخ عن نوع وحشي جديد من «الهندسة الجيولوجية» يستعد للتضحية بأعداد كبيرة من الناس في طريقة تقشعر لها الأبدان. «إننا نسمح للثقافات أن تموت، نتيح للشعوب أن تختفي.» تقول ناعومي، وتذهب أبعد من ذلك وتضيف : «لدينا القدرة على إيقاف كل هذا لكنهم يختارون عدم فعل ذلك» وترى بأن هذا «العنف اللاأخلاقي» لا يمكن ترجمته بمصطلحاتنا المألوفة ، لكننا نراه جلياً أثناء متابعة ندوات اتفاقيات المناخ العالمية حيث تستخدم الوفود الأفريقية كلمات مثل «الإبادة الجماعية»، مما يثير استياء مندوبي الاتحاد الأوروبي وأمريكا الشمالية لأن تعريف الأمم المتحدة للإبادة الجماعية: هو العمل المتعمد لإخفاء وتهجير الناس. والحقيقة أنهم لا يفعلون هذا لأنهم يريدون إخفاء أحد، «نحن نقوم بذلك لأننا لا نهتم أساساً» يقول المندوب الغربي ويغادر القاعة «نحن لا نهتم إذا كنت تختفي إذا واصلنا العمل على النحو المعتاد، إنها أضرار جانبية!!» يوافقه في رأيه هذا الكثير من «الجمعيات البيئية» التي ستساوم على أرواح أولئك الناس مقابل حصص يتفق عليها وتحت شعارات «حماية مسيرة التطور الصناعي البشري» .

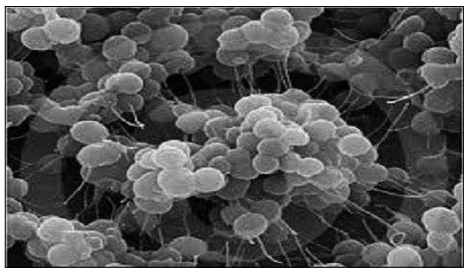
الجذور الخضراء

على كل حال، لا تخفي «ناعومي» تفاؤلها، وتشير دوماً إلى الدور المتنامي لبعض التجمعات الجديدة الرافضة لهذا المرض المستشري في أوساط الحركات «الخضراء» العالمية، إنه صراع مستمر كما تقول، لكنه سينتهي إلى حالة يصغي فيها الجميع إلى صوت الناس المسحوقين تحت أكوام الثلوج وتحت الأمطار الجارفة أو من على أسطح المنازل العائمة، وستعي عندها تلك المنظمات المتورطة في تلك الشراكة الرأسمالية الخبيثة بأنها فقدت المؤمنين بها، ولن تستطيع الوقوف أمام «الجذور الخضراء» التواقة لإطلاق البراعم الأولى تحت الشمس الساطعة.

نوع وحشي جديد من «الهندسة الجيولوجية» يستعد للتضحية بأعداد كبيرة من الناس في طريقة تقشعر لها الأبدان

أخبار العلم

علماء كوريون يستحدثون بكتيريا منتجة للبنزين



تمكن علماء من كوريا الجنوبية من استحداث نوع جديد من البكتيريا لاستخلاص البنزين منها، وذلك لقدرتها على امتصاص الغلوكوز ومن ثم إفراز البنزين الناتج عن تفاعلات كيميائية. بحسب البروفيسور لي سان أوبا فإن الطريقة الجديدة لاستخلاص البنزين ليست فعالة بعد، إذ أن ليترا واحدا فقط من محلول البكتيريا أنتج 580 ميليغراما فقط من البنزين. لكن الفريق المشرف على البحث يأمل بأن يتسنى له التوصل إلى زيادة المردود من البنزين، خاصة وأن العلماء تمكنوا من إيجاد الآلية التي تساعدهم في ذلك، مما يعني أن المسألة تتعلق بالوقت فحسب.

■ ■ ■

الدمج بين صنفيّ دواء لعلاج السرطان



نجح علماء بالتوصل إلى نتائج إيجابية في علاج سرطان الميلانوما، أو الخلايا الصبغية. فقد تمكن العلماء من تحقيق هذا الإنجاز بواسطة الدمج بين نوعين من الدواء، إيبيليموماب المعروف كذلك تحت مسمى MDX–010، ودواء anti–PD1s، فنتج دواء ثالث يحد من القوة الدفاعية لدى الخلايا السرطانية ويعزز المناعة لدى المصاب. يُذكر أن وسائل العلاج التقليدية لسرطان الخلايا الصبغية لا تساعد المصاب بهذا المرض في البقاء على قيد الحياة لفترة تزيد عن أشهر قليلة، فيما يأمل العلماء المشرفون على التجارب التي خلصت إلى التركيبة الكيميائية للدواء الجديد ستكون بمثابة نقلة نوعية في مجال العلاج من هذا المرض الخبيث. هذا وتشير الأرقام إلى نجاح العلماء بعلاج مصاب في مرحلة متقدمة من المرض من بين كل 6 مرضى بهذا السرطان، على أن تستمر الدراسات والتجارب الرامية إلى تحسين مفعول الدواء الجديد. كما يأمل العلماء على ألا تقتصر فعالية الدواء الجديد على علاج سرطان الميلانوما فقط، وأن تشمل أنواعا أخرى من المرض. هذا وذكر المشرفون على هذه الدراسة أن الدواء الجديد سيُطرح للاستهلاك خلال 5 –10 سنوات، وأنه بفضله سيتم شفاء أكثر من 50% ممن يعانون بسبب تقدم مراحل السرطان. يصف الأطباء الورم الميلانيني بأنه أخطر أنواع سرطان الجلد، ويلفتون الانتباه إلى أن أولى الدلائل على الإصابة به هي تغير شكل أو حجم الشامة «الخال». غالبا ما يكون لون المنطقة التي يظهر فيها الورم الميلانيني سوداء أو كحلية غامقة اللون، كما يظهر الورم على شكل شامة جديدة قد تكون «سوداء أو مشوهة أو قبيحة المنظر»، وفقا لمواقع طبية.

■ وكالات

عندما ينطق الحجر..

على هامش فعالية «سورية ستشرق من جديد» التي أقامتها وزارة السياحة التقت «قاسيون» ببعض المشاركين الذين أكدوا أن مشاركتهم بالفعالية بحثاً عن نافذة يبثون من خلالها همومهم ورغبتهم العميقة في الدفاع عن التراث كحاجة حقيقية وملحة بعيداً عن الاستعراض أو الصراخ الإعلامي..

■ إيمان الذياب

إبراهيم: يضع السوريون بصمتهم على ما يتعلمونه من الغير

ورود إبراهيم مديرة قسم الكلاسيك في المتحف الوطني قالت: تقوم «سورية الأم والأبناء» بمشروعها لتأهيل أو تمكين السيدات السوريات المعيلات، والغاية منه إعطاء النساء مهنة وإحياء حرفة قديمة تخص التراث، لتحافظ عليه وتحييه من جديد لأنه أصبح مصدر عيشها، والاهتمام بتلك الأشياء التي تحب السيدات تعلمها، حيث نأتي بخبراء مختصين بهذه المهن ليعلموا السيدات وقد بدأنا بمهن شبه مندثرة مثل العجمي والذي يعتقد من اسمه أنه يخص فقط بلاد فارس وتركيا، بينما الحقيقة أن الدمشقيين طوروا هذه المهنة، عندما ابتكروا عجينة خاصة به، ولونوا رسوماتها الهندسية والنباتية الجميلة .. التي نراها في أسقف بيوت دمشق القديمة، بينما كانت في بلاد فارس وتركية مجرد رسومات نباتية وزخرفية على الحرير، فالسوريون يضعون دائماً بصمتهم على ما يتعلمونه من الغير.

ولدينا رؤية تقوم على إعادة الانتماء لتراثنا وهويتنا الوطنية ورسالتنا هي تمكين الجسور بين «الأبناء وسورية الأم» إذ توجد هوة تتمثل بفقد الانتماء بين الوطن وأبنائه، لأسباب باتت معروفة. عندما لا يشعر الإنسان بالانتماء، يشعر بغربة في بلده. وهدفنا دعم المجتمع، فكرياً وثقافياً اجتماعياً وصحياً عندما نعطي مهنة للإنسان، تتعلق بتراثه أكثر عندما تكون مصدر عيشه. وقد بدأنا المشروع في دمشق القديمة بحي العمارة.

وأكملت إبراهيم: عندما نذهب إلى دمشق القديمة ومطاعمها طلباً للراحة والترفيه، يقدم المطعم مكاناً جميلاً لكنه لا يقدم شيئاً عن تاريخ المكان، وحتى مديرية الآثار تتغنى بالتراث لكنها لا تشارك الناس إياه، وهي مسؤولية وزارة الثقافة فعندما يحس الإنسان أن هذا مكانه سوف يحميه، ومثال ذلك، قيام الأهالي في تدمر ببناء خيم معتمدين على الحس الإبداعي



الشعبي لاستقطاب السياح ونجحوا بذلك أكثر من الفنادق التي بنتها وزارة الثقافة والسياحة مع إحياء التراث اللامادي مثل الرقصات الشعبية او الامثال الشعبية.

الآن، هناك ضرورة لتوعية الناس وتعريفهم بتراثهم وما يحدث له بشفافية، ويهدف الهجوم على التراث إلغاء الهوية السورية الخاصة بفترات تاريخية معينة، وهذا ما حدث في حلب والرقة والمعرة وعدة مناطق أخرى. وقد يتساءل البعض هل يمكن الدفاع عن التراث خلال الحرب؟ رغم صعوبة الوضع بسبب الدمار، لكن المطلوب فقط ممن يستطيع التصوير، فالصورة وثيقة عالمية وهي قادرة على إرجاع المكان مثل ما كان سابقاً، تماماً مثل حكايا جداتنا فوصف الماضي يؤكد ما وجد بهذا المكان وتظل ذاكرة الإنسان حية، وهو ما يسمى التراث اللامادي.

لقد عبر الفكر الإنساني عن نفسه عندما صنع أدواته للعيش منذ العصور الحجرية كالسكين والمقاشط والمنجل، وتؤكد الأبحاث أن البداية كانت مع الانسان السوري حيث أبدع أدواته للصيد والطعام ولاحقاً للزراعة والصناعة من الطبيعة.

ونحن نطلب دعم المشاريع الصغيرة وتوجيهها للسوق الخارجية خاصة مع الدول الصديقة روسيا وإيران، وهي تلقى طلباً متزايداً.

إلياس: الدولة داعم أساسي

أكد الفنان حنا إلياس على ضرورة التكامل بين الأفراد ليتمكنوا من الإبداع، والعمل لا ينجح إذا لم يكن جماعياً، والدولة هي الداعم الأساسي والمفترض أن تقدم خططاً تشرف عليها وتتبناها.

الرهبان: الخط العربي.. ميزة مطلقة

كما أشار الخطاط عاصم الرهبان إلى افتقار الفنون الجميلة لعنصر الخط العربي كاختصاص، فلا يوجد شهادة او ليسانس في الخط العربي للأسف لأنه لا يوجد كلية تدرس هذا الفن، وهناك سوريون كثر يدرّسون الخط العربي بجامعات في دول أخرى، وهم متميزون وأصحاب كفاءات شاركوا بمسابقات على مستوى العالم لدول مثل منظمة المؤتمر الإسلامي التي تعتبر نفسها محجاً للخطاطين بالعالم كله. وحصدوا الجوائز الأولى كالأستاذ عدنان الشيخ عثمان ومحمد فاروق الحداد وأحمد أمين شمطا ومأمون يغمور وآخرون كثر

ومقر هذه المسابقات باسطنبول. ويمنح مركز الأبحاث والفنون والثقافة الاسلامية باسطنبول شهادات للفائزين، حتى لو لم يكن لديه شهادة عالية في بلده، مثل الأستاذ محمد فاروق الحداد خريج معهد صحي ولكنه يمتلك كفاءة هزت عروش كثير من الخطاطين بالعالم الإسلامي، يدرس في متحف الشارقة للفنون، والاستاذ عدنان الشيخ عثمان مثل سورية بمهرجانات كثيرة ولديه 13 جائزة أولى على مستوى العالم، ولم يوظف في بلده رغم حصوله على ليسانس لغة عربية.

ويعتبر البعض أن «الخط العربي.. شي معت.. مين يدور عليه اليوم بوجود الكومبيوتر» مع أنه فن مهم تطور في مرحلة الإسلام وهو ميزة مطلقة لبلادنا. تحول الخط العربي إلى حالة فنية في بلاد الرافدين خلال العصر العباسي، تغير الواقع بعد انتقال الخلافة من بغداد إلى اسطنبول أيام الحكم العثماني الذين استفادوا منه خلال فترة الركود التي عاشتها بلادنا، وجرت محاولات لتدمير الثقافة والهوية العربية عندما أخذ العثمانيون الخط العربي مع أمهر الصناع إلى تركيا، وقاموا بتطويره ونسبوه لأنفسهم مع الكثير من الصناعات. ولا ننكر ظهور حالات هامة من الخطاطين العثمانيين. ولكن تبقى الحالات الموجودة في الداخل أقوى بكثير لأنها الأصل، المشكلة أننا لا نستفيد منها، فمازالت تركية لحد هذا اليوم ترعى هذا الموضوع بالتعاون مع دول الخليج..! عن طريق تنظيمهم للمسابقات كل أربع سنوات وتتبنى الجوائز في كل عام إحدى دول الخليج.

أما عندنا في سورية فنسمع بالمسابقات بعد انتهائها بسبب المحسوبيات والواسطات، إذ يتصل الموظفون بأصدقائهم ومن يهمهم فقط .. وحتى المقتنيات تشترى بتوصية وتوضع في مستودعات وزارة الثقافة لذلك لا يرغب الكثيرون ببيعها لهذه المؤسسة ويحز في

أفاميا من قبل ومن بعد؟

إن ما دعاني لأكتب اليوم، هو ما نشرته صحيفة قاسيون العدد رقم /615/ والتي عرضت صورتين جويتين مختلفتين كلياً لموقع مدينة أفاميا الأثري، وهما في الحقيقة صورة واحدة إنما في تاريخين مختلفين، الواحدة من قبل والأخرى من بعد، أما ما القبل وما البعد فذلك جوهر الحكاية..!

■ نشأت الرعدون

كيف لا وأنا ابن أفاميا، ربيت فيها وعرفت حجارتها حجرة حجرة، وما أن دخلت كلية الفنون الجميلة حتى تخصصت بالنحت، وقرأت تاريخ الفن والعمارة، فتابعت تاريخها وأحببتها حتى العشق.

تقع مدينة أفاميا إلى الشمال الغربي من حماة وتطل غرباً على سهل الغاب، وتعتبر من أقدم المناطق السورية المأهولة، وتعود آثارها إلى العصرين الحجري والوسيط، عرفت في الحضارة السورية القديمة بأسماء عدة، فهي مملكة «نعيا» ثم «فرنكة» أي اللبؤة، ولما مر بها «الإسكندر المكدوني» في حملته على بلاد فارس 333 ق.م أعجب بها، وأطلق عليها اسم «ببلا» أي الجميلة، وبعد موت الإسكندر في بابل واقتسام امبراطوريته بين قواده الأربعة، كانت سورية من حصة «سلوقس نيكاتور»، الذي اعتمدها كإحدى مراكز دولته السلوقية الجديدة، فأقام فيها ومنحها اسم زوجته الأميرة الفارسية «أبامي».

نظمت المدينة على شكل رقعة الشطرنج، يتوسطها الشارع الرئيسي، من الشمال حيث بوابة أنطاكية، حتى الجنوب بطول /1850/ م وعرض /37/م بما في ذلك الرصيفان الجانبيان المسقوفان حيث تتوزع المحال التجارية، وفيها حوالي /1800/ عمود، على ثلاثة أنواع، الملساء، والمقناة، والمحلزنة. وهذه الأخيرة توجد فقط في الساحة الرئيسية «الأغورا» حيث معبد «زيوس» أكبر وأجمل مباني المدينة. واشتهرت المدينة بعمرانها ومسرحها، وهو من المسارح الكبيرة في العالم، وقد فرشت هذه العمائر بالفسيفساء التي تحكي مشاهد القصص والأساطير والمشاهد الطبيعية والزخرفية.



ظلت أفاميا مركزاً تجارياً وثقافياً هاماً حتى دمرها زلزال عام 115 م. فأعادت الأسرة الأنتونية إعمارها في عهد الإمبراطور «تراجان» وابنه «هادريان»، ثم ازدهرت من جديد في عهد الأسرة السورية أي «جوليا دومنا ومن بعدها» هكذا إلى أن هاجمها «كيخسرو الثاني» ملك الفرس عام 573 م، فهدم سورها وأحرقها ونهبها وقتل وأسر.

في القرن العشرين جاءت إليها العديد من البعثات الأثرية البلجيكية والفرنسية والإيطالية، التي اكتشفت الكثير وقالت الكثير فهذا «أندريه بارو» مدير متحف اللوفر سابقاً يقول: «أن أفاميا وحدها، تغني سورية بآثارها»، وقد شبهها بجسد صبية مسجى مؤكداً: «وليس على السوريين إلا إزاحة التراب عن هذا الجسد ليكتشفوا جماله وغناه».

هذا عما كان من قبل، أما عما حدث فيما بعد، لقد حان الوقت ليشمر السوريون عن زنودهم ويبدؤوا بإزاحة التراب عن الجسد الجميل لأفاميا، فمع بدايات الـ 2011 استغل اللصوص الأحداث المؤسفة في سورية وتجمعوا من أرجائها مستعينين بلصوص المدينة نفسها «قلعة المضيق» ولكن ليس بالمجحاف والفرشاة كما يعمل المنقبون، بل بكل أنواع الآلات وأشدها تخريباً وتدميراً بالجرافات والحفارات العملاقة، وقد أحصى المهتمون هناك حوالي خمسين ورشة تعمل ليل نهار ولشهور عديدة، فأظهرت ما كان مختبئاً وأوقعت ما كان واقفاً، بعضها يختص بالكشف عن أرضيات الفسيفساء، وأخرى في التنقيب عما في الآبار من لقى وتحف وعملات، أو في القبور ونبش المستور وسرقة التماثيل وتيجان الأعمدة. فكشفوا عما عجزت البعثات الأثرية عن كشفه ونهبوا ما عجز «كيخسرو» عن نهبه وحطموا ما لم تستطع كوارث الطبيعة تحطيمه، نحو مئتي لوحة موزاييك يزيد طول بعضها عن ستة أمتار والكثير الكثير من التماثيل واللقى الأثرية من عملات وتحف وأوان منزلية.

هكذا تحقق قول الباحث الفرنسي الكبير «أندريه بارو» ولكن ليس بغنى سورية حضارة وسياحةً، بل بغنى اللصوص فقط فإذا بأفاميا الجميلة لا شيء مجرد أكوام من التراب ظلت شاهدة على جريمة لصوص الحضارة في القرن الواحد والعشرين.

■ فنان تشكيلي ـ نحات

«رينيه».. وأحجارنا

بعيداً عن أصوات القذائف، وعلى أطراف المدينة المنكوبة، توقفت السيارة عند آخر الطريق الترابي، ترجل منها أربعة رجال مدججين بالأسلحة واندفعوا يحملون صندوقاً خشبياً ثقيلاً إلى خلف التلة القريبة، كان الرجلان الآخران ينتظران في قلب ضباب الصباح، إنها ليست صفقة العمل الخامسة هذه الليلة، وسرعان ما سيتلقفون الصندوق من أولئك الرجال ويرمون لهم حقيبة سوداء دون أية كلمة، لن يفهم أي من حملة الصندوق سبب اهتمام أي كان بتلك الحجارة المكدسة في الصندوق العتيق، «لا يهم.. صندوقان آخران وسأصبح قادراً على تسديد كل ديوني..»، ومع حلول الصباح سيغادر الرجلان هذه الأرض المقفرة تعلو وجهيهما ابتسامة خبيثة لا تخفي درايتهما بالقيمة الحقيقية لهذا «الحطام».

■ يسار صالح

إنها الوجه الجديد من الأزمة، لكنها اليوم تتقدم للنيل مما تبقى من روح السوريين وهويتهم، ولم يعر أي من أطراف الصراع اهتماماً للأخبار اليومية عن مجموعات تستغل هشاشة الوضع القائم في سرقة الآثار وتهريبها التي شاعت في مناطق التوتر، وتورط جهات «حكومية» في تسهيل سرقة تلك الكنوز التاريخية عن طريق منظومات فساد ورشوة لا رادع لها ولا ضمير.

ورغم تعدد الأقوال، إلا أنّ أحداً لم يوجه أصابع الاتهام إلى أحد بشكل واضح، واقتصر الحديث على «عصابات آثار»، لكن الأمر يبدو أعمق من ذلك بعد تسريبات عن تورط جهات أجنبية في هذه العملية ودخول تكنولوجيا متطورة لسرقة الآثار والكنوز بمساعدة الأقمار الصناعية، بغية سلب هذه المنطقة الغنية من تراكم ثقافي غارق في العراقة والجمال، وسبي الموروث المعرفي في إطار مشروع يحاكي ما فعله الأمريكيون بالآثار العراقية من سلب ونهب.

وبذكر العراق، أذكر «رينيه»، صديقي الفرنسي الوحيد، أذكر لهجته الإنكليزية المشوهة خلال زياراته الصيفية لسورية، لا يمل «رينيه» من عرض صور له ولمجموعة من أصدقائه «العجائز» وقد رفعوا اللافتات «لحماية آثار العراق» من النهب والتدمير، كان «الغزو» في أسابيعه الأولى، ولم يكن أحد يهتم كثيراً بالآثار، بعد رؤية حرائق بغداد على قنوات العالم أجمع، سحرتني أحاديث «رينيه» «المستشرق»، شعرت بالحبور، وهو يروي لي عن زيارته الأولى



إلى سورية مع بعثة تنقيب فرنسية، «الأمر الرائع في سورية هو أنها تشهد على نشوء القرى الأولى في التاريخ» يقول «رينيه» وهو غير قادر على إخفاء دهشته الممزوجة بالغبطة «يمكن أن يحفر المرء في أي مكان ويجد آثاراً، لم أر في حياتي شيئاً كهذا». لكنه لم يأت منذ سنتين مكتفياً برسائل قليلة يرسلها عبر الأنترنت «في أفاميا، وجدت مقطعاً مصوراً يظهر لصوصاً، ينتزعون فسيفساء بواسطة آلة ثقب».. «سرق تمثال روماني من الرخام من متحف أفاميا»..

«مجانين».. كانت هذه آخر رسائله.. أرفقها بصورتين جويتين تظهر مقارنة مثيرة للدهشة عن حجم التخريب الذي تعرض لهما موقع أفاميا نتيجة أعمال التنقيب، لم أبعث بأي رد، ربما لأنني أرى بأن لا ذنب لي فيما يحصل، لكن اهتمام هذا العجوز بقي يثير عجبي، «هل من المعقول أن يهتم الفرنسي أكثر منا؟» يزعجني السؤال «دعك من ذلك.. أرواح الناس أولى بالاهتمام».

هذه الآثار ليس ملكاً لأحد، إنها ملك لنا جميعاً، هي خلاصة العقول ومكنونات القلوب الساكنة في حجارة الأعمدة وعلى لوحات الجدران، هي مسؤولية الجميع دون استثناء، لأنها جمعت شعبنا يوماً تحت راية واحدة، هي راية المدنية الأولى، والتجديد والاستمرارية، راية الخصب الفكري والعلمي بشتى فروعه. الراية التي انطلقت يوماً عبر أرجاء هذه البلاد من أدناها إلى أقصاها، لتتعدى حدودها إلى مدن الأرض، وها نحن اليوم نحطمها ونلوثها ونسلمها بأيدينا للسارقين والعابثين حتى يصبح الحقد والقتل والبغضاء موروثنا الوحيد للأجيال القادمة.

البوشار والحلم الأمريكي

« تعمل الرأسمالية على الوصول إلى توازن حساس يعمل على إعطاء الناس الحد المطلوب من احتياجاتهم لمنعهم من اللجوء إلى العنف وأخذ أغراض الغير، لذا يمكن القول بأن من يملك هذه البلاد يعرف الحقيقة وراء تسمية كل هذا بـ «الحلم الأميركي»، عليك أن تكون نائماً حتى تصبح قادراً على تصديقه..»
جورج كارلاين «كوميدي أميركي»



■ رشاد الجندي

ترتكز الاشتراكية نظرياً، على ضمان أكبر قدر من المساواة لأكبر قدر من الناس، «فالعدل أساس الملك»، وتحقيق العدالة للجميع غاية كل ما تفعله، تجادل الرأسمالية بأن هذا الفكر يؤدي إلى الخمول وعدم القدرة على الإبداع، فالإنسان بحاجة للتطور، لذا علينا إبقاء كل إنسان «محتاجاً» لبذل كل طاقته في خدمة الشركات الرأسمالية، كي يحصل على ما يمكن أن يواكب به هذا التطور، فبدت الجولة الأولى من الصراع الفكري والتطبيقي وكأن فشل الاشتراكية الحديثة نسبياً، كان بسبب التعنت في تطبيق الأفكار، وبفضل بحر الاختراعات الحديثة، والتي ارتقت بحياة الإنسان إلى مستويات أخرى، بالفعل بررت الرأسمالية أسسها «الأخلاقية»، واستطاعت رسم صورة مشرقة عن حضارتها.

فهلوسة الشركات الكبرى بالربح جعلتها تطلق العنان لأسخف السلع والاختراعات، فبينما تتقارب الدول الشرقية والغربية فيما بينها بالتنافس على العلوم الحديثة النانوية والحيوية، تبقى الولايات المتحدة رائدة البحث العلمي ب 22000 براءة اختراع سنويا «أكثر من ضعف أي بلد آخر»، إحدى هذه الاختراعات بالطبع هي آلة صنع البوشار بالهواء الحار من دون زيت، هذا الاختراع العظيم يريحنا من وزر ملعقة كاملة من الزيت النباتي، لا مفاجأة هنا، فمن يقنع الناس أن عليهم أن يدفعوا له كي يسمح لهم بالركض وحمل الأشياء الثقيلة في نوادي الرياضة، أو أن يذهبوا إليها بسياراتهم عالقين بالزحام ليركبوا «الدرجات الثابتة»، ومن يقنعهم بدفع نقود أكثر للحصول على طعام «صحي» أقل، يمكنه أن يقنع الناس بأي شيء. يمكنه أن يقنعهم بسهولة أن عليهم دفع راتب ثلاثة أشخاص من العالم الثالث للتخلي عن جهازهم «الأيفون 4» والحصول على «الأيفون 5» الذي يتميز ببضع سنتيمترات زائدة طولاً فحسب، فلولا هذا الاختراع لما أمكننا رؤية وجه وركبتي شارابوفا في لقطة واحدة «نعدكم بالأقدام في إصدارات لاحقة»، وبأن ملابسه لن تكون جميلة إلا إن نقش عليها ماركة إحدى الشركات الكبرى، بينما تبيع الصين فستان زفاف الأميرة كيت بثمانين دولارا «على بسطات الكراجات»، وتبني ناطحة سحاب بأسبوعين دون أن تقول للعالم كيف.

يمر المجتمع الغربي الآن بالمرحلة ما قبل الأخيرة من عمر المجتمعات وهي مرحلة الاستهلاك، استهلاك كل ما صنعه إلى أن يخبو، ونستطيع أن نلحظ هذا الشي دون تحليلات اقتصادية معقدة، فهو ببساطة لا يعمل كمجتمع، معدلات الإنجاب منخفضة، الالتزام منعدم، العلاقات الأسرية منحلة، وكل رموز التطور فقدت احترامها، فالسيارات الثمينة تتكدس أمام البيوت، بينما يأخذ أصحابها النقل العام إلى العمل لأنهم لن يجدو مكانا لركن سياراتهم، وناطحات السحاب تبنى في وسط الصحراء دون حاجة حقيقية لها، والإنتاج أصبح شيئاً ثانوياً أمام السياحة والتجارة، أما الصناعة والزراعة فلا داعي لها بوجود الأسيويين والأفارقة «المتخلفين»، بمرور الأيام يثبت هذا المجتمع الاستهلاكي بأن همه لم يعد تطور الحياة الحقيقي بل تطور أساليب الربح فقط، وان ما أسس على الجشع بدأ بالانهيار الداخلي تحت تأثير الجشع نفسه.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجوالإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0932848985
السويداء	مهند دليقان	0991586731

دمشق وريفها	علاء عرفات	0944636640
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	رئيف بدور	0933586928
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الجمعة 2013/10/04» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/3

إشعال «الهولوكوست» كلما خبا نارها



■نور أبو فراج

ربما تعثر العديد من المتابعين لوسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية الإخبارية الأسبوع الماضي بذكرٍ لـ«محرقة الهولوكوست» هنا أو هناك. كان أبرزها الضجة التي أثارتها تصريحات التي أدلى بها الرئيس الإيراني حسن روحاني في مقابلة عبر «سي أن أن» وأتى على ذكر المحرقة باعتبارها إحدى الجرائم ضد الإنسانية، فيما شنت وسائل الإعلام الإيرانية ووكالة أنباء فارس حملة ضد «سي أن أن» باعتبارها حرفت كلام روحاني، وتلاعبت في الترجمة من الفارسية إلى الإنكليزية. في السياق ذاته قد يجد المتابع لموقع «فرانس24» الإلكتروني تقريراً «مثيراً» عن مواطن مصري يدرج اسمه في «قائمة شرفاء الأمم» من قبلَ القائمين على النصب التذكاري «ياد فاشيم» المتخصص بدراسة تاريخ المحرقة، ويشرح متن التقرير أن المواطن المصري كان طبيباً في برلين وتمت «تصفيته» لأنه ساعد عائلةً يهودية كي تفلت من الموت، ليقدم الموقع بعد ذلك المزيد من «الروابط ذات الصلة» تذكّر بتاريخ إحياء ذكرى المحرقة أو تحكي قصصاً مطعّمة «بالأسى والألم» عن إمرأة يهودية، أسلمت واعترفت لأحفادها وأبنائها بعد 30 عاماً بأنها نجت من المحرقة، وأنها عاشت حياتها مقسمة المشاعر بين «خوفها على أبنائها العرب وخشيتها على أبناء إخوتها اليهود»! وهي العبارة التي لخصت المقولة الضمنية للتقرير. وفي المقابل تكمل «الهولوكوست» مطاردة القراء في مقال «نستلة».. مقاطعات دولية.. علاقات إسرائيلية.. دولارات سورية –المنشور في العدد الماضي من جريدة قاسيون– علاقة شركة نستلة بإسرائيل باعتبارها شريكاً استراتيجياً، وكيف أن الشركة تبرعت بمبلغ 14.6 مليون دولار كتعويض لدولة الكيان عن «المحرقة النازية» مستحقة بعدها ما يعرف بجائزة جولي لدعمها الاقتصاد الاسرائيلي بعد عامٍ فقط من دخول الشركة للعمل في سورية.

وباستعراض تاريخ الاهتمام الإعلامي بالمحرقة يجد المتصفح لشبكة الإنترنت أن موسوعة «الوكيبيديا» أفردت مساحة شاسعة لكل من مصطلحي «الهولوكوست» و«إنكار الهولوكوست»، كما لو أن الإنكار هنا فعلٌ يستحق التوضيح بحد ذاته. فيما يصنف قانون «غيسو» في فرنسا إنكار المحرقة كجريمة، ليغدو هذا «الفعل الشائن» جريمة في كل من بولندا والنمسا وفرنسا وألمانيا وسويسرا وبلجيكا وتشيكيا وسلوفاكيا قد يسجن مرتكبها من ثلاث إلى عشر سنوات!

قد يقف بعض المتابعين لوسائل الإعلام متسائلين عن السبب الذي يجعل قصة المحرقة وتبعاتها حاضرة بهذه الكثافة إيجاباً أو سلباً، والنقاشات دائرة حول حقيقتها التاريخية كما لو أنها حدثٌ في نشرة أخبار البارحة. فبالرغم من أن الرأي العام العربي ليس بحاجة للمزيد من الدلائل والاثباتات حول هيمنة اللوبيّ الصهيوني وسطوته الاقتصادية والثقافية والإعلامية إلا أن هذا الجهد الحثيث لإشعال«المحرقة» من جديد كلما خبت نارها، يبقى أمراً خارج نطاق التصديق. يمكن النظر لكل تلك الأخبار والتقارير باعتبارها عينة عشوائية، تؤكد استمرار حاجة الكيان الصهيوني للمحرقة بوصفها الشمّاعة الأضخم التي يعلق عليها سياساته وانتهاكاته لحقوق الإنسان الفلسطيني، والقدم الكسيحة التي تغذي مشاعر الذنب الأوروبية وتفتح الجيوب للمزيد من الأموال والتبرعات.

المهرجان الإعلامي العالمي للراديو والتلفزيون «كوبا 2013»

إعلام الشعوب.. خطوة للأمام

■ محمد سلوم

بعد عقود من هيمنة الإعلام الأمريكي على مستوى العالم وفرض نمطيته وهيمنته في تقنية صناعة الخبر وحرفية تسويقه، وبالتالي مقدرته على دخول الوعي الاجتماعي الجمعي للكثير من شعوب دول العالم، مما ساهم ليس فقط في نقل الحدث بل صناعته ومن ثم نقله وفق رؤية مقررة مسبقاً، وبالتالي استطاع أن يشوه الحقائق والتاريخ إلى حد ما ، فجاء صعود دول البريكس وما رافقه في تغيير موازين القوى على مستوى العالم ، ومنها حسن استخدام مفرزات الثورة العلمية التكنولوجية في مجال الإعلام، وبعد توفر الرؤية والإرادة والوعي بان الإعلام ليس نقل كلمة، بل سلطة عالمية يجب أن يحسن استخدامها بتقنية وحرفية ، وبالتالي يتبوأ الإعلام مكانة هامة تجاوزت أحياناً دوره كسلطة رابعة .

إن الأفكار التي طرحت في المهرجان ليست وليدة الساعة، بل تمثل الموروث الأخلاقي والإنساني للشعوب المضطهدة والمناضلة، واتخذ كشعار عمل «الإعلام في خدمة الصالح العام»، وجاء في مواجهة الإعلام التجاري الذي يسوق للفوضى والحروب، وحضر المؤتمر وفود من القارات الخمس وركزت مداخلاتهم على التعايش والتفاعل ونصرة الشعوب في قضاياها المحقة، وحقها في الدفاع عن حقوقها وصون هويتها الوطنية، وتم عرض أفلام وثائقية ومحاضرات عن التطهير العرقي الإسرائيلي ومسيرة تطور الصراع العربي الإسرائيلي وحق الشعب الفلسطيني في عودته وأرضه، ولم يقتصر المهرجان على الجانب النظري والعرض، بل شهد اتفاقيات وعقوداً إعلامية، ونقل خبرات بين وفود الدول المشاركة، ونص البيان الختامي عن كشف التلاعب من وسائل الإعلام الكبرى في محاولة طمس الهوية الوطنية للشعوب المنتجة تاريخياً وتبديلها بالهوية المذهبية والأثنية... غير المثمرة تاريخياً، ورفض العدوان على الشعب السوري، ورفض الهيمنة الإعلامية المفروضة على الشعوب، وتم تبني مبادرة قناة الميادين بالدعوة لتأسيس شبكة عالمية للقنوات المدافعة عن الإنسانية .



المهرجان الإعلامي الذي أقيم في قصر المؤتمرات بهافانا، يمكن اعتباره خطوة ومنعطفاً تاريخياً ليس فقط في كسر هيمنة الإعلام الغربي، بل تأسيس إعلام عالمي من خلاله توضع اللبنة الأساسية في كيفية الصراع معرفياً لمصلحة قطب الشعوب في وجه قطب الرأسمالية العالمية .

بالزاوية!

طوني حصني
tony@kassioun.org



رجوع أم مراجعة

هل تتذكرون أين سمعتم للمرة الأولى بتلك الحكمة الشهيرة: الرجوع عن الخطأ فضيلة! على الأرجح كان ذلك في المدرسة، وربما في كتاب أدب، ومن الممكن أن تكون قد عبرت أحدى المواعظ التربوية من الأهل أو المعلمين أثناء استجواب هادئ.. وقبل أن يلجؤوا إلى وسائلهم التقليدية في «التربية»..!!.

هكذا تداعت هذه الفكرة أثناء متابعة ندوة سياسية عبر التلفزيون السوري راحت فيه المذيعة وضيوفها من المحللين يدوّرون أوجه القضية، ويُعْملون الفكر لتفسير التغيرات الأخيرة في مواقف الدول الغربية من الأزمة السورية، وانكفائها في ظل تغير موازين القوى الدولية، وترافق ذلك تلقائياً بالتراجع عن المواقف «المتشددة» عند بعض القوى السياسية التابعة، واستنتج «الجماعة» في نهاية ندوتهم أن الغرب عموماً سيعيد النظر بمواقفه من الأزمة السورية..!! فما جرى هو مجموعة «أخطاء» ارتكبها قادة الغرب برعونة وحماقة، ولمَ العجب؟ فهؤلاء القادة لا يقرؤون التاريخ..!! ثم أن الرجوع عن الخطأ هو فضيلة في جميع الأحوال..!!.

لكن وبعيداً عن التسطيح الذي تمت فيه معالجة المسألة وعن استخدام المثل في غير مكانه، تبرز الأسئلة عن مفهوم التراجع بمعنى الهزيمة والانكفاء، وعن المراجعة بمعنى نقد الأفكار التي أثبتت التجربة عدم صحته. تحت أية عوامل وضغوط موضوعية تتراجع وتهزم الأنظمة والقوى السياسية المختلفة؟ ومتى تبدأ بمراجعة أفكارها ومواقفها السابقة مراجعة حقيقية، تقود في النهاية إلى تغييرات جذرية فيها؟

لا شك أن التجربة العملية هي ما تثبت صحة أية فكرة في النهاية، وأن فشل أية فكرة أو خيار يقتضي بالضرورة المراجعة، لكن التراجع الحقيقي وخاصة على مستوى الدول يبقى محكوماً بعوامل موضوعية أساسها إمكانياتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية في مواجهة الخصوم والمنافسين. والواقع اليوم أن الغرب الإمبريالي محكوم بتراجع حقيقي على جميع المستويات من دون تغيير في نواياه العدوانية، بينما مجتمعاتنا وقواها الحية ملزمة بإجراء مراجعات حقيقية وشاملة تقودها إلى تجاوز أزماتها وبناء مستقبلها بنفسها، وهنا يكون الرجوع عن الخطأ فعلاً فضيلة!!.